الجمهورية التونسية

تقرير حول نشاط الصناديق الخاصة لسنة **2025**

ملحق عدد 10
مشروع قانون المالية 2025

الفهرس

5	ملخّص تنفيذي
9	تقديم عام
15	تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة 2021-2025
17	I. النتائج المسجّلة خلال الفترة 2021-2023
87	II. النتائج المنتظرة لسنة 2024
91	III. تقديرات سنة 2025
97	IV. أداء الصناديق الخاصة والأنشطة والتدخلات لسنة 2025
123	الملاحق
124	ملحق 1 : التوزيع الجهوي للامتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
125	ملحق 2 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
126	ملحق 3 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري
127	ملحق 4 : التوزيع الجهوي لتدخلات الحساب المركزي للتنمية الفلاحية
128	ملحق 5 : التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون
129	ملحق 6 : خارطة التوزيع الجغرافي لتدخلات الصناديق الخاصة لسنة 2023
130	ملحق 7 : بطاقة تعريف الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة

ملخّص تنفيذي

1. أداء الصناديق الخاصة لسنة 2023: تطوّر إيجابي رغم تحديات الظرف الإقتصادي الوطني.

شهدت سنة 2023 تحسنا ملحوظا للمؤشرات المالية لنشاط الصناديق الخاصة. حيث تطوّر حجم الموارد بنسبة 13,8 % وتطوّر حجم التدخلات بنسبة 6,6 % مقارنة بسنة 2022.

الوحدة : ألف دينار

	إنجازات 2021	إنجازات 2022	إنجازات 2023	نسبة التطوّر
الموارد	2 182 355	2 013 762	2 291 214	% 13,8
النفقات	1 367 186	1 081 118	1 152 106	% 6,6

ويفسّر هذا التطوّر أساسا بـ:

- تطوّر موارد ونفقات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية قصد التشجيع على الإستثمار في قطاع المياه وإقتناء المعدات الفلاحية بما سيمكّن من تحقيق الأمن الغذائي وتحسين القدرة التنافسية لقطاع الفلاحة والصيد البحري،
- تطوّر موارد ونفقات صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لتغطية الحجم الهامّ لخسائر الفلاحين للموسم الفلاحي 2022 - 2023 من جراء الجفاف،
- تطوّر موارد الصندوق الوطني للضمان وتدخلاته المتعلقة بصرف تعويضات لأصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص والتكفل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية،
- تطوّر موارد صندوق ضمان المؤمن لهم تبعا لتطوّر الفوائض المنقولة من السنوات السابقة بعد خلاص قرض الخزينة منذ سنة 2021،
- تطوّر موارد صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية المحالة إليه من ميزانية الدولة لتحقيق التوازن المالي للبلديات والمجالس الجهوية وتسريع نسق إنجاز المشاريع المحلية والجهوية.

2. آفاق الصناديق الخاصة لسنتي 2024 و2025: لا تزال الآفاق تتسّم بأهمية التحديات المرتبطة بتطوّر حالة الجفاف وظروف التمويل ووتيرة الإصلاحات لمناخ الأعمال.

أظهر السداسي الأول من سنة 2024 ديناميكية إقتصادية قوية مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2023 خاصة على مستوى توازن ميزانية الدولة والإنخفاض التدريجي للتضخم وتراجع العجز التجاري وزيادة إيرادات القطاع الخارجي المتأتية من السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج. وهو ما دعى إلى رسم ملامح تطوّر إيجابي للنشاط الاقتصادي لسنتي 2024 و2025. حيث يتوقع:

- عودة قوية لنشاط القطاعات الإقتصادية في موفى سنة 2024 وخلال سنة 2025 بما سيمكّن من زيادة حجم تدخلات الصناديق ومن تعبئة أفضل لموارد الإستخلاصات الراجعة لها بعنوان القروض والمساهمات في رأس المال المسندة للمستثمرين،
- توفير التمويلات اللازمة لصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية سنة 2025 بما يمكّن الجماعات المحلية من إنجاز مشاريعها المتواصلة وإستكمال تسوية مبالغ الديون المحمولة عليها،
- الشروع في إعداد الدراسات للمشاريع المزمع إنجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعبئة الموارد اللازمة لتدخلات صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،

- زيادة حجم موارد الصندوق الوطني للضمان وصندوق ضمان المؤمن لهم وصندوق تغطية مخاطر الصرف تبعا لأهمية الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعد التقدّم الكبير في تصفية التعهدات المحمولة على صندوق ضمان المؤمن لهم وتراجع حجم القروض الجارية المنتفعة بتغطية صندوق ضمان مخاطر الصرف وضعف حجم التدخلات السنوية للصندوق الوطني للضمان،
- إستقرار حجم موارد ونفقات صندوق تعويض الاضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية سنة 2025 في نفس المستوى المتوقع تسجيله سنة 2024 تحسّبا للمخاطر المحتملة للتغيرات المناخية على النشاط الفلاحي،
- تحسّن حجم الموارد المعبئة في إطار صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية والمتأتية من إستخلاص القروض والمساهمات في رأس المال تبعا لنجاح معظم المؤسسات في إنجاز برنامج إعادة الهيكلة المالية.

وتبعا لذلك، من المتوقع أن تشهد موارد الصناديق الخاصة تطوّرا بـ 7,3 % وأن تشهد تدخلاتها تطوّرا بـ 0,6 % سنة 2025 مقارنة بسنة 2024.

الوحدة : ألف دينار

	تقديرات 2024 محيّنة	تقديرات 2025	نسبة التطوّر
الموارد	2 532 592	2 717 538	% 7,3
النفقات	1 194 654	1 201 300	% 0,6

3. تحقيق التوازن المالي وتطوير حجم التدخلات من أبرز التوجهات الإستراتيجية للصناديق الخاصة لسنة 2025:

لتحقيق الأهداف المرسومة، ستشمل تدخلات الصناديق الخاصة لسنة 2025 أساسا ما يلي:

- مواكبة تطوّر المنظومة التشريعية للإستثمار وخاصة الأمر عدد 182 المؤرخ في 04 أفريل 2024 وملائمة تدخلات الصناديق مع الأولويات الوطنية في مجال دعم الإستثمار،
- توجيه ومرافقة أصحاب المشاريع خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم،
- ضبط قائمة المشاريع المتحصلة على مقرّر إسناد إمتيازات والتي تعاني صعوبات تحول دون التقدّم في الإنجاز وتنظيم جلسات عمل تضمّ جميع الهياكل الإدارية المعنية لإقتراح التدابير والحلول لإنقاذها،
- التعريف بآليات الضمان والحوافز المالية والجبائية المخصّصة لدعم الإستثمار الخاص لدى المؤسسات المالية والمموّلين الأجانب والراغبين في بعث مشاريع لحسابهم الخاص،
- تحسين تعبئة الموارد الراجعة للصناديق الخاصة بمقتضى التشاريع الجاري بها العمل والبحث عن مصادر تمويل جديدة لتعزيز سيولتها المالية،
- تدقيق المنظومات المعلوماتية المعتمدة لمتابعة مسار صرف الإمتيازات على موارد الصناديق الخاصة والتثبّت من تطابق الأرقام المدرجة بها مع النفقات الفعلية للصناديق،
- موافاة وزارة المالية بكشوفات حول العمليات المالية المنجزة للصناديق الخاصة بالجانب الدائن والجانب المدين وحول القروض والإعتمادات المسندة على ميزانية الدولة وغير القابلة للإستخلاص.

تقديم عام

شهدت تونس في السنوات الأخيرة تحديات إقتصادية عدّة من بينها تعزيز النموّ الاقتصادي الذي ما يزال يعاني من تباطؤ واضح. ويجدر التذكير أنّ الإقتصاد التونسي قد تأثّر كسائر بلدان العالم بالتبعات الناجمة عن سلسلة من الأزمات العالمية وما أفرزته من ضغوطات على التوازنات المالية الكبرى للبلاد بصفة عامة وميزانية الدولة بصفة خاصة. حيث إرتفعت نسبة التضخم في سائر إقتصادات العالم تبعا للنسق التصاعدي غير المسبوق لأسعار الطاقة والمواد الأولية بالإضافة الى الإضطرابات في مسالك التوزيع والإنتاج وإختلال التوازن بين العرض والطلب بسبب تأثير الصدمات على الإنتاج والاستهلاك وهو ما أضفى مزيدا من الضبابية على الآفاق المستقبلية للنشاط الاقتصادي والتبادل التجاري العالمي.

حيث سجّل الناتج المحلي الإجمالي معدّل نموّ يساوي صفر سنة 2023 و0,6 % للسداسي الأول من سنة 2024 بحساب الإنزلاق السنوي. ويفسّر هذا التباطؤ في النموّ بالتطوّرات المختلفة للقطاعات الإقتصادية الرئيسية. حيث سجلت القيمة المضافة للأنشطة التجارية نموّا طفيفا بنسبة 0,3+ % بينما تطوّرت الأنشطة غير التجارية (أنشطة الإدارة والمنظمات النقابية وغيرها) بنسبة 1,2+ % خلال السداسي الأول من سنة 2024. وتعكس هذه المؤشرات إنكماشا للنشاط الاقتصادي المنتج وعجز القطاعات الاقتصادية عن الرفع في مستوى إنتاجيتها بشكل كاف وعن مواكبة مسار توسّع الأسواق العالمية بسبب الضعف الهيكلي لهذه القطاعات، إذ أنّ بنيتها الإنتاجية تعتمد على أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة لا تتسّم بالديناميكية الكافية لتطوير الإنتاجية وإحداث فرص عمل جديدة.

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي خلال السداسي الأول من سنة 2024 (بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015)

	الإنزلاق السنوي
الأنشطة التجارية	**% +0,3**
الفلاحة	**% +5,4**
الصناعة	**% -4,0**
الطاقة والمناجم	% -8,6
الماء والتطهير ومعالجة النفايات	% -1,2
الصناعات الغذائية	% -0,5
النسيج والملابس والأحذية	% -9,7
صناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج	% -8,6
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	% -0,2
الصناعات الكيميائية	% -0,9
الصناعات المختلفة	% -1,7
البناء	**% -4,3**
الخدمات	**% +1,5**
النزل والمطاعم والمقاهي	% +7,4
المعلومات والإتصال	% +2,5
التأمين والخدمات المالية	% +1,8
الأنشطة غير التجارية	**% +1,2**
الضرائب على المنتوجات صافية من الدعم	**% +2,1**
الناتج المحلي الإجمالي	**% +0,6**

وقد كان النموّ المسجّل خلال السداسي الأول من سنة 2024 والبالغ 0,6 % مدفوعا بتعافي نشاط القطاع الفلاحي محقّقا نسبة تطوّر بـ 5,4+ % بعد مواسم فلاحية متتالية صعبة بسبب الجفاف ونظام الريّ بالحصص الذي فرضته الدولة للتحكّم في الطلب على الموارد المائية وإعطاء الأولوية لمياه الشرب بالإضافة إلى تطوّر القيمة المضافة لقطاع الخدمات التي بلغت 1,5+ %. في حين إستمر إنخفاض حجم القيمة المضافة لقطاع البناء لأكثر من سنتين مسجلا نسبة تراجع بـ 4,3- % خلال السداسي الأول من سنة 2024 وذلك لتعطل إنجاز المشاريع العمومية. كما تراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 4,0- % ويعزى ذلك إلى:

- إنخفاض القيمة المضافة لقطاع الطاقة والمناجم بسبب تراجع الإنتاج المحلي من الكهرباء والمشاكل الهيكلية لنشاط إستخراج النفط والغاز الطبيعي لا سيّما الإنخفاض الطبيعي للرواسب والتأخير في منح تراخيص الإستكشاف،

- تراجع القيمة المضافة لقطاع النسيج والملابس والأحذية خلال الثلاثيتين الأخيرتين من سنة 2023 والسداسي الأول من سنة 2024 وذلك تزامنا مع تراجع حجم صادرات القطاع لعدّة أشهر،

- تواصل إنكماش النشاط في قطاع صناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج لأكثر من سنتين في علاقة مع تراجع الطلب المحلي وتراجع نشاط قطاع البناء.

كما إرتبط البطئ المسجل للنموّ الاقتصادي بالبطئ النسبي في نسق الإستثمار الجملي الذي تراجعت حصّته من الناتج خلال السنوات الأخيرة متأثرا بجائحة كوفيد وإنعكاسات الحرب الروسية الأكرانية وتشديد الشروط التمويلية التي إعتمدتها البنوك لإسناد القروض البنكية (من 19,4 % سنة 2019 إلى 16,5 % سنة 2022). وهو ما يعكس بدوره التقلص المستمر لمستوى الإدخار الوطني (من 11,6 % سنة 2019 إلى 7,4 % سنة 2022).

الإستثمار الجملي والإدخار الوطني

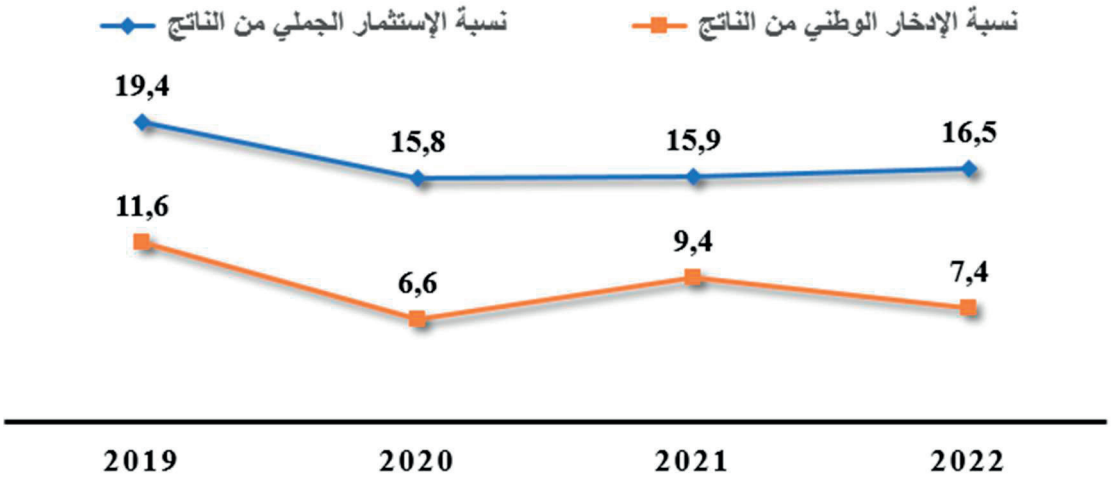

وقد شمل بطئ الإستثمارات أغلب القطاعات وخاصة قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع النسيج والملابس والأحذية وصناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية وقطاع البناء وقطاع النزل والمطاعم والمقاهي وبدرجة أقل التجهيزات الجماعية. وفي المقابل تطورت الإستثمارات في قطاع التأمين والخدمات المالية وقطاع المعلومات والإتصال وقطاع الصناعات الكيميائية وقطاع الصناعات الغذائية وقطاع الطاقة والمناجم.

الوحدة: مليون دينار

2022	2021	2020	2019	
22 787,3	20 857,6	18 935,8	23 898,7	حجم الإستثمار الإجمالي (بالأسعار الجارية)
1 190,8	1 125,9	1 129,9	1 366,2	الفلاحة
2 880,9	2 417,6	2 073,0	2 771,1	الطاقة والمناجم
943,8	809,3	697,2	872,9	الصناعات الغذائية
254,2	224,0	192,6	381,9	النسيج والملابس والأحذية
308,8	270,7	232,6	431,0	صناعة مواد البناء والسيراميك والزجاج
633,6	536,9	461,6	646,2	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
441,9	387,5	332,6	260,9	الصناعات الكيميائية
543,0	469,7	403,7	590,2	البناء
268,9	236,2	203,0	470,0	النزل والمطاعم والمقاهي
497,7	408,7	330,6	315,6	التأمين والخدمات المالية
1 115,2	952,9	858,8	1 067,2	المعلومات والإتصال
3 601,2	3 913,3	3 828,4	3 642,9	التجهيزات الجماعية للإدارات العمومية

وفي ظلّ هذا الظرف الإقتصادي الملئ بالتحديات، أظهرت المؤشرات المالية لنشاط الصناديق الخاصة بعنوان السداسي الأول من سنة 2024 ما يلي:

- تطوّرا بنسبة 12,6 % لحجم مواردها مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 لتستقر في حدود 1670697 أد في موفى جوان 2024 مقابل 1483971 أد في موفى جوان 2023،

- تراجعا بنسبة 6,4 % لحجم تدخلاتها مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 لتستقر في حدود 387498 أد في موفى جوان 2024 مقابل 414128 أد في موفى جوان 2023.

وتبعا لذلك، فقد تمّ تحيين تقديرات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة لكامل سنة 2024 ليبلغ حجم الموارد المقدّرة 2533666 أد وليبلغ حجم النفقات المقدّرة 1194654 أد.

وفي إطار دعم المجهود الذي تبذله الدولة لتعزيز الصمود أمام الأزمات الطبيعية والإقتصادية وإستعادة نسق النموّ القادر على جذب المستثمرين وخلق الثروة وتوفير فرص العمل لطالبي الشغل، ستواصل الصناديق الخاصة خلال سنة 2025 العمل على:

- تدعيم سيولتها المالية من خلال تحسين تعبئة الموارد الراجعة لها والبحث عن مصادر تمويل جديدة،

- تبسيط شروط وإجراءات إسناد الإمتيازات المالية وتقليص آجال دراسة مطالب الإنتفاع بها،

- حسن توجيه الإمتيازات المالية تماشيا مع الأولويات الوطنية في مجال دعم الإستثماروقصد بلوغ الأهداف المرجوّة،

- تطوير تدخلات الصناديق الخاصة للمساهمة في:

- تمويل الإستثمارات في القطاعات ذات الطابع الإستراتيجي طبقا للأولويات الوطنية،
- تغطية الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو عن تقلبات أسعار الصرف أو عن عجز المستثمرين عن سداد قروضهم البنكية،
- تمويل إنجاز المشاريع الجهوية والمحلية الراجعة بالنظر للجماعات المحلية ومساعدتها على تحقيق توازنها المالي،
- تمويل الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات للمشاريع العمومية المزمع إنجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

- متابعة إنجاز الإستثمارات الخاصة المتحصلة على مقرّر إسناد إمتيازات وإقتراح حلول للإستثمارات التي تعاني صعوبات تحول دون التقدّم في الإنجاز بالتنسيق مع الهياكل الإدارية المعنية،

- تدقيق المنظومات المعلوماتية المعتمدة لمتابعة مسار صرف الإمتيازات على موارد الصناديق الخاصة والتثبّت من تطابق الأرقام المدرجة بها مع النفقات الفعلية للصناديق،

- موافاة وزارة المالية بكشوفات حول العمليات المالية المنجزة للصناديق الخاصة بالجانب الدائن والجانب المدين وحول القروض والإعتمادات المسندة على ميزانية الدولة وغير القابلة للإستخلاص.

هذا، وينتظر خلال السنوات القادمة، الإرتقاء بالمجهود الإستثماري إلى مستويات أرفع من خلال تطوير المنظومة الوطنية للإستثمار وإستغلال كل الفرص المتاحة التي يوفرها الاقتصاد الوطني والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وبعث مشاريع مجدّدة في مجالات ترتكز بالأساس على الذكاء والتجديد والإبتكار سواء في القطاعات التقليدية أو في القطاعات الجديدة. وتكريسا لهذا التوجّه، فقد شرعت الدولة في:

- توجيه نظام التشجيعات الممنوحة للإستثمار الخاص نحو المجالات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي الرفيع والإستثمارات المنجزة في مناطق التنمية الجهوية،

- إستكمال التحرير الكلي للنشاط من خلال مراجعة كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية في إتجاه تبسيطها أو حذفها وإستكمال إصدار كراسات الشروط للتراخيص التي تمّ حذفها،

- إستكمال تحرير التجارة الخارجية بالتخفيض في المعاليم الديوانية والإعفاء من الأداء على القيمة المضافة

على بعض المواد والمنتوجات لتحقيق التوافق على مستوى التعريفات العالمية وذلك بالإضافة إلى دعم الشراكة الإقتصادية والتجارية مع بقية بلدان العالم والتوجه نحو إرساء مناطق تبادل حرّ مع بلدان إفريقية وآسيوية في إطار إنتهاج هيكلة قطاعية وجغرافية للتصدير أكثر فاعلية،

- رقمنة مسار إحداث المؤسسات إنطلاقا من التصريح بالوجود إلى إعتماد الإمضاء الإلكتروني في المعاملات الإدارية وإرساء الترابط البيني بين جميع الهياكل المعنية بالإستثمار،

- تطوير النظام الجبائي في إتجاه تخفيف الأعباء على المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والأشخاص محدودي الدخل والأشخاص المتحصلين على صفة المبادر الذاتي ومواصلة تحديث الخدمات المسداة من قبل إدارة الجباية،

- تطوير المنظومة التشريعية والترتيبية للإستثمار بإصدار الأمر عدد 182 المؤرخ في 04 أفريل 2024 المنقّح والمتمّم للأمر عدد 389 المؤرخ في 09 مارس 2017 وذلك بهدف تيسير شروط وإجراءات الحصول على الحوافز المالية المنصوص عليها بقانون الإستثمار وتحسين حوكمة إسنادها،

- مراجعة الإتفاقيات الثنائية ومتعدّدة الأطراف للإستثمار بما يكرس الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الوجهة التونسية للإستثمار من جهة ويراعي مصالح الدولة التونسية من جهة أخرى،

- توفير مصادر تمويل للشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز مساهمتها في النهوض بالتشغيل،

- إعداد مشروع إطار قانوني للإبتكار والتجديد يتضمن آليات جديدة للتمويل ملائمة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المجدّدة كما يشمل إجراءات مبسطة لإحداث هذا النوع من المؤسسات وحوافز لفائدة الكفاءات التونسية العاملين بها.

- مواصلة تأمين مواكبة تدخلات ميزانية الدولة للعمل التنموي من خلال إضفاء أكثر مردودية على برامج الإستثمار العمومي وتكريس منهجية التصرف حسب الأهداف،

- إنجاز مشاريع مهيكلة كبرى في إطار التعاون الدولي والشراكة بين القطاعين العام والخاص،

- مواصلة إنتهاج سياسة نقدية مرنة تستهدف التضخّم والإرتقاء بأداء القطاع المالي وتنشيط المعاملات في السوق المالية إضافة إلى مواصلة تنمية قطاع التأمين وتحسين أداء المؤسسات العاملة بهذا القطاع والإرتقاء بجودة خدماتها.

تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة 2021-2025

I. النتائج المسجّلة خلال الفترة 2021-2025 :

وتتوزع إنجازات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة خلال الفترة 2021-2023 كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

	انجازات 2021		انجازات 2022		انجازات 2023	
	الموارد	النفقات	الموارد	النفقات	الموارد	النفقات
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	50505	42391	30842	30759	13421	11767
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (*)	23681	20549	44566	26713	58203	22453
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	32154	18610	25745	12727	40422	27728
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	119137	99538	74565	50361	94565	67082
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	1283	868	422	241	453	453
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	113399	20105	140056	28569	156883	59477
الصندوق الوطني للضمان	569367	6926	631867	5884	703426	13805
صندوق تغطية مخاطر الصرف(**)	251301	251301	218200	212879	183456	84629
صندوق ضمان المؤمن لهم	123506	87455	54306	1810	80707	730
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	40000	-	40000	-	50000	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	42317	3738	43021	1003	46678	982
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	815705	815705	710172	710172	863000	863000
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-	-	-	-	-
الجملة	**2182355**	**1367186**	**2013762**	**1081118**	**2291214**	**1152106**

(*) تتعلق نفقات الصندوق بالمبالغ المسندة إلى الباعثين من طرف البنوك المكلفة بإدارة الصندوق.
(**) تمّ تحيين أرقام الصندوق لسنة 2022 على ضوء تقارير مراقب الحسابات.

وتجدر الإشارة أنّ إنجازات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة تعتمد في إعدادها على المنهج الميزانياتي.

وتشير الأرقام الواردة بالجدول أعلاه إلى:

- تطوّر حجم موارد الصناديق الخاصة سنة 2023 بنسبة 13,8+ % مقارنة بسنة 2022 وبنسبة 5,0+ % مقارنة بسنة 2021،

- تطوّر حجم تدخلات الصناديق الخاصة سنة 2023 بنسبة 6,6+ % مقارنة بسنة 2022 وبنسبة 15,7- % مقارنة بسنة 2021.

تطوّر موارد ونفقات الصناديق الخاصة خلال الفترة 2021-2023
(بحساب أد)

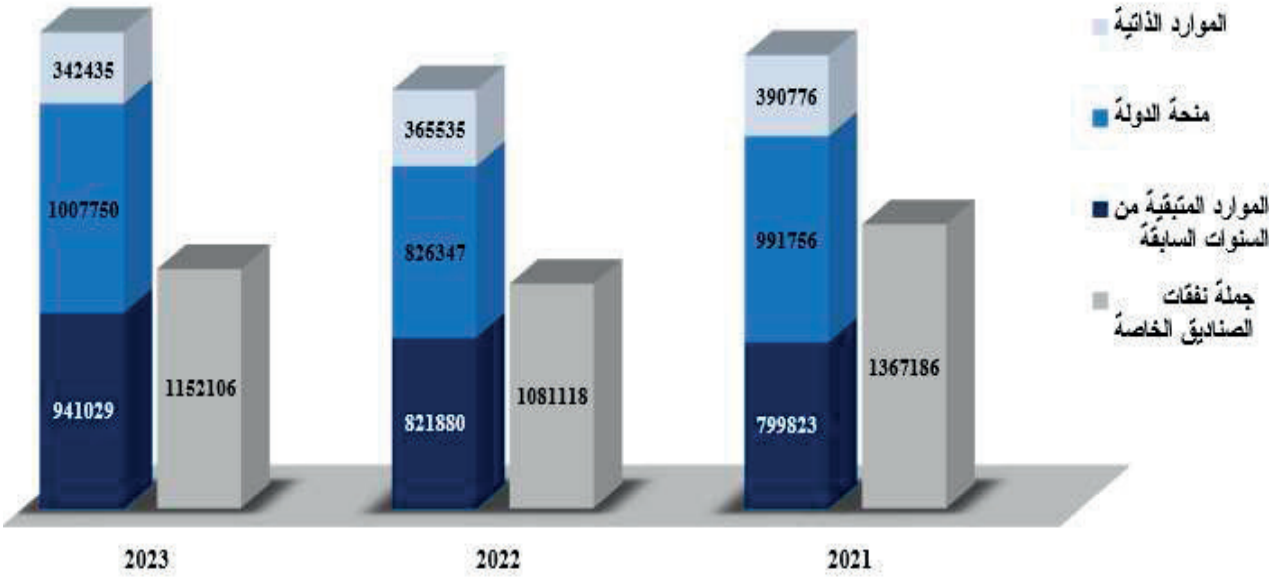

• صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

- على إثر دخول الصندوق التونسي للإستثمار حيز النشاط وإحالة ملفات المشاريع الجاهزة للصرف له ليتولى صرف الإمتيازات المالية لفائدتها، إقتصرت تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية على تعبئة الموارد الراجعة له وتصفية تعهداته المتعلقة بـ:

* صرف المنح والمساهمات في رأس المال المنصوص عليها بقانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 لفائدة الإستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بها المتحصّلة على مقرّرات إسناد إمتيازات قبل غرّة جانفي 2022 أو التي وقع عرضها على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات قبل هذا التاريخ.

* صرف الإمتيازات المالية الواردة بمجلة تشجيع الإستثمارات سابقا.

- بغضّ النظر عن التمويلات المسندة على موارد الصندوق التونسي للإستثمار، فقد تمّ صرف إمتيازات مالية بقيمة 11767 أد سنة 2023 لفائدة 91 مشروع منها 83 مشروع تحصّل على منحة التنمية الجهوية و7 مشاريع على منحة القطاعات ذات الأولوية ومشروع واحد على مساهمة في رأس المال.

- إستفاد قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية بالنصيب الأوفر من تمويلات الصندوق سنة 2023 (61,6%) يليه قطاع النسيج والملابس والجلد (14%) ثمّ قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية (10,7%).

- إستأثر الإقليم الثالث بـ 39,7 % من تمويلات الصندوق سنة 2023 يليه الإقليم الرابع (36,0 %) ثمّ الإقليم الأول (12,0 %) والإقليم الثاني (5,9 %) والإقليم الخامس (5,2 %).

- إستأثرت ولاية القصرين بالنصيب الأوفر من تمويلات الصندوق سنة 2023 (2423 أد) تليها ولاية سيدي بوزيد (1657 أد) ثم ولاية توزر (1481 أد) وسليانة (1074 أد) وقفصة (1008 أد).

النتائج المالية للصندوق :

شهدت موارد ونفقات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية تراجعا حادّا سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021. إذ بلغت موارده 13421 أد سنة 2023 مقابل 30842 أد سنة 2022 و50505 أد سنة 2021. وبلغت نفقاته 11767 أد سنة 2023 مقابل 30759 أد سنة 2022 و42391 أد سنة 2021.

ويعود تراجع موارد ونفقات الصندوق سنة 2023 إلى:

- تكفّل الصندوق التونسي للإستثمار بصرف الإمتيازات المالية المسندة في إطار قانون الإستثمار لفائدة المشاريع المنجزة في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بها المتحصّلة على مقرّر إسناد إمتيازات والتي وقع عرضها على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات بداية من غرّة جانفي 2022 وذلك على الموارد المخصّصة للصندوق. وتجدر الإشارة إلى أنّ الصندوق التونسي للإستثمار هو هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية الإدارية والمالية. وتتكون موارده من موارد من ميزانية الدولة والقروض والهبات وجميع الموارد الأخرى الموضوعة على ذمّته،

- تراجع مبلغ المنحة المحالة للصندوق من ميزانية الدولة خلال سنتي 2023 و2022 مقارنة بسنة 2021.

2023	2022	2021	
13421	**30842**	**50505**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
10000	18000	24000	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)
1049	1008	881	الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات والفوائض وخطايا التأخير (أد)
2289	3720	3670	الإستخلاصات بعنوان التفويت في المساهمات والقيمة الزائدة وخطايا التأخير(أد)
-	-	24	المبالغ المتأتية من إسترجاع الإمتيازات المسحوبة (أد)
83	8114	21930	الرصيد المتبقي من سنوات سابقة (أد)
11767	**30759**	**42391**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
120	-	2217	مبالغ المساهمات في رأس المال المسندة (أد)
11647	30759	40168	مبالغ المنح المسندة (أد)
10912	28193	33514	منها : منحة التشجيع على التنمية الجهوية (أد)
523	2401	3528	: منحة للقطاعات ذات الأولوية (أد)
-	70	-	: منحة التنمية المستدامة
152	-	2948	: منحة بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية والمحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس (أد)
-	-	6	نفقات أخرى (عمولات تصرف،...)
91	**179**	**214**	**عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق**
83	172	192	منها: عدد المشاريع المتحصّلة على منحة بعنوان التشجيع على التنمية الجهوية
7	7	20	: عدد المشاريع المتحصّلة على منحة القطاعات ذات الأولوية

المصدر: البنك المركزي التونسي

وقد إقتصرت تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية على ما يلي:

- صرف المنح والمساهمات في رأس المال المنصوص عليها بقانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 لفائدة الإستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة والخدمات المرتبطة بها المتحصّلة على مقرّرات إسناد إمتيازات قبل غرّة جانفي 2022 أو التي وقع عرضها على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات قبل هذا التاريخ.

- صرف الإمتيازات المالية الواردة بمجلة تشجيع الإستثمارات سابقا وذلك في إطار الأحكام الإنتقالية المنصوص عليها بالفصل 29 من قانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 كما تمّ تنقيحه بالفصل 22 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022. حيث تمّ، بمقتضى قانون المالية لسنة 2022، تمديد العمل بالإمتيازات المالية المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات خاصة بالفصول 45 و46 و46 مكرّر وذلك بالنسبة للإستثمارات المتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالإستثمار قبل تاريخ دخول قانون الإستثمار حيز التطبيق ومقرّر إسناد إمتيازات مالية مع الدخول طور النشاط الفعلي في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2023.

في حين، تولى الصندوق التونسي للإستثمار صرف المنح للإستثمارات التي تدخل ضمن مشمولاته وذلك على الميزانية المخصّصة له. وفي ما يلي وضعية تقدّم صرف هذه المنح عن طريق الصندوق التونسي للإستثمار خلال سنة 2023:

القطاع / النشاط	عدد المؤسسات	عدد مواطن الشغل المصرح بها	كلفة الإستثمارات (أد)	حجم المنح المصادق عليها (أد)	حجم المنح المصروفة للمستثمرين (أد)	نسبة الصرف
منحة التنمية الجهوية	**82**	**1214**	**97082,374**	**25898,416**	**15848,250**	**% 61,2**
تكييف المنتوجات الغذائية	2	56	904,523	268,677	109,006	% 40,6
الأنشطة الترفيهية والفنون	4	43	2481,423	744,425	375,334	% 50,4
الصناعات المعملية	57	704	82528,323	21537,548	13519,819	% 62,8
التخزين والتبريد	16	384	9728,074	2918,416	1502,456	% 51,5
التربية والتعليم	2	17	723,751	214,466	163,347	% 76,2
الصحة والعمل الإجتماعي	1	10	716,280	214,884	178,288	% 83,0
منحة القطاعات ذات الأولوية	**3**	**136**	**5739,129**	**854,268**	**564,848**	**% 66,1**
التحويل الأولي لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري	1	60	3592,640	532,296	345,725	% 64,9
تصنيع مكونات السيارات	1	10	1260,406	189,060	128,239	% 67,8
الصناعات الصيدلية والمستلزمات الطبية	1	66	886,083	132,912	90,884	% 68,4
الجملة	**85**	**1350**	**102821,503**	**26752,684**	**16413,098**	**% 61,4**

المصدر : الصندوق التونسي للإستثمار

إحصائيات الصندوق :

شهد عدد المشاريع المنتفعة بتمويلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية تراجعا حادّا. حيث بلغ 91 مشروع سنة 2023 مقابل 179 مشروع سنة 2022 و214 مشروع سنة 2021، وذلك تبعا لتكفّل الصندوق التونسي للإستثمار بصرف الإمتيازات المالية للإستثمارات التي تدخل ضمن مشمولاته.

وتضمّ قائمة المشاريع المتحصّلة على تمويلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية أساسا:

- 83 مشروع تحصّل على منحة التنمية الجهوية في إطار عملية إحداث أو توسعة أو تجديد بما قدرها 10912أد منها 971 أد كقسط ثاني من المنحة المخوّلة لشركة زيت الزيتون بالرقاب من ولاية سيدي بوزيد و864 أد لشركة "الهمامي" لتخزين المنتوجات الفلاحية المنتصبة بسبيطلة من ولاية القصرين و847 أد لمصنع "طيبة" لتعليب المياه المعدنية المنتصب بفريانة من ولاية القصرين و635 أد كقسط ثاني من المنحة المخوّلة لشركة "البرهومي صادق" المنتصبة بالرّديف من ولاية قفصة و516 أد للشركة التونسية للأسمدة والمنتجات الفلاحية "قرين ستيبا" المنتصبة بباجة و413 أد للشركة الألمانية المنتصبة بسليانة "سكيلت أوتوموتيف تينيزيا" المتخصّصة في صناعة الأسلاك ومكوّنات السيارات و413 أد لشركة "لينا" للنسيج المنتصبة بالدقاش من ولاية توزر،

- 7 مشاريع تحصّلت على منحة القطاعات ذات الأولوية بما قدرها 523 أد منها 215 أد للشركة التونسية لصناعة السيارات "واليس كار" المنتصبة بتونس و109 أد للشركة الفرنسية المنتصبة بنابل "آرمارتن" والناشطة في قطاع النسيج والملابس،

- مشروع واحد منتصب بولاية قفصة تحصّل على مساهمة في رأس المال بما قدرها 120 أد عن طريق صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية.

هذا، وقد تكفّل الصندوق بالمصاريف الناجمة عن أشغال البنية الأساسية بما قدره 152 أد والتي تمّت إحالتها إلى الوكالة العقارية الصناعية.

التمويلات المسندة على موارد الصندوق :

يبرز الرسم البياني التالي تطوّر موارد الصندوق والإمتيازات المالية المسندة خلال الفترة 2021-2023 :

تطوّر موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والإمتيازات المالية المسندة

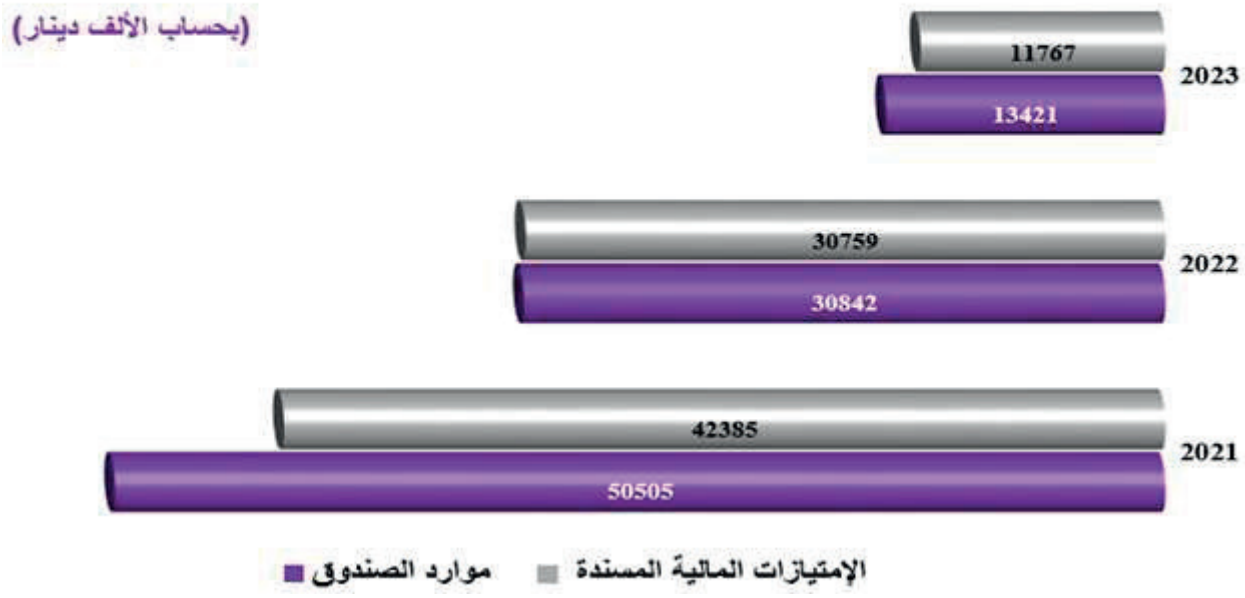

وتتوزّع الإمتيازات المالية المسندة حسب القطاعات كما يلي :

الوحدة : ألف دينار

القطاع	2021	2022	2023
تدخلات الصندوق المسندة إلى الباعثين	**39437**	**30759**	**11615**
الصناعات الفلاحية والغذائية	16131	16813	7253
صناعة مواد البناء والخزف والبلّور	2521	912	767
الصناعات الكيميائية	1323	2838	119
صناعات النسيج والملابس والجلد	1880	490	1644
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	8475	5161	1259
أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة	1714	594	288
صناعات مختلفة	7393	3951	285
تدخلات الصندوق المحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية	**2948**	-	**152**
الجملة العامة	**42385**	**30759**	**11767**

المصدر : البنك المركزي التونسي

وبغضّ النظرعن إحالة ملفات المشاريع الجاهزة للصرف إلى الصندوق التونسي للإستثمارليتولى صرف الإمتيازات المالية المتعلقة بها على ميزانيته وذلك بداية من سنة 2022 وهو ما يفسّر المنحى التنازلي لتدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية، فإنّ المعطيات الواردة بالجدول أعلاه تشيرإلى ما يلي:

- مواصلة إستئثار الإستثمارات في قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية بالنصيب الأكبرمن الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (61,6 % سنة 2023 مقابل 54,7 % سنة 2022 و38,1 % سنة 2021) وهو ما يدّل على الأهمية القصوى الموجّهة لهذا القطاع والإلتزام بتحقيق الأمن الغذائي. غيرأنّ هذا القطاع سجّل مؤشرات سلبية سنة 2023. حيث شهدت نسبة تطوّر صادرات هذا القطاع تباطئا حيث بلغت 17,8 % سنة 2023 مقابل 34,2 % سنة 2022 بالنظرإلى تراجع إنتاج زيت الزيتون ورغم ارتفاع أسعاره في السوق العالمية. وشهدت القيمة المضافة للقطاع تراجعا لتبلغ في حدود 3161,5 سنة 2023 مقابل 3241,2 م د سنة 2022 (بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015) حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء. كما تراجع حجم المشاريع المصرّح بها في هذا القطاع بنسبة 13,6 % سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 رغم تطوّر عددها حسب معطيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد،

- تصدّر قطاع النسيج والملابس والجلد المرتبة الثانية سنة 2023 من حيث حجم الإمتيازات المالية المسندة للإستثمارات الناشطة في هذا القطاع. غيرأنّ هذا القطاع مايزال يعيش صعوبات سواءا على مستوى توفيرالمواد الأولية إذ أنّ أكثرمن 95 % من المواد مستوردة أوعلى مستوى التصديربسبب تراجع الطلب من منطقة الأورووهو ما يفسّر التباطئ الكبيرفي نسبة تطوّر صادرات القطاع حيث بلغت 6,9 % سنة 2023 مقابل 21,9 % سنة 2022 حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء. وهو ما يدعو إلى إيجاد حلول لهذه الصعوبات علاوة إلى إستقطاب شركات تمكّن من إكتساب المعرفة الفنية والتقنية والبحث عن أسواق جديدة كالسوق الإفريقية والأمريكية للتقليص من التبعية للسوق الأوروبية،

- إحتلال الإستثمارات في الصناعات الميكانيكية والكهربائية المرتبة الثالثة من حيث حجم الإمتيازات المالية المسندة لفائدتها على موارد الصندوق سنة 2023. وقد عرف أداء هذا القطاع تحسّنا سنة 2023 حيث تشيرمعطيات المعهد الوطني للإحصاء إلى تطوّر صادرات هذا القطاع بنسبة 15,9 % سنة 2023 مقارنة بـ 14,5 % سنة 2022 وتطوّر القيمة المضافة للقطاع لتكون في حدود 4041,3 م د سنة 2023 مقابل 3818,6 م د سنة 2022 (بالأسعار الثابتة بالتسلسل إلى سنة 2015)،

- إنتفاع 4 مشاريع ناشطة في قطاع صناعة مواد البناء والخزف والبلور بمنحة بعنوان التنمية الجهوية على موارد الصندوق بما قدره 767 أد سنة سنة 2023 منها 363 أد لفائدة شركة "فينيكس" للرخام المنتصبة بمعتمدية فوسانة من ولاية القصرين و331 أد لفائدة شركة "سيتام" المنتصبة بولاية الكاف. هذا، وقد شهدت سنة 2023 تراجع عدد المشاريع المصرّح بها في هذا القطاع بنسبة 5,0 % سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 رغم تطوّر حجمها حسب معطيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. ولعلّ ضعف العدد الجملي للمؤسسات الناشطة في هذا القطاع وغياب المناخ التنافسي قد شجّع ممارسات الإحتكاروساهم في البيع العشوائي وإرتفاع الأسعار. كما شهد هذا القطاع تراجع

عدد العاملين به خلال السنوات الأخيرة بسبب التراجع الكبير في النشاط والركود غير المسبوق. وهو ما يدعو إلى إقرار حلول لتجاوز هذه الأزمة وتشجيع الإستثمار في القطاع،

- إنتفاع 7 مشاريع ناشطة في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة بالإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق بما قدره 288 أد سنة 2023 منها 3 مشاريع إنتفعت بمنحة القطاعات ذات الأولوية بما قدرها 132 أد و4 مشاريع إنتفعت بمنحة التنمية الجهوية بما قدرها 156 أد. هذا، وقد سجّلت نسبة تطوّر المشاريع المصرّح بها في هذا القطاع تراجعا حادّا خلال السنوات الأخيرة من حيث العدد (16,4- % سنة 2023 و0,4- % سنة 2022) والحجم (35,9- % سنة 2023 و4,7- % سنة 2022) حسب معطيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. ويعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الحسّاسة للغاية لتقلبات السوق والظروف الإقتصادية وهو ما قد جعل المستثمرين متردّدين في إنجاز مشاريعهم بالإضافة إلى هجرة الكفاءات التونسية خاصة في مجال الإعلامية والإتصالات ممّا يحرم البلاد من إستثمارات محلية علاوة عن تشعبّ إجراءات بعث بعض المشاريع على غرار مجال اللوجستيك ممّا أدّى إلى هيمنة شركات كبرى على المجال دون منافسة،

- صرف منح بـ 288 أد سنة 2023 بعنوان التنمية الجهوية لفائدة 6 مشاريع ناشطة في قطاع الصناعات

المختلفة. ويشمل هذا القطاع الأنشطة المتعلقة بـ: الخشب والفلين والأثاث، عجين الورق والورق والورق المقوّى، أنشطة أخرى. وقد حظيت شركة "قوادرية" للتعليب المنتصبة بولاية قفصة بالنصيب الأكبر من الإمتيازات في هذا القطاع بما قدره 158 أد سنة 2023. وبصفة عامة، تشمل الأنشطة الرئيسية لشركات التعليب تحويل وتشكيل وطباعة وصناعة الصناديق من الورق المقوى المموّج لتعبئة المواد الغذائية أو المواد الأخرى. ويعتبر مجال صناعة وتحويل الورق من بين أهم المجالات في قطاع الصناعات المختلفة من ناحية عدد المؤسسات الناشطة به والتي تشغل أكثر من 10 أشخاص والقيمة المضافة وحجم المبادلات التجارية مع الخارج.

- ضعف حجم الإمتيازات المالية المسندة للإستثمارات في قطاع الصناعات الكيميائية سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021. كما تراجع عدد الإستثمارات المصرّح بها في هذا القطاع بنسبة 15,9 % سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 حسب معطيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد. ويفسّر ذلك بأهمية عدد وحجم الإستثمارات في هذا القطاع خلال فترة جائحة كورونا ليتراجع النسق خلال سنة 2023. ونشير إلى أنّ هذا القطاع يضمّ عديد الأنشطة منها صناعة المواد الكيميائية الأساسية واللدائن البلاستيكية وصنع المطاط التركيبي والدهن والملونات والصباغ وصنع الغازات الصناعية والمواد الأزوتية والأسمدة وصنع المواد الكيميائية المستعملة في المنتجات الصيدلانية وفي مستحضرات التجميل والصابون ومواد التنظيف ومواد الصيانة.

وتتوزع الإمتيازات المالية المسندة إلى الباعثين سنة 2023 على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية، حسب المعطيات الواردة بالملحق عدد 1، بين الأقاليم والولايات كما يلي:

حجم الإمتيازات المالية المسندة إلى الباعثين سنة 2023
حسب الأقاليم والولايات

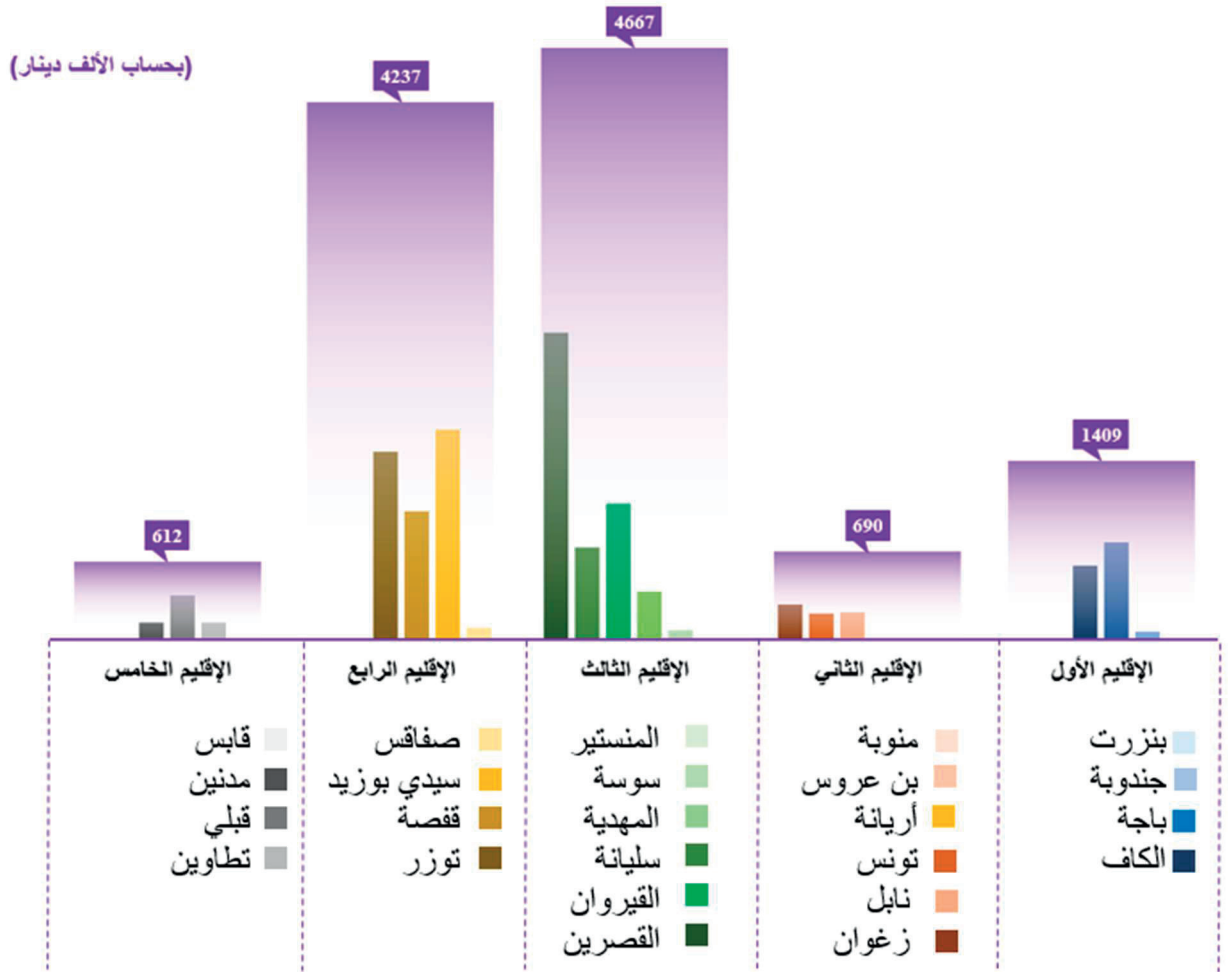

• الصنـدوق الوطنـي للنهوض بالصناعـات التقليدية والمهن الصغرى

- رغم تطوّر حجم الموارد المخصّصة للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى للسنوات الأخيرة المنقضية، إلاّ أنّ حجم تدخلاته لا يزال ضعيفا مقارنة بما قبل سنة 2016. كما أنّ عدد المشاريع المموّلة سنويا على موارد الصندوق لم يتجاوز 2000 مشروع بعد سنة 2016.

- بقيت تمويلات الصندوق الموجهة لقطاع الصناعات التقليدية لا تتجاوز 1,5 % من الحجم الجملي للتمويلات المسندة خلال السنوات الأخيرة. وإستأثرت مشاريع المهن الصغرى بالنصيب الأوفر من التمويلات.

- تشير معطيات البنك التونسي للتضامن الذي يستأثر بحوالي 90 % من تحويلات الصندوق إلى نسبة إستخلاص للقروض البنكية ولإعتمادات الدولة المسندة على موارد الصندوق تصل إلى 73 %. وهو مؤشر على نجاح المشاريع المموّلة.

- لتحسين أداء الصندوق وتحقيق الأهداف المرجوة من إحداثه، يتعين تدقيق نشاطه ومراجعة حوكمته والإطار التشريعي المنظم له في إتجاه الترفيع في حجم الإستثمارات التي يمكنها الإنتفاع بتدخلات الصندوق (حاليا 150 أد بإعتبار الأموال المتداولة).

النتائج المالية للصندوق:

شهدت موارد الصندوق تطوّرا هامّا سنة 2023 مقارنة بسنتي 2021 و2022. ويعود ذلك إلى:

- أهمية الرصيد المتبقي بالصندوق من السنة السابقة لدى البنك المركزي التونسي،

- تطوّر حجم منحة الدولة المحالة للصندوق سنة 2023 والتي تشمل مبلغ بـ 9000 أد تمّ إسترجاعه من البنك التونسي للتضامن،

- إستقرار حجم المبالغ المستخلصة من الباعثين بعنوان فوائد التأخير.

وسجّلت تدخلات الصندوق لفائدة باعثي المشاريع تراجعا بنسبة 16 % سنة 2023 مقارنة بسنة 2022. ولكنّ حجمها يبقى مقبولا مقارنة بالسنوات 2021 و2020 و2019.

	2021	2022	2023
جملة موارد الصندوق (أد)	**23681**	**44566**	**58203**
الإعتمادات السنوية المحالة للبنك المركزي التونسي(أد)	-	9000	15750 (*)
الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات المسندة إلى الباعثين(أد)	16586	16434	15968
الإستخلاصات بعنوان قرض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (أد)	-	-	-
فوائد التأخير المستخلصة من الباعثين (أد)	772	951	919
خطايا التأخير المستخلصة من البنوك (أد)	-	-	-
الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك المركزي التونسي(أد)	6323	18181	25566
المبالغ المحالة من البنك المركزي التونسي إلى البنوك دون اعتبار تسبقات البنوك والرصيد المتبقي لديها من السنة السابقة (أد)	**5500**	**19000**	**40900**
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**20549**	**26713**	**22453**
مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة إلى الباعثين (أد)	20549	26713	22453
عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	**1591**	**1963**	**1517**
عدد مواطن الشغل المصرّح بها	**3362**	**3369**	**2467**
حجم الاستثمارات المموّلة على موارد الصندوق (أد)	**69219**	**90098**	**76435**
منها : قروض بنكية (أد)	41531	54059	45861
: مساهمة الباعث (أد)	7139	9326	8121

المصدر : البنك المركزي التونسي

(*) منها 9000 أد مبالغ تمّ إحالتها مباشرة إلى البنك التونسي للتضامن سنة 2021 وقد تمّ إسترجاعها من طرف البنك المركزي التونسي لتثقيلها بحساب الصندوق المفتوح لديه.

وتتعلق تدخلات الصندوق بإسناد إعتمادات واجب إرجاعها دون فائض لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية في الصناعات التقليدية الذين يتعاطون نشاطهم في إطار القانون عدد 15 المؤرخ في 16 فيفري 2005 المتعلق بتنظيم قطاع الحرف وكذلك المؤسسات التي تتعاطى أنشطة المهن الصغرى المحدّدة بالقائمة الملحقة للأمر الحكومي عدد 57 المؤرخ في 21 جانفي 2019. وتضبط مساهمة الصندوق في حدود النسب التالية:

كلفة المشروع بإعتبار الأموال المتداولة	التمويل الذاتي		القرض البنكي
	مساهمة الصندوق	مساهمة الباعث	
القسط الأول من كلفة الإستثمار: إلى حدود 50 أد	% 32	% 8	% 60
القسط الثاني من كلفة الإستثمار: من 50 أد إلى 150 أد	% 24	% 16	% 60

ويعفى أبناء العائلات المعوزة أو المنتمين للفئات ذات الإحتياجات الخصوصية من تقديم المساهمة الشخصية ليتكفل الصندوق بكامل مبلغ التمويل الذاتي المستوجب والبالغ 40 % من كلفة المشروع.

إحصائيات الصندوق :

ساهم الصندوق في تمويل 1517 مشروع في مجالي الصناعات التقليدية والمهن الصغرى سنة 2023 مقابل 1963 مشروع سنة 2022 و1591 مشروع سنة 2021 وذلك على الموارد المالية الراجعة له وعلى الموارد العادية للبنوك في شكل تسبقات. ومكّنت هذه المشاريع من إحداث قرابة 2467 موطن شغل سنة 2023 مقابل 3369 موطن شغل سنة 2022 و3362 موطن شغل سنة 2021.

بلغت كلفة المشاريع المموّلة على موارد الصندوق 235,752 م د خلال الفترة 2021 - 2023. وتتوزع هيكلة تمويل هذه المشاريع كما يلي:

- قرض بنكي: 141,451 م د (60%)

- مساهمة الصندوق: 69,715 م د (29,6%)

- مساهمة الباعث: 24,586 م د (10,4%)

التمويلات المسندة على موارد الصندوق :

يبرز الرسم البياني التالي تطوّر تدخلات الصندوق وحجم وعدد المشاريع المموّلة خلال الفترة 2021-2023 :

تطوّر تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
وحجم وعدد المشاريع المموّلة على موارده

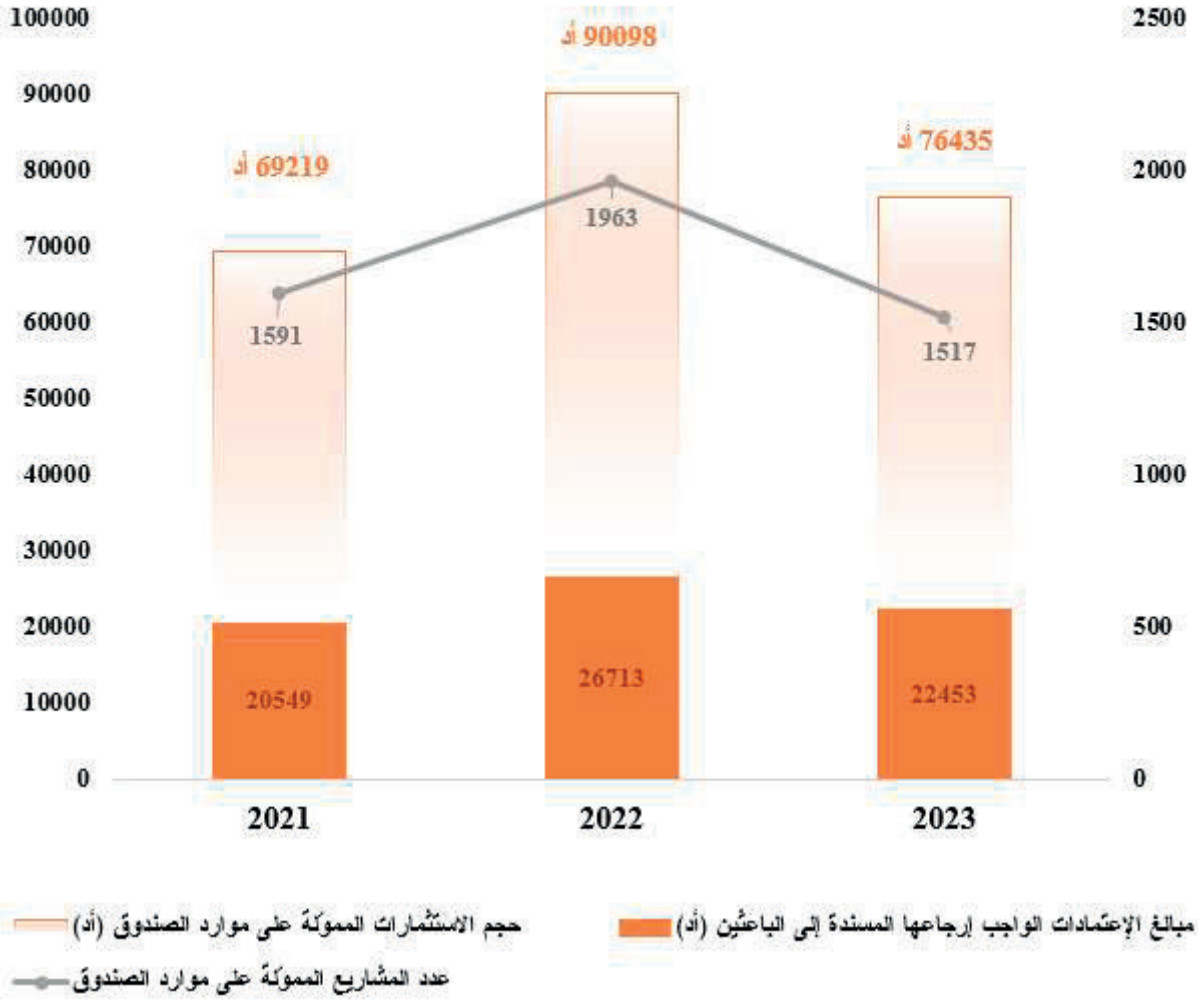

وتتوزّع تدخلات الصندوق حسب الأنشطة كما يلي :

النشاط	2021		2022		2023	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد المسند الواجب إرجاعه (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد المسند الواجب إرجاعه (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد المسند الواجب إرجاعه (أد)
الصناعات التقليدية	28	259	24	356	11	123
المهن الصغرى	1563	20290	1939	26357	1506	22330
الجملة	**1591**	**20549**	**1963**	**26713**	**1517**	**22453**

المصدر : البنك المركزي التونسي

يبرز توزيع تدخلات الصندوق حسب الأنشطة ما يلي:

- أهمية حجم الإمتيازات المالية الموجّهة إلى مشاريع المهن الصغرى حيث إستأثرت بـ99,5 % من جملة التدخلات سنة 2023. وتتوزع تدخلات الصندوق لفائدة المهن الصغرى أساسا على النحو التالي:

- حرف الخدمات المختلفة: 12,430 م د
- المهن شبه الطبية: 2,024 م د
- حرف الخدمات المرتبطة بالصيانة: 1,850 م د
- الحرف الصغرى في الصناعات الغذائية: 1,805 م د
- الحرف الصغرى في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية: 0,837 م د
- الحرف في الورق والطباعة: 0,673 م د
- الحرف في صناعات الخشب والحلفاء والسعف: ,6060 م د
- حرف مختلفة: 0,539 م د
- حرف الخدمات المرتبطة بقطاع البناء: 0,500 م د
- الحرف الصغرى في صناعات النسيج: 0,464 م د

- ضعف حجم الإمتيازات المسندة إلى قطاع الصناعات التقليدية وتراجعها سنة 2023. وتتوزع تدخلات الصندوق لفائدة مشاريع الصناعات التقليدية كما يلي:

- حرف الخشب: 44,5 أد
- حرف الطين والحجارة: 39,3 أد
- حرف مختلفة: 33,3 أد
- حرف الإكساء: 6,1 أد

وفي الواقع، يواجه قطاع الصناعات التقليدية جملة من التحديات خاصّة على مستوى ترويج منتوجاته أمام

منافسة البضائع المقلدة للمنتوجات الحرفية الأصلية وخاصة البضائع الصينية. وهو ما يدعو إلى دعم الحرفيين وأصحاب مشاريع الصناعات التقليدية وتشجيعهم على الخلق والإبتكار لضمان إستمرارية هذه المشاريع والمحافظة على مواطن الشغل فيها. وقد إتّخذت الدولة جملة من الإجراءات لفائدة هذا القطاع خلال سنة 2023 خاصة منها:

- إقرار جلسة العمل الوزارية حول دفع التصدير في قطاع الصناعات التقليدية المنعقدة بتاريخ 16 مارس 2023 الترفيع في سقف قروض المال المتداول من 5 أد إلى 10 أد بالنسبة للحرفيين ومن 12 أد إلى 20 أد بالنسبة للمؤسسات

الحرفية. وقد تمّ للغرض، إبرام ملحق للإتفاقية المتعلقة بإدارة قروض الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية بين وزارة المالية والديوان الوطني للصناعات التقليدية والبنك التونسي للتضامن بتاريخ 11 جانفي 2024. وهو ما سيمكن من الإستجابة لتطوّر حاجيات القطاع نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية والحفاظ على مواطن الشغل به وضمان ديمومته،

- مواصلة بذل الجهود لحلّ الإشكاليات المرتبطة بالدفع الإلكتروني وإنجاز عمليات التصدير. وهو ما سيساهم في مزيد تطوير عمليات البيع والترويج عن بعد.

وتتوزع الإمتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى، حسب المعطيات الواردة بالملحق عدد 2، بين الأقاليم والولايات كما يلي:

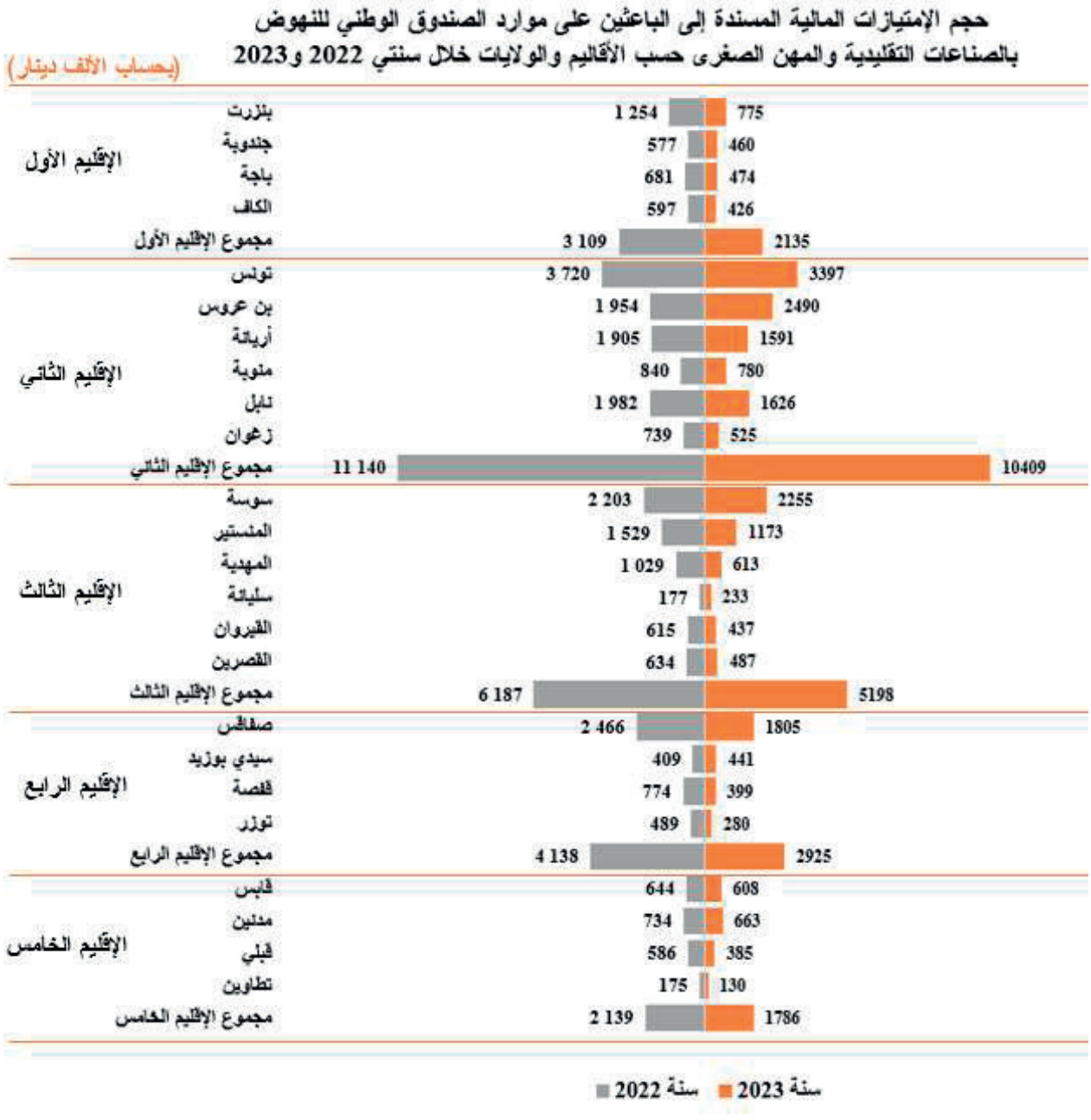

• الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

- في ظلّ الصعوبات الهيكلية التي يعيشها القطاع الفلاحي منذ سنوات والتي إزدادت حدّة نتيجة التغيرات المناخية وإنحباس الأمطارومحدودية جدوى السياسات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع الإستراتيجي، فقد تمّ تدعيم الموارد المخصّصة للصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري لسنة 2023 للزيادة في حجم الإستثمارات في قطاع المياه.
- تبعا للتطوّر الهامّ لموارد الصندوق سنة 2023، فقد شهد عدد المنتفعين بالمنح تطوّرا هامّا مقارنة بسنتي 2022 و2021. في حين تواصل النسق التنازلي لحجم القروض الموسمية والمتوسطة المدى المسندة على موارد الصندوق بإعتبارإلغاء هذا الإمتياز بمقتضى قانون الإستثمارعدد 71 لسنة 2016. ويبقى الصندوق ملزما بتصفية تعهداته السابقة في هذا العنوان.
- رغم تطوّر موارد الصندوق وحجم تدخلاته المسندة سنة 2023 لفائدة أنشطة قطاع الفلاحة والصيد البحري، إلاّ أنها لا تغطي حجم الإمتيازات المالية المصادق عليها من قبل لجان إسناد الإمتيازات. ممّا يدعو إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى لتدعيم موارد الصندوق.

النتائج المالية للصندوق :

يواجه القطاع الفلاحي عديد الصعوبات التي تحدّ من القدرة على الإستثمار. حيث أنّ محدودية الموارد المائية والطبيعية والظروف المناخية وتجزئة المستغلات الفلاحية وضعف المردودية لبعض الأنشطة الفلاحية قد أدّى إلى تراكم ديون القطاع الفلاحي.

كما أنّ الظرف العالمي المتوتّرقد ساهم في إرتفاع أسعار المواد الأولية والمدخلات الفلاحية ممّا أدّى إلى إرتفاع الكلفة وتقلّص الإنتاج. وهو ما زاد في تأزّم الوضعية المالية للفلاحين. حيث بقي دخل الفلاح ضعيفا بسبب عدم قدرته على تسويق منتجاته بأسعار مجزية.

وبالنظر إلى الإشكاليات المذكورة، ستشمل سياسة التنمية الفلاحية التي أقرتها وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري برامج خصوصية لـ:

الحدّ من تأثّر نظم الإنتاج بالتقلبات المناخية والتشجيع على نظم الإنتاج التي تعتمد على المحافظة على مقوّمات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على تخزين مياه الأمطار،

التوسّع المدروس في المناطق السقوية وإستغلال المياه المعالجة المتوفرة وتطوير نسب الإستغلال،

دعم الفلاحين وتوفير مستلزمات الإنتاج والبذور الوطنية بالنسبة للقطاعات الإستراتيجية كالحبوب بما يؤمن نجاح المواسم الفلاحية.

وبإعتبارأنّ التمويل هو جزء من مشاكل القطاع الفلاحي، فقد تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 إقرارإجراء تكفل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض الموسمية لزراعة الحبوب ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود 3 نقاط بالنسبة للقروض والتمويلات المسندة من قبل البنوك على مواردها الذاتية لفائدة صغار الفلاحين في قطاع زراعات الحبوب.

كما يضطلع الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري بدور كبير في توفير التمويلات الضرورية لممارسة النشاط في قطاع الفلاحة والصيد البحري والتخفيف من الأعباء المالية المنجرّة عن ممارسته وذلك لفائدة صغار المستغلين الفلاحين وصغار البحارة الذين ينجزون إستثمارات لا تتجاوز كلفتها:

- 60 أد بالنسبة للمشاريع الفلاحية،
- 90 أد بالنسبة لمشاريع الصيد البحري،
- 100 أد بالنسبة لمشاريع تربية الأحياء المائية.

وقد سجلت موارد ونفقات الصندوق تطوّرا ملحوظا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 و2021 في محاولة لإسترجاع المستوى المسجّل لما قبل سنة 2021. حيث بلغت تدخلات الصندوق 27728 أد سنة 2023 مقابل 12727 أد سنة 2022 و18610 أد سنة 2021. كما بلغت موارد الصندوق 40422 أد سنة 2023 مقابل 25745 أد سنة 2022 و32154 أد سنة 2021. ويلاحظ في هذا الصدد تطوّرا هامّا لمنحة الدولة المحالة للصندوق سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021.

2023	2022	2021	
40422	**25745**	**32154**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
25838	**7000**	**10000**	**الإعتمادات السنوية المحالة لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي(أد)**
-	**3000**	**5000**	**الإعتمادات السنوية المحالة لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك التونسي للتضامن(أد)**
1719	**2196**	**2730**	**مبالغ الإستخلاصات (أد)**
1149	1633	2169	إستخلاص أصل القروض عن طريق البنك الوطني الفلاحي
430	376	386	إستخلاص فوائض القروض عن طريق البنك الوطني الفلاحي
114	141	130	إستخلاص أصل القروض عن طريق البنك التونسي للتضامن
26	46	45	إستخلاص فوائض القروض عن طريق البنك التونسي للتضامن
8650	**9011**	**13062**	**الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك الوطني الفلاحي (أد)**
4215	**4538**	**1362**	**الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك التونسي للتضامن (أد)**
27728	**12727**	**18610**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
849	**1207**	**2759**	**مبالغ القروض المسندة (أد)**
849	1207	2759	القروض المسندة عن طريق البنك الوطني الفلاحي (أد)
-	-	-	القروض المسندة عن طريق البنك التونسي للتضامن (أد)
26879	11520	15851	مبالغ المنح المسندة (أد)
23818	8010	13852	المنح المسندة عن طريق البنك الوطني الفلاحي (أد)
3061	3510	1999	المنح المسندة عن طريق البنك التونسي للتضامن (أد)

المصدر : البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن

إحصائيات الصندوق :

تبعا للتطوّر الهامّ لحجم تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري، فقد شهد عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق إرتفاعا ملحوظا سنة 2023 مع تراجع لعدد المنتفعين بالقروض، حيث تمّ إسناد:

- منح لفائدة 6833 منتفع سنة 2023 مقابل 2582 منتفع سنة 2022 و4331 منتفع سنة 2021،

- قروض لفائدة 153 منتفع سنة 2023 مقابل 256 منتفع سنة 2022 و708 منتفع سنة 2021.

التمويلات المسندة على موارد الصندوق :

يشير الرسم البياني الموالي إلى نسق تطوّر تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري مقارنة بموارده خلال الفترة 2021 - 2023:

تطوّر نفقات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري مقارنة بموارده

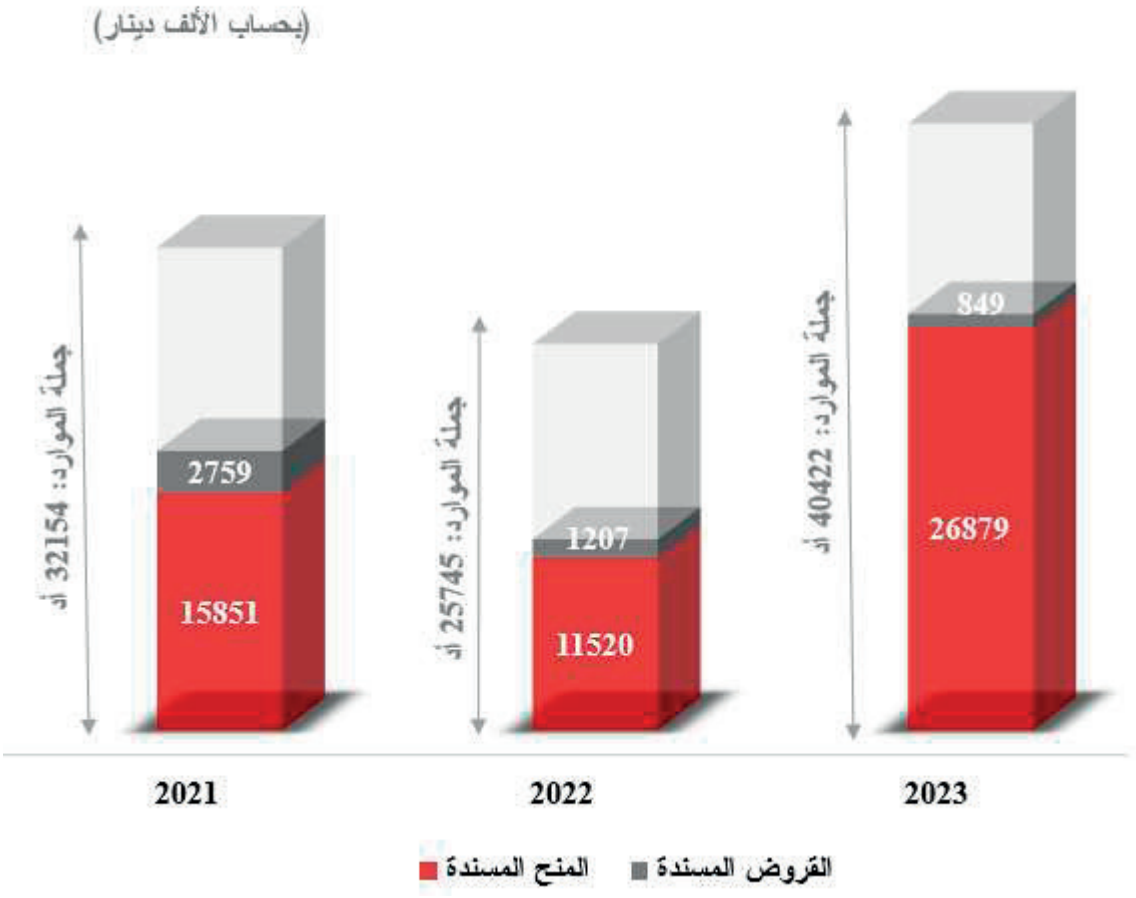

وتتوزع مبالغ المنح والقروض المسندة سنة 2023 عن طريق البنك الوطني الفلاحي على موارد الصندوق والبالغة 24667 أد حسب الأنشطة على النحو التالي:

- **التجهيزات والمعدات الفلاحية:** 5627 أد تتعلق أساسا بإقتناء جرّارات فلاحية ومحراث يدوي وشاحنات نقل وآلات حرث وآلات حصاد العلف وإقتناء بيوت حامية وتركيز مصدات رياح ومعدات الوقاية من الصقيع وإقتناء تجهيزات الحلب ومعدات تبريد وغيرها من التجهيزات والمعدات الفلاحية،

- **الري الفلاحي:** 8938 أد تتعلق بإقتناء صهريج مياه وبناء خزّانات المياه وإحداث آبار عميقة وحفر وتهيئة الآبار وكهربتها وإقتناء المولّدات الكهربائية وإقتناء معدات الريّ قطرة قطرة ومعدات الريّ بالرشّ،

- **تنمية الأشجار والمحافظة على التربة:** 4901 أد تتعلق أساسا بإنجاز الأشغال التحضيرية لما قبل الزراعة وأشغال العناية بالزراعات وتسوية الأراضي وإقتلاع الأعشاب الضارة وزراعة الحبوب وغراسة أشجار الزياتين وأشجار زياتين الزيت وزياتين المائدة والنخيل والقوارص والفراولة واللوز والفستق والمشمش والتفاح والرمان والأشجار المثمرة الأخرى والنباتات العلفية والغراسات المروية والبعلية وغير ذلك من المصاريف الأخرى كأموال متداولة لخلاص اليد العاملة،

- **الصيد البحري:** 2902 أد تتعلق ببناء أحواض لتربية الأسماك وإقتناء معدات الصيد البحري ومراكب الصيد ومحركات المراكب وغير ذلك من المصاريف المتعلقة بإصلاح هيكل مركب الصيد،

- **تربية الماشية:** 1415 أد تتعلق أساسا بتربية الأغنام والماعز والأبقار والنحل والماعز والدواجن وما يتطلبه ذلك من إقتناء الأعلاف وتهيئة المراعي والإسطبلات والمداجن وإقتناء بيوت لتربية النحل،

- **البناءات الريفية والتهيئات:** 884 أد تتعلق بتهيئة مخازن وبناءات ريفية لحفظ المنتوجات الفلاحية.

وتتوزع تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري لسنتي 2022 و2023، حسب المعطيات الواردة بالملحق عدد 3، بين الولايات والأقاليم كما يلي:

حجم تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري حسب الأقاليم والولايات خلال سنتي 2022 و2023

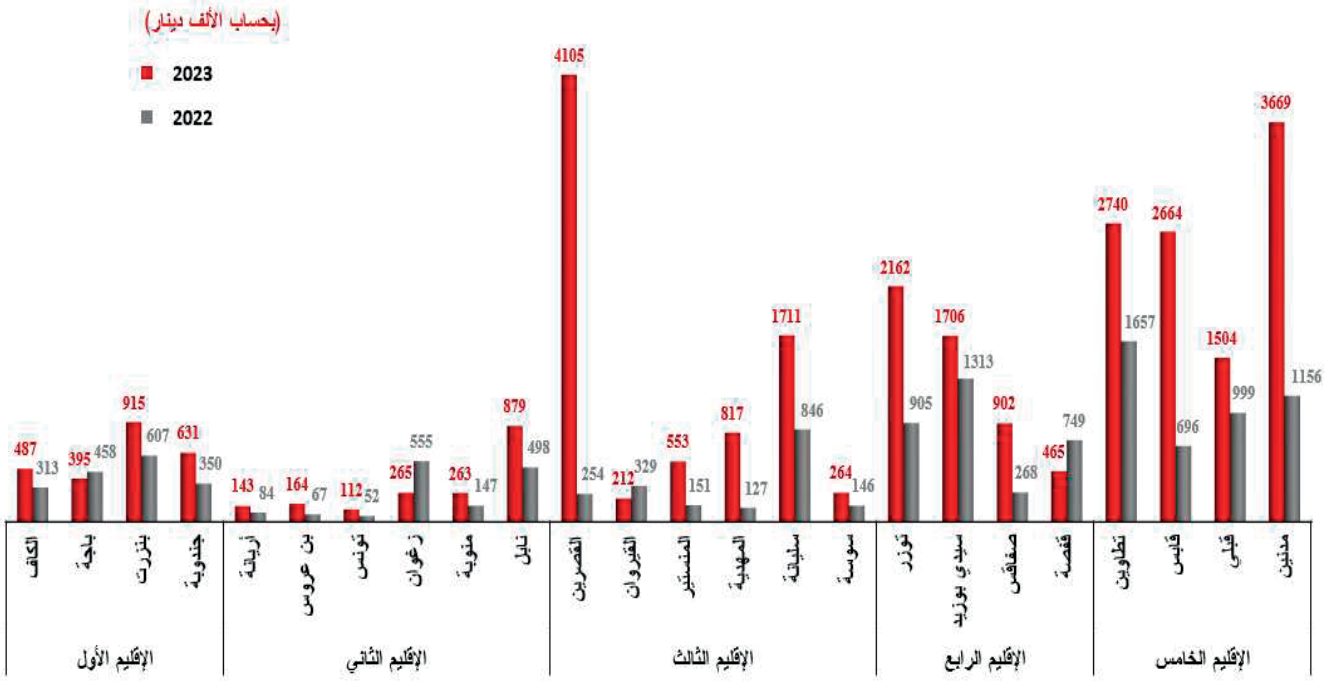

• الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)

- تطوّرت موارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) لسنة 2023 لكنها تبقى دون المستوى المسجل قبل سنة 2022 وغير كافية لتغطية حجم الإمتيازات المالية المصادق عليها من قبل لجان إسناد الإمتيازات. ممّا يدعو إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى لتدعيم موارد الصندوق.

- تطوّر حجم تدخلات الصندوق لسنة 2023 لدعم الإستثمار في أشغال المحافظة على التربة والمياه وإقتناء التجهيزات والمعدات الفلاحية وتجهيزات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

- إستأثر الإقليم الثالث بـ 30 % من حجم الإمتيازات المالية المسندة سنة 2023 على موارد الصندوق يليه الإقليم الرابع بـ 27 % ثمّ الإقليم الأول بـ 21 % والإقليم الثاني بـ 12 % والإقليم الخامس بـ 11 %.

- إستأثرت ولاية سيدي بوزيد بالنصيب الأوفر من الإمتيازات المالية المسندة سنة 2023 على موارد الصندوق (8579أد) تليها القصرين (8539 أد) ثم القيروان (4836 أد) وصفاقس (4818 أد).

النتائج المالية للصندوق :

مرّ القطاع الفلاحي بعديد التغيرات وتمّ وضع عدّة إستراتيجيات وبرامج فلاحية وذلك حسب الإختيارات السياسية للدولة وأيضا بالنظر لتطوّر منظومات الإنتاج والتوجهات الاقتصادية في العالم. وقد حظي القطاع الفلاحي بعناية كبيرة من خلال دعم أصحاب الأراضي الفلاحية بتجهيز المناطق السقوية وإيصال الماء لجميع الفلاحين وبالإستثمار في أشغال المحافظة على التربة والمياه قصد دفع الفلاحين لمزيد الإنتاج من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي للبلاد من الحاجيات الفلاحية. كما اتجهت الدولة نحو تركيز التعاونيات الفلاحية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية لتجميع العديد من الفلاحين قصد إنشاء منظومة فلاحية قوية. وذلك بالإضافة إلى تقديم المساعدات والإمتيازات المالية والتخلي عن الأراضي الدولية لفائدة المستثمرين الخواص كمحاولة للنهوض بالفلاحة.

ويعتبر الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) آلية إعتمدتها الدولة لإسناد الإمتيازات المالية المنصوص عليها بقانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 لفائدة:

- الإستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة التي تتراوح كلفتها بين 60 أد و15000 أد،

- الإستثمارات المنجزة في قطاع الصيد البحري التي تتراوح كلفتها بين 90 أد و15000 أد،

- مشاريع تربية الأحياء المائية التي تتراوح كلفتها بين 100 أد و15000 أد،

- مشاريع الخدمات المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري التي لا تتجاوز 15000 أد،

- مشاريع التحويل الأولي المندمج لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري،

- الإستثمارات التي تنجزها الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

وقد شهدت موارد ونفقات الصندوق تطوّرا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 غير أنّها تظلّ دون مستوى النتائج المسجلة لما قبل سنة 2022. حيث تمكن الصندوق من تعبئة موارد بلغت 94565 أد سنة 2023 مقابل 74565 أد سنة 2022 و119137 أد سنة 2021. ويعود تطوّر الموارد سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 إلى تطوّر هامّ لمنحة الدولة المحالة للصندوق وإلى التحسّن النسبي للمبالغ المستخلصة بعنوان القروض العقارية والفوائض الناجمة عنها والمبالغ المستخلصة بعد التقاضي.

وبالتوازي، ساهم الصندوق في إسناد إمتيازات مالية بما قدره 67082 أد سنة 2023 مقابل 50361 أد سنة 2022 و99538 أد سنة 2021. ويلاحظ أنّ تطوّر حجم الإمتيازات المالية سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 مردّه تطوّر حجم المنح المسندة مقابل إستقرار في حجم القروض العقارية المسندة.

2023	2022	2021	
94565	**74565**	**119137**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
63162	49175	86226	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)
4513	4101	3836	الإستخلاصات بعنوان القروض العقارية والفوائض (أد)
93	287	83	الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض (أد)
-	-	-	الإستخلاصات بعنوان المساهمات والقيمة الزائدة (أد)
1770	1523	1127	المبالغ المستخلصة أصلا وفائضا بعد التقاضي (أد)
-	-	91	إستخلاصات بقية البنوك بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض (أد)
25027	19479	27774	الرصيد المتبقي من السنة السابقة (أد)
67082	**50361**	**99538**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
58659	42385	89796	مبالغ المنح المسندة (أد)
-	-	-	مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة (أد)
7917	7956	9491	مبالغ القروض العقارية المسندة (أد)
-	-	-	مبالغ المساهمات المسندة (أد)
506	20	251	اعتمادات محالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بعنوان مشاريع التحويل الأولي المندمج (أد)

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

ورغم الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الفلاحي والتحسينات المرصودة، مازال القطاع الفلاحي يواجه عديد المشاكل التي أدّت إلى:

- الإنخفاض التدريجي لمساهمته في الناتج الداخلي الخام من 10,3 % سنة 2020 إلى 8,4 % سنة 2023 حسب

بيانات المعهد الوطني للإحصاء،

- العجز التجاري الفلاحي، وإن شهد تحسنّا سنة 2023 مقارنة بالسنوات السابقة بالنسبة للمنتجات الفلاحية الأساسية، لكن يظلّ الإعتماد على الأسواق الخارجية مرتفعا فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج وبعض المواد الأخرى،

- مواجهة أغلب سلاسل الإنتاج الحيوية لمشاكل هيكلية (مثلا: سلسلة إنتاج الحبوب، الحليب، زيت الزيتون)،

- ضعف القدرات التنافسية لبعض المنتجات الفلاحية بسبب التخلي عن البذور المحلية وإستعمال بذور مستوردة ومعدّلة جينيا.

إحصائيات الصندوق :

ساهم الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) في:

- إسناد منح لفائدة 1713 منتفع سنة 2023 مقابل 1424 منتفع سنة 2022 و2635 منتفع سنة 2021،

- إسناد منح لفائدة 3 مشاريع للتحويل الأولي المندمج سنة 2023 مقابل مشروعين سنة 2022 و9 مشاريع سنة 2021،

- إسناد قروض عقارية لفائدة 102 منتفع سنة 2023 مقابل 110 منتفع سنة 2022 و124 منتفع سنة 2021.

التمويلات المسندة على موارد الصندوق:

يبرز الرسم البياني الموالي تطوّر موارد وتدخلات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) خلال الفترة 2021 - 2023:

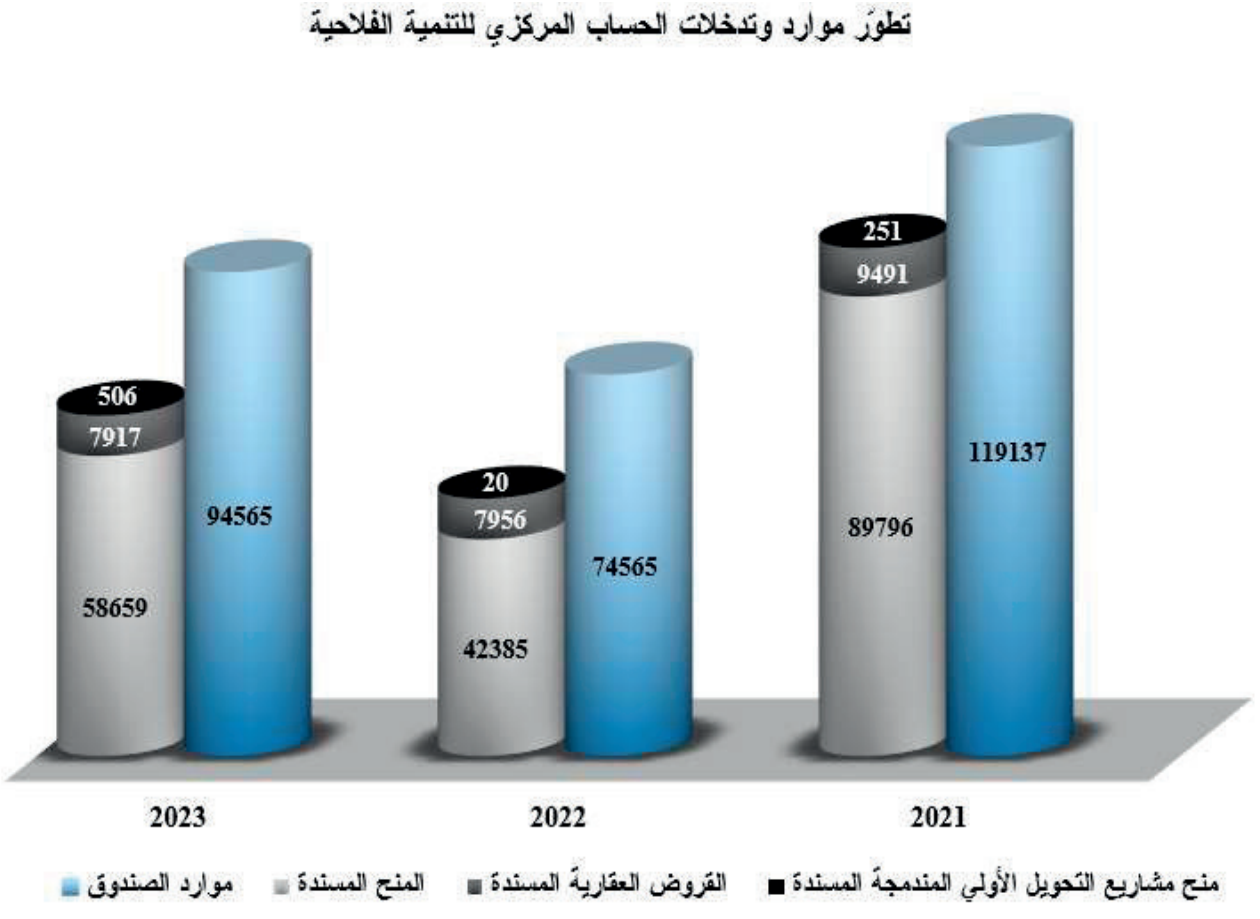

وتتوزع مبالغ المنح المسندة والبالغة 59165 أد سنة 2023 بما في ذلك منح مشاريع التحويل الأولي المندمج، حسب الأنشطة، على النحو التالي:

- **التجهيزات والمعدات الفلاحية:** 33683 أد تتعلق أساسا بإقتناء جرّارات فلاحية وشاحنات نقل وسيارات نفعية وحفارة وآلات النثر والحصاد ومحراث يدوي وتجهيزات تبريد ومعدات الوقاية من الصقيع وتجهيزات لتصنيع الحليب وإقتناء بيوت حامية،

- **الغراسات:** 8190 أد تتعلق أساسا بغراسة أشجار الزياتين وزياتين الزيت وإنتاج المشاتل والبذور وغراسة النخيل وأشجار اللوز وغراسة التفاح والمشمش والخوخ والفستق والقوارص والزراعات المحمية وزراعة الحبوب والنباتات العلفية والغراسات المروية،

- **الري الفلاحي:** 3868 أد تتعلق بإقتناء معدات الريّ قطرة قطرة ومعدات الريّ بالرشّ وصهاريج مياه وإحداث بئر عميقة وحفر الآبار وكهربتها وتهيئة الآبار السطحية وبناء خزّانات المياه وإقتناء مضخات ومولّدات كهربائية ومرشات بمحرك ومرشات ظهر،

- **الصيد البحري وتربية الأحياء المائية:** 3674 أد تتعلق بإقتناء مراكب الصيد البحري ومعدات الصيد بالأضواء والصيد بالجرّ وأحواض لتربية الأسماك وإستثمارات أخرى لتربية الأحياء المائية،

- **الخدمات المرتبطة بالقطاع ومصاريف مختلفة:** 4550 أد تتعلق بتكييف الخضر والغلال وصيانة المعدات الفلاحية بالإضافة إلى مصاريف مختلفة في شكل مال متداول لخلاص اليد العاملة في مجال العناية بالغراسات وإقتلاع الأعشاب الضارة وتسوية الأراضي،

- **البناءات الريفية والتهيئات:** 2725 أد تتعلق ببناء مخازن لحفظ المنتوجات الفلاحية وتهيئة بناءات ريفية،

- **تربية الماشية:** 1969 أد تتعلق أساسا بتربية الماعز والأغنام والنحل والخيول والديك الرومي وطيور السمّان ومصاريف التكوين في تربية الدواجن وما يتطلبه الإستثمار في هذا النشاط من تهيئة المداجن والإسطبلات والمراعي وإقتناء بيوت لتربية النحل،

- **التحويل الأولي المندمج:** 506 أد تتعلق ببناء وحدة لحفظ المنتوجات الفلاحية بقربة من ولاية نابل ووحدة لخزن التمور بقرمبالية من ولاية نابل ووحدة تحويل أولي لمنتوجات فلاحية (خزن وتبريد) بجرجيس من ولاية مدنين.

وتتوزع مبالغ القروض العقارية المسندة والبالغة 7917 أد سنة 2023 بين قروض لشراء الأرض وقروض التهيئة قصد إنجاز مشروع فلاحي. وقد تركز 85 % من حجم القروض العقارية المسندة بولايات القصرين بما قدره 2859 أد وسيدي بوزيد بما قدره 1401 أد والكاف بما قدره 1269 أد وباجة بما قدره 725 أد وقابس بما قدره 415 أد وقفصة بما قدره 373 أد.

وتتوزع تدخلات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) لسنتي 2022 و2023 بين الأقاليم والولايات، حسب المعطيات الواردة بالملحق عدد 4، كما يلي:

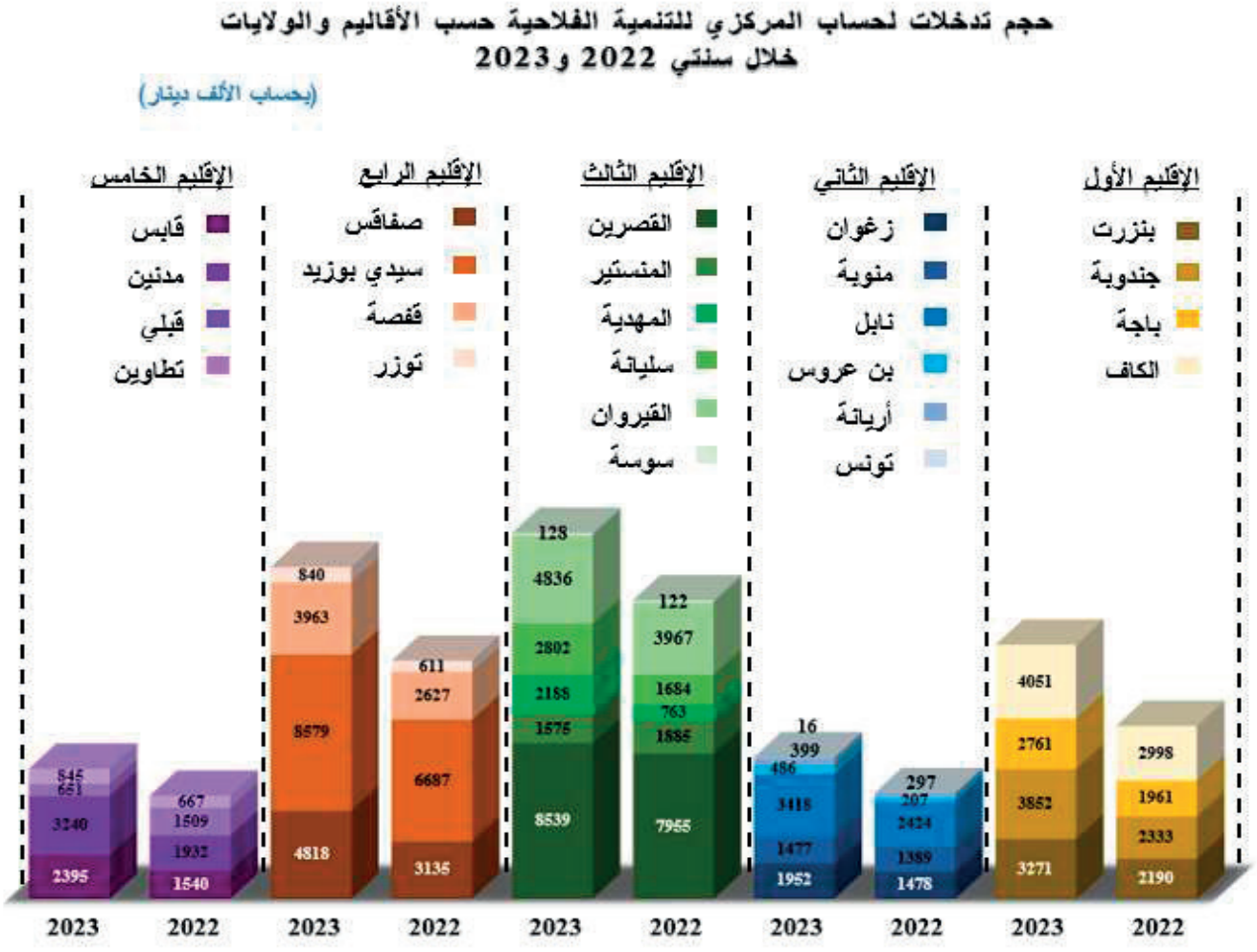

• صندوق النهوض بقطاع الزيتون

- تقرّر تجميد تدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون وإبقاف تحويل منحة ميزانية الدولة لفائدته وتمويل تدخلاته على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية المسندة لفائدة الإستثمارات المنجزة في إطار قانون الإستثمار كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 182 لسنة 2024 الذي ينصّ على تحميل المنح والمساهمات والقروض العقارية الفلاحية على موارد الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري.

- تعتبر الإمتيازات المالية المسندة بمقتضى قانون الإستثمار على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري أفضل قيمة مقارنة بالإمتيازات المسندة بمقتضى النصوص المنظمة لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون. وهو ما من شأنه تشجيع صغار الفلاحين على الإعتناء بأشجار الزيتون وإحداث غراسات جديدة لزياتين الزيت أو المائدة.

النتائج المالية للصندوق:

قدّم صندوق النهوض بقطاع الزيتون مساعدات مالية سنة 2023 في شكل منح لفائدة صغار الفلاحين الذين ينجزون إستثمارات لا تفوق قيمتها 60 أد والتي تتعلق بالعمليات التالية:

- إقتلاع الزياتين المسنّة بالأراضي الصالحة قصد إعادة غراستها،

- التقليم الحادّ أو التشبيب،

- إحداث غراسات جديدة بعلية لزياتين الزيت أو المائدة،

- إحداث غراسات جديدة مكثفة أو سقوية لزيتون الزيت أو المائدة،

- القضاء على النجم،

- إقتناء معدات خصوصية للزياتين تتعلق بالجمع والتقليم والحفظ والعناية الصحية النباتية للزياتين ومعدات لإضفاء قيمة على منتوجات الزيتونة بإستثناء الجرارات الفلاحية،

- صيانة غابات الزيتون (التسميد والتقليم والحراثة).

وقد تطوّر حجم المنح المسندة سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 لكن دون بلوغ مستوى النتائج لما قبل سنة 2022. ويعكس مستوى تطوّر موارد الصندوق نفس النسق المسجّل على مستوى نفقاته.

هذا، ويلاحظ عدم تحويل منحة الدولة لفائدة الصندوق لسنتين متتاليتين 2022 و2023 وذلك تبعا لجلسة العمل المنعقدة في أكتوبر 2022 بين وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة المالية والبنك الوطني الفلاحي حيث تمّ إقرار:

- تجميد صندوق النهوض بقطاع الزيتون وإيقاف تمويله بإعتبار أنّ الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية المسندة لفائدة الإستثمارات المنجزة في إطار قانون الإستثمار كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 182 لسنة 2024 ينصّ على تحميل المنح والمساهمات والقروض العقارية الفلاحية على موارد الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري،

- دعوة البنك الوطني الفلاحي إلى القيام بالتصفية المالية لصندوق النهوض بقطاع الزيتون بالتنسيق مع وزارة المالية،

- دعوة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية إلى إسناد المنح الخاصة بنشاط الزياتين على موارد الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري،

- مراجعة الإتفاقيات المبرمة بين وزارة المالية وكلّ من البنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن في إتجاه ملائمتها مع المنظومة القانونية والترتيبية للإستثمار الجاري بها العمل وذلك تلافيا للعراقيل والصعوبات على المستوى الإجرائي ولتيسير التصرّف في الصناديق الخاصة.

2023	2022	2021	
453	**422**	**1283**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
-	**-**	**825**	**الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)**
-	**2**	**-**	**مبالغ الإستخلاصات (أد)**
-	1	-	إستخلاص أصل القروض (أد)
-	1	-	إستخلاص فوائض القروض(أد)
182	**420**	**458**	**الرصيد المتبقي من السنة السابقة (أد)**
271	**-**	**-**	**موارد أخرى (تحويل إعتمادات من الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري) (أد)**
453	**241**	**868**	**حجم تدخلات الصندوق (أد)**
453	**241**	**865**	**مبالغ منح الإستثمار المسندة (أد)**
453	241	865	لفائدة : الأفراد
-	-	-	: التعاضديات
-	**-**	**3**	**مبالغ القروض متوسطة أو طويلة المدى المسندة (أد)**
-	**-**	**-**	**مبالغ القروض قصيرة المدى المسندة (أد)**
-	-	-	لفائدة : الأفراد
-	-	-	: التعاضديات

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

إحصائيات الصندوق :

مكّنت تدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون من إسناد منح لفائدة 232 منتفع سنة 2023 مقابل 121 منتفع سنة 2022 و382 منتفع سنة 2021. في حين لم يتمّ إسناد قروض خلال سنتي 2023 و2022 مقابل إسناد قرض متوسط المدى لفائدة منتفع واحد سنة 2021.

التمويلات المسندة على موارد الصندوق :

يبرز الرسم البياني الموالي تطوّر موارد وتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون خلال الفترة 2021 - 2023:

تطوّر موارد وتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون

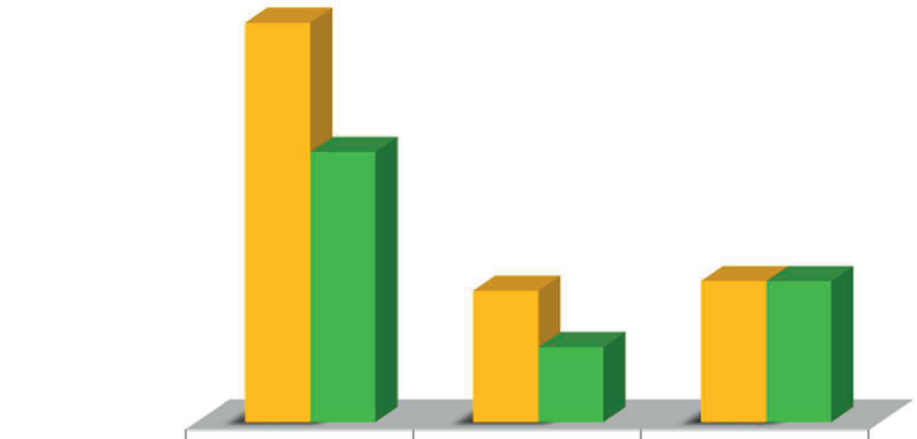

	2021	2022	2023
موارد الصندوق	1283	422	453
تدخلات الصندوق	868	241	453

وقد إنتفع الإقليم الخامس بـ 66,3 % من حجم الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق سنة 2023 يليه الإقليم الرابع بـ 29,5 % ثمّ الإقليم الثالث بـ 3,3 % والإقليم الثاني بـ 0,9 %. في حين لم يتم تسجيل إنتفاع الإقليم الأول بأيّ إمتيازات مالية على موارد الصندوق حسب المعطيات الواردة بالملحق عدد 5 حول التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون.

وتتوزع تدخلات الصندوق لسنة 2023 بين مختلف الولايات على النحو التالي:

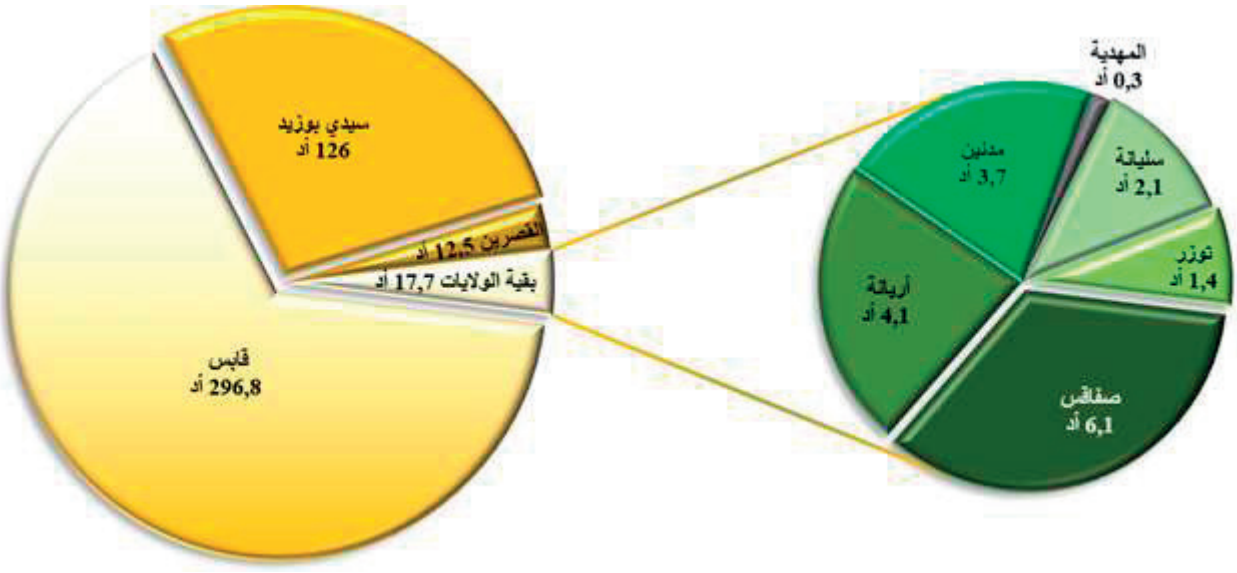

وتشير إحصائيات الديوان الوطني للزيت حول موسم جني وتحويل الزيتون للموسم 2023 - 2024 إلى ما يلي:

تقديرات إنتاج الزيتون وزيت الزيتون

تقدّم عمليةَ جني الزيتون للموسم الفلاحي 2023-2024 إلى موفى جانفي 2024

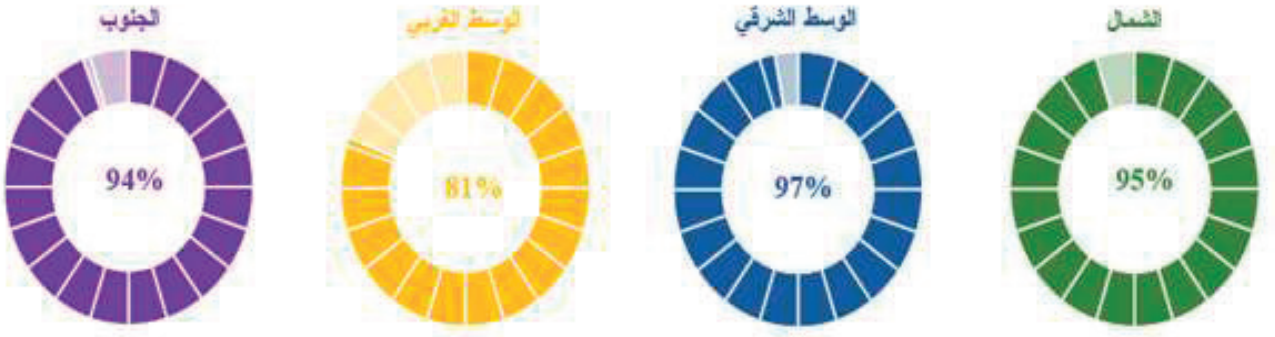

تطوّر صادرات زيت الزيتون

• صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية

- بالنظر إلى أهمية تدخلات الصندوق في تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية، فقد تطوّر عدد المكتتبين به خلال السنوات الأخيرة ممّا ساهم في تطوّر موارد الصندوق. وذلك بالإضافة إلى المبالغ المحالة لفائدته سنويا من ميزانية الدولة.

- تتواجد أهمّ المستغلات الفلاحية المؤمنة بولايات القصرين (109018 هكتار) وسليانة (72725 هكتار) والكاف (43628 هكتار) وذلك من حيث الحجم الجملي للمساحات المكتتبة بكل ولاية.

- شهد الموسم الفلاحي 2022 - 2023 موجة جفاف أثّرت على مردودية الزراعات الكبرى. وهو ما أدّى إلى صرف مبالغ هامّة سنة 2023 لفائدة الفلاحين المتضررين تجاوزت 59 م د.

- تمّ خلال الموسم الفلاحي 2022 - 2023 صرف تعويضات بما قدره 59246 أد لفائدة 1557 مطلب يتعلق بـ 6424 مستغلة فلاحية متضرّرة من جملة 1644 مطلب تصريح بحصول أضرار لـ 6919 مستغلة فلاحية بقيمة تعويضات تقدّر بـ 60837 أد أي بنسبة تغطية لتعهدات الصندوق تجاه الفلاحين المتضرّرين بلغت 97,4 %.

النتائج المالية للصندوق:

تطوّرت موارد الصندوق بشكل كبير خلال الفترة 2021 - 2023. وبالنظر إلى إستقرار المبالغ المحالة إلى الصندوق من ميزانية الدولة خلال هذه الفترة، فإنّ تطوّر الموارد يعود إلى:

- تطوّر الرصيد المتبقي بالصندوق من سنة إلى أخرى،

- زيادة حجم المبالغ المتأتية من مساهمة المكتتبين سنة 2023 مقارنة بسني 2021 و2022.

كما يلاحظ عدم تسجيل موارد توظيفات خلال سنة 2023 نظرا لأهمية حجم التعويضات المحمولة على كاهل الصندوق للموسم الفلاحي 2022 - 2023 ولإحالة الإعتمادات لفائدته على أقساط ممّا لا يمكن من توظيفها.

وبالتوازي، شهدت سنة 2023 صرف مبالغ هامّة بعنوان التعويضات لفائدة الفلاحين المتضرّرين من الجفاف الذي أثّر على مردودية الزراعات الكبرى. ونشير أنّ التعويضات المصروفة كانت لفائدة الأنشطة والمناطق المجاحة التي تمّ إقرارها، بناء على رأي اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، بالأمر عدد 527 المؤرخ في 17 جويلية 2023. هذا، وتولى الصندوق صرف المبالغ المتعلقة بتكاليف الإختبارات المنجزة لمعاينة وتقييم الأضرار الفلاحية.

2023	2022	2021	
156883	**140056**	**113399**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
30000	30000	30000	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)
2925	2363	1271	مساهمة المصرّحين (أد)
12471	14056	14210	المبالغ المتأتية من المعلوم التضامني على منتوجات الصيد البحري والخضر والغلال والزيتون والحبوب المجمّعة من قبل ديوان الحبوب (أد)
-	343	110	موارد التوظيفات المنجزة من طرف الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي (أد)
111487	93294	67808	بقايا موارد سنوات سابقة (أد)
59477	**28569**	**20105**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
59253(**)	28400	19992(*)	مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المصرّحين المتضرّرين (أد)
224	169	113	المبالغ المصروفة بعنوان الإختبارات المنجزة(أد)
-	-	-	عمولات التصرّف (أد)
2348	**2750**	**1840**	**العدد الجملي للإكتتابات في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي**

المصدر : الخزينة العامة للبلاد التونسية، مؤسسة «كتاما»

(*) تتعلق هذه المبالغ بإستكمال صرف تعويضات لـ 4 عقود بعنوان الموسم الفلاحي 2019 - 2020 بما قدره 67 أد وصرف تعويضات لـ 1673 عقد بعنوان الموسم الفلاحي 2020 - 2021 بما قدره 19925 أد.

(**) منها 7 أد تعويضات تتعلق بالموسم الفلاحي 2020 - 2021 تمّ صرفها لفائدة الورثة بإعتبار وفاة صاحب المستغلة الفلاحية المتضرّرة.

إحصائيات الصندوق :

بلغ عدد الإكتتبات بالصندوق 2348 عقد خلال الموسم الفلاحي 2022 - 2023 تتعلق بتأمين مستغلات فلاحية بمساحة جملية تبلغ 269205 هكتار وبرأس مال جملي يناهز 117000 أد. وقد شملت هذه الإكتتابات:

الزراعات الكبرى: إنطلقت عملية الإكتتاب في الصندوق للموسم الفلاحي 2022 - 2023 يوم 05 ديسمبر إلى 31 ديسمبر 2022. وقد سجلت مؤسسة "كتاما" النتائج التالية:

- عدد العقود المكتتبة للموسم 2022 - 2023: 2265 عقدا يتعلق بـ 6919 مستغلات فلاحية مقابل 2654 عقدا للموسم الفارط،

- المساحة الجملية لهذه المستغلات الفلاحية المؤمنّة: 114340 هكتار وبرأس مال جملي 112317 أد مقابل 108964 هكتار وبرأس مال جملي 87170 أد للموسم الفارط،

- قيمة المساهمات المدفوعة من قبل المكتتبين: 2808 أد مقابل 2179 أد للموسم الفارط.

الأشجار المثمرة: إنطلقت عملية الإكتتاب في الصندوق للموسم الفلاحي 2022 - 2023 من 12 جانفي إلى 31 جانفي 2023. وقد سجلت مؤسسة "كتاما" النتائج التالية:

- عدد العقود المكتتبة للموسم 2022 - 2023: 83 عقدا مقابل 96 عقدا للموسم الفارط،

- المساحة الجملية للمستغلات الفلاحية المؤمنّة: 154865 هكتاروبرأس مال جملي 4684 أد مقابل 192278 هكتاروبرأس مال جملي 7356 أد للموسم الفارط،

- قيمة المساهمات المدفوعة من قبل المكتتبين: 117 أد مقابل 184 أد للموسم الفارط.

ويتوزع العدد الجملي للعقود المكتتبة والمساحات المؤمنة ومساهمات المكتتبين حسب الولايات كما يلي:

الولاية	الموسم 2021 - 2022			الموسم 2022 - 2023		
	عدد العقود المكتتبة (زراعات كبرى وأشجار مثمرة)	المساحة المؤمنة (هكتار)	مساهمات المكتتبين (أد)	عدد العقود المكتتبة (زراعات كبرى وأشجار مثمرة)	المساحة المؤمنة (هكتار)	مساهمات المكتتبين (أد)
سليانة	867	68868	820	687	72725	917,1
الكاف	933	54577	737	895	43628	656,3
القصرين	739	118587	369	402	109018	196,8
باجة	99	37261	235	173	16987	359,3
بنزرت	9	185	7	7	3112	56,5
زغوان	57	9279	118	113	10600	277,1
جندوبة	21	392	14	31	1630	77,7
منوبة	8	1132	33	21	8647	266,2
نابل	-	-	-	9	2423	106,0
القيروان	6	1605	4	1	10	0,1
سيدي بوزيد	6	1259	14	-	-	-
بن عروس	1	83	2	9	425	12,0
مدنين	1	7000	8	-	-	-
صفاقس	1	1000	1	-	-	-
سوسة	2	14	1	-	-	-
الجملة	**2750**	**301242**	**2363**	**2348**	**269205**	**2925**

المصدر: مؤسسة "كتاما"

وتجدر الإشارة أنّه تمّ تسجيل تراجع في عدد العقود المكتتبة والمساحات المؤمنة للموسم الفلاحي 2022 - 2023 مقارنة بالموسم الفلاحي 2021 - 2022. في حين أنّ مساهمات المكتتبين عرفت إرتفاعا ملحوظا للموسم الفلاحي 2022 - 2023 مقارنة بالموسم الفلاحي 2021 - 2022. حيث أنّها تحتسب على أساس نسبة 2,5 % من مبلغ قيمة المنتوج أو نفقات الإنتاج.

تلقت مؤسسة 'كتاما':

- 1644 تصريح بحصول أضرار جراء جائحة الجفاف في مجال الزراعات الكبرى موزعة على ولايات الكاف وسليانة والقصرين وزغوان وباجة وجندوبة ومنوبة وبن عروس ونابل والقيروان،

- 05 تصاريح بحصول أضرار جراء الجفاف للأشجار المثمرة تتعلق بأشجار الرمّان في معتمدية تستور من ولاية باجة بتاريخ 06 ماي 2023

بقيت تصاريح حصول أضرار جراء الجفاف للأشجار المثمرة في إنتظار البتّ فيها من طرف اللجنة الوطنية للجوائح بإعتبار أنّ الأمر عدد 527 لسنة 2023 لم يشمل إلاّ الأضرار المنجرّة عن الجفاف وفي مجال الزراعات الكبرى.

تولت موسسة 'كتاما' تكليف خبراء للإطلاع على الأضرار الحاصلة وتقييمها. وقد أمّن عملية الإختبارات فريق متكوّن من 11 خبير معتمدا لدى الجامعة التونسية لشركات التأمين ورافقهم في ذلك رؤساء مكاتب تأمينات 'كتاما' في الجهات المتضرّرة.

وإنطلقت عملية الإختبار من نهاية شهر أفريل إلى غاية يوم 03 جويلية 2023. وقد بلغت تكلفة الإختبار 224 أد.

التعويضات المسندة على موارد الصندوق :

أدّت عملية تقييم الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية للموسم الفلاحي 2022 - 2023 إلى النتائج التالية:

الموسم الفلاحي	مطالب الإعلام بحصول أضرار ناجمة عن الجوائح الطبيعية			المطالب التي تمّت دراستها			الملفات المتحصّلة على التعويض		
	عدد التصاريح بحصول أضرار	عدد المستغلات الفلاحية المتضرّرة	قيمة الأضرار المقدّرة حسب الإختبار (أد)	عدد المطالب	عدد المستغلات الفلاحية	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المطالب	عدد المستغلات الفلاحية	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
الموسم 2019 - 2020	1027	3572	34012,4	1027	3572	20407	1023	3566	20392
الموسم 2020 - 2021	1679	4539	33250	1679	4539	19950	1679	4539	19950(*)
الموسم 2021 - 2022	2039	6267	47561,7	2008	6106	28537	1998	6078	28400
الموسم 2022 - 2023	1644	6919	101395	1644	6919	60837	1557	6424	59246

المصدر: مؤسسة "كتاما"

(*) تمّ تحيين معطيات الموسم الفلاحي 2020 - 2021 على إثر صرف التعويض لملف واحد بما قدره 7 أد لفائدة الورثة بإعتبار وفاة صاحب المستغلة الفلاحية المتضرّرة.

قامت اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية بدراسة كلّ التصاريح بحصول أضرار خلال الموسم الفلاحي 2022 - 2023 والبالغ عددها 1644 تصريح لورودها في الآجال المحدّدة من طرف اللجنة بقيمة تعويضات قدّرت بـ 60837 أد تمّ إحتسابها على أساس نسبة الضرر التي تمّ ضبطها بتقارير الإختبارات ودون أن يتجاوز مبلغها نسبة 60 % من قيمة المنتوج أو من نفقات الإنتاج.

هذا، وقد تمّت الموافقة على تعويض 1557 مطلب بمبلغ قدره 59246 أد. في حين تمّ إرجاء النظر في تعويض 55 مطلب بقيمة تعويضات قدرها 1577 أد إلى حين توفير الوثائق المنقوصة (الوضعية الجبائية، عقد كراء أو شهادة ملكية للأرض، توكيل للورثة وحجة الوفاة في حالة وفاة المكتتب...). كما تمّ رفض تعويض 32 مطلب تقدّم أصحابها بتصريح بحصول أضرار وبقيمة تعويضات قدرها 14 أد وذلك إمّا لعدم قيامهم بزراعة المستغلات الفلاحية المعنية بالتصاريح المقدّمة أو لحصول نسبة أضرار لم تتجاوز 25 % أو لأنّ مطالب التعويض تتعلق بمناطق سقوية أو بمناطق غير معنية بالإجاحة حسب مقتضيات الأمر عدد 527 لسنة 2023.

• الصندوق الوطني للضمان

- تواصل النسق التصاعدي لحجم موارد الصندوق الوطني للضمان ليبلغ 703,426 م د سنة 2023 والمتأتية أساسا من موارد التوظيفات ومن عمولات الضمان المخصومة على المكشوفات البنكية بالإضافة إلى الرصيد المتبقي من السنوات السابقة. غير أنّ تعهدات الصندوق بعنوان القروض الجارية والمصرّح بها لضمان الصندوق قد بلغت 2499,208 م د إلى موفى سنة 2023.

- تطوّر حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2021 - 2023 ليبلغ 231108 أد سنة 2023 وهو ما يفسّر تطوّر حجم مساهمات المستفيدين من القروض البنكية والمستخلصة لفائدة الصندوق.

- بلغت نفقات الصندوق 13805 أد سنة 2023 منها 12540 أد بعنوان صرف تعويضات لأصل 1733 قرض بنكي غير قابل للإستخلاص و607 أد بعنوان التكفل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة قروض فلاحية لـ 104 مطلب.

النتائج المالية للصندوق:

سجّلت موارد الصندوق تطوّرا هامّا خلال الفترة 2021 - 2023 مردّه:

- أهمية الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق،

- الإرتفاع الهام لموارد التوظيفات تبعا للترفيع في نسبة الفائدة على الإدخار خلال سنة 2022 وتطوّر موارد الصندوق والتي يقع توظيفها سنويا،

- تطوّر حجم الموارد المتأتية من عمولات الضمان المخصومة على المكشوفات البنكية،

- إرتفاع الموارد المتأتية من مساهمات المستفيدين بالقروض البنكية بالعلاقة مع إرتفاع حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق.

كما شهدت تدخلات الصندوق تطوّرا ملحوظا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 يرجع إلى أهمية المبالغ المصروفة سنة 2023 بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص ومصاريف التتبع والإستخلاص القضائي المحمولة على الصندوق والناجمة عن هذه القروض.

ونشير في هذا الصدد إلى أنّ تعهدات الصندوق بعنوان القروض الجارية والمصرّح بها لضمان الصندوق قد بلغت 2499,208 م د إلى موفى سنة 2023.

	2021	2022	2023
جملة موارد الصندوق (أد)	**569367**	**631867**	**703426**
عمولة الضمان المخصومة على المكشوفات البنكية (أد)	28992	30842	31180
مساهمة المستفيدين بالقروض البنكية (أد)	2394	2698	2902
مساهمة المستفيدين بالقروض المسندة من طرف الجمعيات (أد)	556	583	563
مساهمة من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (أد)	-	-	-
التوظيفات (أد)	28722	35303	42797
إسترجاع بعنوان تعويضات لقروض غير قابلة للإسترجاع (أد)	274	-	-
رصيد السنوات السابقة (أد)	508429	562441	625984
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**6926**	**5884**	**13805**
المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن عدم إستخلاص أصل القروض البنكية (أد)	-	-	-
المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن عدم إستخلاص أصل القروض المسندة من طرف الجمعيات (أد)	-	-	-
المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض عند حدوث جفاف (أد)	1407	918	607
المبالغ المصروفة بعنوان ضمان مردودية مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية(أد)	-	-	-
المبالغ المصروفة بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص (أد)	5020	4030	12540
المبالغ المصروفة بعنوان ضمان أصل القروض غير القابلة للإستخلاص المسندة من طرف الجمعيات (أد)	-	-	-
المبالغ المصروفة بعنوان مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية غير القابلة للإسترجاع (أد)	-	-	-
مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي للقروض غير القابلة للإستخلاص (أد)	205	169	448
عمولات التصرف (أد)	294	(*) 767	210
جملة تعهدات الصندوق بعنوان القروض الجارية إلى موفى السنة (أد)	**2270747**	**2340607**	**2499208**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

(*) منها 309 أد بعنوان الثلاث ثلاثيات الأولى من سنة 2022 و458 أد بعنوان كامل سنة 2020 والثلاثية الرابعة لسنة 2019 والثلاثية الثالثة لسنة 2021.

إحصائيات الصندوق :

- بالنسبة لمطالب التصريح بالقروض لضمان الصندوق:

بلغ عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق 30959 قرضا سنة 2023 بقيمة 231,108 م د أي بنسبة تراجع بـ 6,3 % من حيث عدد القروض المصرّح بها ونسبة تطوّر بـ 3,5 % من حيث الحجم مقارنة بسنة 2022.

هذا، وتشير الأرقام الواردة بالجدول الموالي إلى تراجع ملحوظ لحجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق والمسندة من طرف جمعيات القروض الصغرى للمشاريع متناهية الصغر وتلك المسندة من طرف البنوك لمشاريع قطاع الفلاحة والصيد البحري سنة 2023 مقارنة بسنة 2022. ولعلّ ذلك يفسّر بتراجع حصول هذه المشاريع على القروض جرّاء إرتفاع نسبة الفائدة الموظفة عليها وصعوبة القدرة على السداد وتشدّد القطاع البنكي في تطبيق معايير المخاطر ما جعل طلب الحصول على قرض بنكي يقلّ.

	2021		2022		2023	
	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)
الصناعة	67	917	71	1185	97	1434
الفلاحة والصيد البحري	2459	53012	2581	71031	3515	64969
الخدمات	1967	42939	2023	44541	2459	60004
الحرف والمهن الصغرى والصناعات التقليدية	1752	45794	1176	47437	1690	50543
المشاريع متناهية الصغر	25344	53656	26604	59198	23198	54158
الجملة	**31589**	**196318**	**33055**	**223392**	**30959**	**231108**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

ويتوزع عدد وحجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق حسب طبيعة القرض كما يلي:

	2021		2022		2023	
	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)
قروض الإستغلال	2108	47021	2098	57647	3160	57587
قروض الإستثمار	29481	149297	30957	165745	27799	173521
الجملة	**31589**	**196318**	**33055**	**223392**	**30959**	**231108**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

- بالنسبة لمطالب التكفل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية:

قامت لجنة الصندوق سنة 2023 بدراسة 106 مطلب لتحمّل الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة قروض فلاحية تتعلق بالموسم 2021 - 2022 بمبلغ جملي للقروض قدره 832,240 أد. وقد أسفرت نتائج أعمالها إلى ما يلي:

- الموافقة على تكفل الصندوق بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة قروض فلاحية لـ 104 مطلب بمبلغ جملي للقروض قدره 826 أد،

- تعليق النظر في مطلب واحد بمبلغ جملي للقرض قدره 240 دينار لإرتباطه بقرض تمّ طلب إعادة جدولته سابقا وتمّ تعليق النظر فيه أنذاك لعدم توفر بعض الوثائق أهمّها شهادة معاينة إجاحة مسلمة من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية تثبت الضرر وقرار إعادة الجدولة مسلّم من البنك،

- رفض مطلب واحد بمبلغ جملي للقرض قدره 6 أد لعدم تصريح البنك بالقرض الأصلي.

الموسم الفلاحي	القروض المعاد جدولتها المرفوضة		القروض المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	
	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)
الموسم 2015-2014	8	83	1036	12786
الموسم 2016-2015	8	131	1001	12274
الموسم 2017-2016	8	34	918	5564
الموسم 2018-2017	17	51	1725	11143
الموسم 2019-2018	-	-	-	-
الموسم 2020-2019	20	17	722	5940
الموسم 2021-2020	69	132	158	687
الموسم 2022-2021	1	6	104	826

المصدر: الشركة التونسية للضمان

- بالنسبة لمطالب تعويض قروض بنكية غير قابلة للإستخلاص:

قامت لجنة الصندوق سنة 2023 بدراسة 1948 مطلب لقروض بنكية غير قابلة للإستخلاص بقيمة 15378أد من حيث الأصل ومصاريف تقاضي بقيمة 496 أد. وقد أسفرت نتائج أعمالها إلى ما يلي:

- الموافقة على تعويض 1733 مطلب،

- تعليق النظر في 81 مطلب لعدم إستيفاء البنك لإجراءات الإستخلاص القضائي أو لعدم توفير الوثائق المستوجبة،

- رفض 134 مطلب لعدم التصريح بالقرض الأصلي أو لعدم قيام البنك بإجراءات الإستخلاص القضائي على أكمل وجه أو لتمكّن البنك من إستخلاص أصل الدين بالكامل أو لأنّ تعويض القرض لا يدخل ضمن تدخلات الصندوق على غرار القروض الفلاحية المسندة لكبار الفلاحين.

- بالنسبة لمطالب تعويض مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية غير القابلة للإسترجاع:

لم ترد سنة 2023 أية مطالب تعويض لمساهمات شركات إستثمار ذات رأس مال تنمية غير قابلة للإسترجاع والتي تندرج ضمن تدخلات الصندوق الوطني للضمان.

التمويلات المسندة على موارد الصندوق:

- بالنسبة للتكفّل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية:

قام الصندوق بصرف مبلغ بـ 607 أد سنة 2023 تتعلق بالتكفّل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية عند حدوث جفاف والتي تهمّ المواسم الفلاحية 2017 - 2018 و2019 - 2020 و2020 - 2021 و2021 - 2022. في حين لم ترد خلال الموسم الفلاحي 2018 - 2019 أيّة مطالب لتحمّل الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية نظرا لأن هذا الموسم لم يشهد الجفاف.

الموسم الفلاحي	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)	الفوائض الناجمة عن القروض المعاد جدولتها(أد)							المبلغ الجملي للفوائض (أد)
			ما قبل 2021	2021	2022	2023	2024	2025	2026	7202
متخلدات المواسم السابقة			507							507
الموسم 2015-2014	1036	12786	3059							3059
الموسم 2016-2015	1001	12274	2652	181						2833
الموسم 2017-2016	918	5564	1000	157	78					1235
الموسم 2018-2017	1725	11143	1651	525	333	166				2673
الموسم 2019-2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الموسم 2020-2019	722	5940	-	545	447	322	202	96	-	(*)1612
الموسم 2021-2020	158	687	-	-	60	46	33	20	10	(*) 169
الموسم 2022-2021	104	826	-	-	-	73	60	44	28	219
جملة تدخلات الصندوق بعنوان التكفل بالفوائض الناجمة عن القروض المعاد جدولتها (أد)			**8869**	**1407**	**918**	**607**	**295**	**160**	**38**	**12308**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

(*) تمّ تحيين هذه الأرقام تبعا لتغيّر نسبة الفائدة بالسوق النقدية بالنسبة لقرض مسند بنسبة فائدة متغيرة.

- بالنسبة لتعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص:

إنتفع 1733 مطلب سنة 2023 بتدخّل الصندوق بعنوان:

- تعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص بما قدره 12540 أد أي بنسبة 81,5 % من حجم مبالغ أصل القروض غير القابلة للإستخلاص،

- تحمّل قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي لهذه القروض بما قدره 448 أد.

السنوات	القروض البنكية غير القابلة للاسترجاع والتي تمّ دراستها			القروض البنكية غير القابلة للاسترجاع المنتفعة بضمان الصندوق		
	العدد	مبلغ أصل القروض (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	العدد	مبلغ ضمان أصل القروض (أد)	مصاريف التقاضي (أد)
2016	426	1458	124	356	1008	64
2017	447	2113	135	374	1601	68
2018	202	988	66	150	640	29
2019	1623	9954	893	395	2147	82
2020	1697	10322	370	1025	6146	208
2021	1002	8544	370	915	5020	205
2022	1472	10245	584	733	4030	169
2023	1948	15378	496	1733	12540	448

المصدر: الشركة التونسية للضمان

وتجدر الإشارة إلى أنّه تطبيقا لقرار الهيئة المتصرّفة في الصندوق بتاريخ 30 جانفي 2009، لا يتحمل الصندوق الوطني للضمان فوائض القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص. وتقدّر مبالغ هذه الفوائض حسب الشركة التونسية للضمان بـ 15,774 م د إلى موفى ديسمبر 2023.

- بالنسبة لتعويض مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية غير القابلة للإسترجاع:

لم يتم صرف تعويضات خلال سنة 2023 لمساهمات شركات إستثمار ذات رأس مال تنمية غير قابلة للإسترجاع والتي تندرج ضمن تدخلات الصندوق الوطني للضمان بإعتبار عدم ورود مطالب في الغرض. في حين أسفرت دراسة مطالب تعويض مساهمات شركات الإستثمار للسنوات السابقة إلى النتائج التالية:

السنوات	المساهمات غير القابلة للاسترجاع الواردة والتي تمّ دراستها			المساهمات غير القابلة للاسترجاع المنتفعة بضمان الصندوق		
	العدد	المبلغ (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	العدد	المبلغ (أد)	مصاريف التقاضي (أد)
2016	1	255	-	1	170	-
2017	-	-	-	-	-	-
2018	1	216	-	1	144	-
2019	-	-	-	-	-	-
2020	-	-	-	-	-	-
2021	-	-	-	-	-	-
2022	-	-	-	-	-	-
2023	-	-	-	-	-	-

المصدر: الشركة التونسية للضمان

• صندوق تغطية مخاطر الصرف

- تمكّن الصندوق من تحقيق نتائج إيجابية هامّة بلغت 98828 أد سنة 2023 بعد سنوات من العجزويعود ذلك إلى:

* إتخاذ جملة من التدابيرللترفيع في حجم الموارد الذاتية الراجعة له والمتأتية من مساهمات البنوك والمؤسسات المالية ومن العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية. غيرأنّ المنحى التنازلي لحجم المبالغ المتأتية من مساهمات البنوك والمؤسسات المالية خلال الفترة 2021 - 2023 يفسّر أساسا بتراجع مبالغ القروض الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق والبالغة 1361586 أد سنة 2023 مقابل 1942254 أد و2630110 أد على التوالي سنتي 2022 و2021،

* تراجع المبالغ المصروفة بعنوان تغطية خسائر الصرف بإعتبارتراجع حجم القروض الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق وإستكمال البنوك خلاص جزء هامّ من القروض القديمة والتي كان لها كلفة كبيرة وعدم سحب قروض جديدة،

* تصفية متخلدات الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية منذ سنة 2022.

- إنتفعت 17 مؤسسة مالية بتدخلات الصندوق بعنوان تغطية خسائر الصرف بمبلغ جملي قدره 84140 أد مقابل دفع مساهمات بما قدره 77927 أد أي بنسبة تغطية لخسائر الصرف بلغت 92,6 % .

النتائج المالية للصندوق :

يكتسي صندوق تغطية مخاطر الصرف أهمية كبرى نظرا لغياب آليات أخرى لتغطية مخاطر الصرف على المدى المتوسط والطويل. وقد ساهم الصندوق في تشجيع البنوك والمؤسسات المالية على تعبئة موارد قروض خارجية لتمويل الإقتصاد والتنمية.

شهدت موارد الصندوق تراجعا هامّا خلال الفترة 2021 - 2023 يعود بالأساس إلى:

- تراجع المبالغ المتأتية من مساهمات البنوك والمؤسسات المالية تبعا لتراجع مبالغ القروض الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق وذلك لتقدّم البنوك في خلاص قروضها القديمة وعدم سحب قروض جديدة،

- تراجع هامّ لحجم الموارد المتأتية من أرباح الصرف.

وبالتوازي، شهدت نفقات الصندوق تراجعا هامّا خلال الفترة 2021 - 2023 يعود بالأساس إلى:

- تراجع المبالغ المصروفة بعنوان تغطية خسائر الصرف بإعتبارتراجع حجم القروض الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق وإستكمال البنوك خلاص جزء هامّ من القروض القديمة والتي كان لها كلفة كبيرة وعدم سحب قروض جديدة.

- تراجع حجم عمولات التصرف الراجعة إلى الشركة التونسية لإعادة التأمين تبعا لإبرام ملحق لإتفاقية التصرف في الصندوق سنة 2022 للتخفيض في العمولة التي أصبحت تحتسب على أساس 0,5 % من المبالغ المخصومة على المكشوفات البنكية عوضا عن 1 % .

هذا، وقد حقّق الصندوق نتيجة إيجابية هامّة للسنة الثانية على التوالي بما قدره 98828 أد سنة 2023 بعد سنوات من العجز.

	2021	2022 محيّن (*)	2023
جملة موارد الصندوق (أد)	**251301**	**218200**	**183456**
مساهمات البنوك والمؤسسات المالية (أد)	154555	113103	77927
الموارد المتأتية من أرباح الصرف (أد)	4085	4171	1885
العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية (أد)	92594	100483	97821
فوائض التأخير الناجمة عن عدم تحويل البنوك والمؤسسات المالية للمبالغ الراجعة للصندوق (أد)	-	-	-
المبالغ المخصومة من أرباح البنك المركزي التونسي (أد)	-	-	-
موارد ذاتية أخرى (فوائد التوظيف) (أد)	67	443	-
تعديلات محاسبية تبعا لتحيين عمولة التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)			502
بقايا موارد السنوات السابقة (أد)	-	-	5321
جملة نفقات الصندوق (أد)	**251301**	**212879**	**84629**
خسائر الصرف (أد)	189847	109058	84140
عمولة التصرف (أد)	926	1005	489
متخلدات بذمة الصندوق في طور الخلاص (أد)	60528	102816	-
الفائض/ العجز التراكمي للصندوق إلى موفى السنة (أد)	**-102816**	**+5321**	**+98828**
مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق (أد)	**2630110**	**1942254**	**1361586**
عدد البنوك والمؤسسات المالية المنتفعة بتدخلات الصندوق	**18**	**17**	**17**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

(*) تمّ تحيين أرقام الصندوق لسنة 2022 على ضوء تقرير مراقب الحسابات

إحصائيات الصندوق :

تواصل المنحى التنازلي لحجم مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق خلال الفترة 2021 - 2023 وذلك بالعلاقة مع عدم وجود سحوبات لقروض خارجية جديدة بالإضافة إلى تقدّم البنوك والمؤسسات المالية في سداد جزء هامّ من أقساط قروضها الخارجية. ونشير إلى ما يلي:

- 91 % من مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق مسندة بالأورو و9 % بالدولار الأمريكي،

- تحتسب مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق بالدينار التونسي على أساس معدّل سعر الصرف بتاريخ سحب القرض.

هذا، وقد تمكن الصندوق سنة 2023 من تحقيق فائض قدره 98828 أد مقابل فائض بـ 5321 أد سنة 2022 كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

2022 محيّن		2023	
- 60 134	المتخلّدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان سنة 2022	- 56 584	المتخلّدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان سنة 2023
- 1 934	عمولات الشركة التونسية لإعادة التأمين غير المسدّدة بعنوان سنة 2022	- 995	عمولات الشركة التونسية لإعادة التأمين غير المسدّدة بعنوان سنة 2023
26 684	مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي ستستخلص موفى سنة 2023 والراجعة لسنة 2022	17 129	مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي ستستخلص موفى سنة 2024 والراجعة لسنة 2023
444	فوائد التوظيفات المستخلصة سنة 2023 والراجعة لسنة 2022	-	فوائد التوظيفات المستخلصة سنة 2023 والراجعة لسنة 2022
26 774	العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية المستخلصة سنة 2023 والراجعة لسنة 2022	25 357	العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية المستخلصة سنة 2024 والراجعة لسنة 2023
13 487	الرصيد المتوفر بالصندوق في 31/12/2022	113 921	الرصيد المتوفر بالصندوق في 31/12/2023
+ 5 321	**الفائض التراكمي للصندوق في 2022/12/31**	**+ 98 828**	**الفائض التراكمي للصندوق في 2023/12/31**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

التعويضات المسندة على موارد الصندوق:

إنتفعت 17 مؤسسة مالية بتدخلات الصندوق بعنوان تغطية خسائر الصرف بمبلغ جملي قدره 84140 أد. وقد تمّ تسجيل:

- ارتفاع خسائر الصرف لدى كلّ من بنك الأمان والبنك التونسي تبعا لسداد قروضهما الخارجية،

- إستفادة بنك قطر الوطني من أرباح الصرف بإعتبار تراجع سعر صرف الأورو سنة 2023 مقارنة بسعره سنة الحصول على القرض.

البنوك والمؤسسات المالية	سنة 2023			
	المساهمات (أد)	أرباح الصرف(أد)	خسائر صرف(أد)	النتيجة (أد)
بنك الأمان AB	13 486	34	19 193	-5 673
الشركة العربية الدولية للإيجار المالي AIL	-	-	-	-
البنك العربي لتونس ATB	1 176	-	1 752	-576
الشركة العربية التونسية للإيجار المالي ATL	5 547	-	4 661	886
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة BFPME	515	-	7 610	-7 095
بنك الإسكان BH	12 046	331	9 525	2 852
بنك تونس العربي الدولي BIAT	76	-	357	-281
البنك الوطني الفلاحيBNA	180	-	4 112	-3 932
بنك ABC	5 715	-	3 149	2 566
البنك التونسي BT	11 025	346	14 746	-3 375
بنك قطرالوطني QNB	5 201	999	5 435	765
البنك التونسي الكويتي BTK	-	-	-	-
الشركة الدولية للإيجار المالي CIL	3 838	-	1 836	2 002
التجاري للإيجار المالي GL	1 045	-	752	293
الشركة التونسية للبنك STB	3 314	49	872	2 491
تونس للإيجار المالي TL	7 263	2	3 811	3 454
الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة UBCI	1 359	-	2 357	-998
الإتحاد الدولي للبنوك UIB	6 139	122	3 971	2 290
البنك التونسي الإماراتي BTEI	-	-	-	-
الإتحاد التونسي للإيجار المالي UTL	-	-	-	-
الجملة	**77 927**	**1 885**	**84 140**	**-4 328**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

• صندوق ضمان المؤمن لهم

- تحسّن حجم موارد صندوق ضمان المؤمن لهم سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بعد الإنتهاء من سداد القرض المسند لفائدته من خزينة الدولة منذ سنة 2021 والتقدّم الكبير في صرف مستحقات المؤسسات المتضررة من الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018.

- تراجعت نفقات الصندوق سنة 2023 لتبلغ 730 أد منها 456 أد بعنوان صرف تعويضات للأضرار البدنية وجرايات حوادث الشغل لفائدة 7 مؤمن لهم و20 أد بعنوان صرف تعويضات لـ 4 مؤسسات متضررة من الفيضانات و297 أد لخلاص عمولات التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين.

- بلغ العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق 13949 مستفيد بمبلغ تعويضات بقيمة 55835 أد خلال الفترة 2004-2023.

- بلغ العدد الجملي للمؤسسات المتضررة من الفيضانات والمستفيدة بتعويضات الصندوق 168 مؤسسة بمبلغ تعويضات بقيمة 6793 أد خلال الفترة 2019-2023.

- إستقرّ العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد والمستفيدة من تدخلات الصندوق في حدود 695 مؤسسة بمبلغ تعويضات بقيمة 49451 أد خلال الفترة 2011-2023.

النتائج المالية للصندوق :

شهدت تدخلات صندوق ضمان المؤمن لهم إنخفاضا هامّا خلال الفترة 2021 - 2023 يعود أساسا إلى:

- الإنتهاء من سداد كامل ديون الصندوق تجاه خزينة الدولة منذ سنة 2021،

- تراجع حجم التعويضات المصروفة لفائدة المؤسسات المتضرّرة من الفيضانات تبعا للتقدّم الهامّ في صرف مستحقات عدد كبير من المؤسسات خلال السنوات السابقة.

في حين شهدت موارد الصندوق تطوّرا هامّا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 مردّه:

- زيادة حجم الموارد المتبقية من السنوات السابقة على إثر تراجع حجم تدخلات الصندوق لسنة 2022،

- تطوّر حجم الموارد المتأتية من مساهمات مؤسسات التأمين والمؤمن لهم والخطايا المستخلصة بعنوان المخالفات.

2023	2022	2021	
80707	**54306**	**123506**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
28173	26420	29996	مساهمات مؤسسات التأمين والمؤمن لهم والخطايا المستخلصة بعنوان المخالفات (أد)
-	-	-	موارد القروض الرقاعية (أد)
38	63	198	موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)
51551 (***)	25567 (**)	93312 (*)	بقايا موارد سنوات سابقة بالحساب المفتوح لدى الخزينة العامة (أد)
945 (***)	2256		بقايا موارد سنوات سابقة لدى الشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)
730	**1810**	**87455**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
456	509	650	مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤمن لهم لعدم وفاء مؤسسات التأمين بإلتزاماتها تجاههم (أد)
24	24	22	أتعاب الخبراء العدليين والمحامين ومراقب الحسابات ومنح أعضاء اللجنة الفنية ومستحقات شركات التأمين لدى تعاضدية الإتحاد
-	-	84960	تسديد أصل وفوائض القروض الرقاعية (أد)
-100	75	-	تعديلات محاسبية (أد)
17	28	34	عمولات التصرف للشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين (أد)
-	-	-	مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية (أد)
13	-	3	المبالغ المصروفة بعنوان أتعاب المحامين والإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية ومنح أعضاء اللجنة الفنية (أد)
1	149	-	نفقات تسييرودراسة ملفات المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية وعمولات التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)
20	703	1442 (****)	مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤسسات الإقتصادية المتضررة من الفيضانات (أد)
2	27	69	المبالغ المصروفة بعنوان الإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات المتضررة من الفيضانات ومنح أعضاء اللجنة الفنية (أد)
297	295	295	نفقات تسييرودراسة ملفات المؤسسات المتضررة من الفيضانات وعمولات التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)
7	**3**	**3**	**عدد المؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق**
-	**-**	**-**	**عدد المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الاضطرابات والتحركات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق**
4	**11**	**41 (****)**	**عدد المؤسسات الاقتصادية المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق**

المصدر: الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة التونسية لإعادة التأمين

(*) تشمل مبالغ تمّ إرجاعها من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين إلى حساب الصندوق المفتوح بالخزينة العامة للبلاد التونسية بما قدره 7244 أد سنة 2017 و4500 أد سنة 2021.

(**) معطيات تمّ تحيينها على ضوء كشوفات حساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية.

(***) تمّ إرجاع مبلغ قدره 200 أد من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين إلى حساب الصندوق المفتوح بالخزينة العامة للبلاد التونسية سنة 2023.

(****) تمّ تحيين هذه الأرقام بإعتبار صرف 20 أد لفائدة مؤسسة واحدة سنة 2021 غير أنّه تمّ السهو عن إدراجها ضمن النتائج المالية للصندوق لسنة 2021. ويجدر الإشارة أنّ هذا التحيين ليس له تأثير على صحّة الأرقام الواردة بنتائج سنة 2022.

وتتمثل تدخلات الصندوق في التحمّل الكلّي أو الجزئي لـ:

- مستحقات المؤمن لهم في حالة عجز مؤسسة التأمين عن الوفاء بإلتزاماتها وذلك على أساس نسب مضبوطة لا تتجاوز 50 % من المبالغ المضمّنة بالأحكام القضائية الصادرة لفائدة المتضررين وبإستثناء جراية حوادث الشغل التي يتم صرفها كاملة 100 % تبعا لجلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 24 ماي 2007.

الأضرار	المبلغ المحكوم به نهائيا أو المحدّد حسب مقاييس دليل الإجراءات	نسبة التكفل	المبلغ الأقصى المتكفل به من قبل الصندوق
تعويض جراية حوادث الشغل	المبلغ المحكوم به نهائيا	100 %	كامل المبلغ المحكوم به نهائيا
تعويض الأضرار الأخرى	من 1 إلى 100 ألف دينار	50 %	50 أ د
	من 101 أ د إلى 250 أ د	40 %	50 أ د + 60 أ د = 110 أ د
	من 251 أ د إلى 400 أ د	30 %	110 أ د + 45 أ د = 155 أ د
	أكثر من 400 أ د	25 %	155 أ د +25 % من المبلغ الذي يتجاوز 400 أ د

- التعويضات المستوجبة لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد بإستثناء المؤسسات والمنشآت العمومية والمساحات التجارية الكبرى ووكلاء بيع السيارات والمؤسسات المالية ومشغلي شبكات الإتصال وذلك كما يلي:

- تغطية بنسبة 40 % من قيمة الأضرار المادية وفي حدود سقف 500 أد بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقود تأمين تغطي هذه الأضرار

- تغطية تكميلية للتعويضات المسندة في إطار عقود التأمين في حدود سقف 500 أد وعلى أن لا تتجاوز التغطية التكميلية باعتبار مبلغ التعويض المسند من قبل شركة التأمين 50 % من قيمة الأضرار المادية

- تحمّل تكاليف الإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى لتحديد قيمة الأضرار التي لحقت ممتلكاتها خلال الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد،

- التعويضات المستوجبة لفائدة المؤسسات الإقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018 بإستثناء المؤسسات والمنشآت العمومية والمؤسسات الإقتصادية الناشطة في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والمساحات التجارية الكبرى ووكلاء بيع السيارات والمؤسسات المالية ومشغلي

شبكات الإتصال وذلك كما يلي:

- تغطية بنسبة 40 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة وفي حدود سقف 500 أد بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقود تأمين تغطي هذه الأضرار،
- تغطية تكميلية للتعويضات المسندة في إطار عقود التأمين في حدود نسبة 40 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة وفي حدود سقف 500 أد وعلى أن لا تتجاوز التغطية التكميلية ومبلغ التعويض المسند من قبل شركة التأمين 70 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة.

- تحمّل تكاليف الإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات الإقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018.

إحصائيات الصندوق:

- بالنسبة للمؤمن لهم:

على إثر صدور قرار وزير المالية المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 والمتعلق بسحب الترخيص من الشركة التعاضدية للتأمين وإعادة التامين "الإتحاد" بداية من غرة أكتوبر 2003، أسندت مبالغ التعويضات بعنوان التأمين على غير الحياة والمتعلقة بالحوادث الحاصلة للمؤمن لهم قبل غرة أكتوبر 2003 على موارد صندوق المؤمن لهم. وقد بلغ عدد ملفات التعويض الواردة 45770 ملف بجملة تعهدات تقدر بـ 104900 أد قابلة للإرتفاع وفقا لنسق دراسة الملفات والمصادقة عليها من طرف لجنة ضمان المؤمن لهم.

ونظرا لمحدودية الموارد الذاتية للصندوق مقارنة بحجم تعهداته أنذاك، أقرت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 16 أفريل 2004 بأن يتمّ خلاص المتضرّرين المعنيين بتدخل الصندوق في حدود نسبة 50 % من المبالغ المستحقة وتمكين الصندوق من قرض خزينة بمبلغ 30000 أد تمّ سحبه على قسطين (القسط الأول 20000 أد والقسط الثاني 10000 أد). وقد تمّ تسديدهما كليّا لفائدة الخزينة.

وقد تمّ خلال سنة 2023 صرف تعويضات للأضرار البدنية وجرايات حوادث الشغل لفائدة 7 مؤمن لهم ليبلغ العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق 13949 مستفيد خلال الفترة 2004 - 2023.

- بالنسبة للمؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد:

تبعا لتوسيع مجال تدخّل الصندوق بموجب المرسوم عدد 40 لسنة 2011 ليشمل تسديد التعويضات لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى بعنوان الأضرار المادية المباشرة التي لحقتها نتيجة أعمال حرق وإتلاف أو نهب مرتبطة بالإضطرابات والتحرّكات الشعبية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدّة من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011، فقد تمّ تمكين الصندوق من قرض رقاعي بمبلغ 80000 أد. وقد تمّ الإنتهاء من سداد كامل أقساط القرض لفائدة

خزينة الدولة في ماي 2021.

وقد بلغ عدد ملفات التعويض الواردة 1080 ملف لـ 1080 مؤسسة منها 357 ملف لا يشملها التعويض و723 ملف تحصلت على الموافقة على تعويضها بمبلغ يقدر بـ 51087 أد.

كما لم يتم سنة 2023 تعويض مؤسسات متضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية. وبالتالي، إستقرّ العدد الجملي للمؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق في حدود 695 مؤسسة خلال الفترة 2011 - 2023.

- بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018:

تبعا لتوسيع مجال تدخّل الصندوق بموجب القانون عدد 24 لسنة 2019 ليشمل إسناد مساهمة إستثنائية وظرفية للمؤسسات الاقتصادية بعنوان الأضرار المادية المباشرة التي لحقتها نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018، فقد تمّ تمويل التدخلات الجديدة برصد إعتمادات قدرها 10000 أد من الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق.

وقد بلغ العدد الجملي لملفات التعويض الواردة على الصندوق 876 ملفا لا يستجيب بعضها لشروط الحصول على تعويضات الصندوق. حيث تمّ الإقصاء الآلي للملفات التي لم يستظهر أصحابها بما يفيد تسوية الوضعية الجبائية والوضعية تجاه الصناديق الإجتماعية وعددها 659 ملف. وقامت لجنة تسيير الصندوق بدراسة 217 ملف خلال الفترة 2019 - 2023 بقيمة أضرار تقدّر بـ 26606 أد.

وبذلك، تتلخص وضعية الملفات الواردة على الصندوق إلى موفى سنة 2023 كما يلي:

التعويضات المسندة على موارد الصندوق منذ إحداثه:

- بالنسبة للتعويضات المسندة لفائدة المؤمن لهم:

تمّ خلال الفترة 2004 - 2023 صرف تعويضات بـ 55835 أد لفائدة 13949 مستفيد في إنتظار إستكمال الإجراءات القضائية وصدور الأحكام النهائية في بقية الملفات.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004 - 2023 حسب طبيعة الأضرار كما يلي:

طبيعة الأضرار	تقديرات التعهدات (أد)	التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004-2023		
		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004-2022 (أد)	التعويضات المصروفة سنة 2023 (أد)	الجملة (أد)
تعويضات الأضرار البدنية	84300	43029,8	42	43071,8
تعويضات الأضرار المادية	9400	1000,4	-	1000,4
تعويض جرايات حوادث الشغل	8800	10829,8	414	11243,8
تأمين النقل	600	200	-	200
تعويض أضرار مختلفة	700	219	-	219
متخلدات إتفاقات التعويض	1100	100	-	100
الجملة	**104900**	**55379**	**456**	**55835**

المصدر: الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين

- بالنسبة للتعويضات المسندة لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد:

لم يتمّ خلال سنة 2023 صرف أي تعويضات. وبالتالي إستقر حجم التعويضات المصروفة في حدود مبلغ قدره 49451 أد خلال الفترة 2011 - 2023 وتتعلق بتعويض 695 ملف من جملة 723 ملف تحصلت على الموافقة على تعويضها. ويرجع عدم صرف تعويضات لـ 28 مؤسسة إلى أحد الأسباب التالية:

- عدم حضور 16 مؤسسة من جملة 28 مؤسسة للحصول على تعويضاتها رغم إعلامها بمراسلة مضمونة الوصول وذلك لأسباب غير معلومة،

- إسقاط الدولة الحق في تعويض بعض شركات الإحياء والتنمية الفلاحية ومطالبتها بإرجاع الأراضي الفلاحية إلى ديوان الأراضي الدولية لوجود إشكاليات قانونية أو لعدم الوفاء بإلتزاماتها المالية تجاه الغير أو لأسباب أخرى،

- وجود نزاع بين بعض المؤسسات الناشطة في المجال الصناعي والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وقيام هذا الأخير بعقلة على حساباتها البنكية.

هذا، ونشير أنّ قرارات الموافقة على تعويض هذه المؤسسات ترجع إلى ما بين سنة 2011 وسنة 2015.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2011-2023 حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	التعهدات		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2011-2023	
	عدد المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
تجارة	332	22041	325	21828
صناعة	114	13596	110	12615
خدمات	95	4345	90	4232
فلاحة	182	11106	170	10776
الجملة	**723**	**51087**	**695**	**49451**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

هذا، وقد تمّ خلال سنة 2023 صرف مبلغ بـ 13 أد بعنوان أتعاب المحامين المكلفين لتمثيل الصندوق لدى المحاكم في القضايا المرفوعة ضدّه من طرف المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية.

- بالنسبة للتعويضات المسندة لفائدة المؤسسات الاقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018:

تمّ خلال الفترة 2019 - 2023 صرف تعويضات بـ 6793 أد لفائدة 168 مؤسسة متضرّرة من جملة 173 مؤسسة تحصّلت على الموافقة على التعويض. ويرجع عدم صرف مبالغ التعويضات لفائدة 5 مؤسسات إلى عدم حضور أصحابها للحصول على تعويضاتهم رغم إعلامهم بذلك عن طريق مراسلات مضمونة الوصول. مع العلم، أنّ المبالغ المستحقّة هي مبالغ ضئيلة وتتراوح بين 100 دينار و2500 دينار بالنسبة لكلّ مؤسسة.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019 - 2023 حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	الملفات التي تمّت دراستها خلال الفترة 2019-2023		المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض خلال الفترة 2019-2023		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019-2023					
					التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019-2022		التعويضات المصروفة سنة 2023		الجملة	
	عدد الملفات التي تمّت دراستها	قيمة الأضرار المقدرة حسب الإختبار (أد)	عدد المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
تجارة	148	6390	113	2453	(*)109	(*)2447	1	1	110	2448
صناعة	40	13880	36	2473	34	1832	2	14	36	1846
خدمات	29	6336	24	1873	21	2494	1	5	22	2499
الجملة	**217**	**26606**	**173**	**6799**	**164**	**6773**	**4**	**20**	**168**	**6793**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

(*) تمّ تحيين هذه الأرقام بإعتبار صرف 20 أد سنة 2021 لفائدة مؤسسة واحدة غير أنّه تمّ السهو عن إدراجها ضمن النتائج المالية للصندوق لسنة 2021.

وتبعا لذلك، تبلغ تقديرات الإلتزامات المالية التي لا تزال متخلّدة بذمّة الصندوق بعنوان تعويض المؤسسات الإقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018، ما قدره 17 أد إلى موفى سنة 2023 مفصّلة كما يلي:

- 6 أد بعنوان ملفات تمّت الموافقة على تعويضها ولم يتقدّم أصحابها للحصول على مستحقّاتهم وتتعلق بـ5 مؤسسات،

- 6 أد بعنوان ملف واحد لا يزال في طور التقاضي. حيث أقرّت لجنة تسيير الصندوق بعدم تعويضه نظرا لوجود تحيّل حسب تقرير الإختبار،

- 5 أد بعنوان أجرة المحامي للقضايا المرفوعة ضدّ الصندوق.

• صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار

- لم ينطلق الصندوق المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 في النشاط إلى موفى سنة 2023 رغم تخصيص موارد لفائدته. حيث لم يتم تسجيل أي تصريح بقروض سكنية لضمان الصندوق خلال الفترة 2018 - 2023.
- في ظلّ ارتفاع أسعار العقارات وإرتفاع كلفة بناء منزل وضعف السقف المعتمد للإنتفاع بتدخلات الصندوق (ثمن إقتناء مسكن لا يتجاوز 150 أد دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة وكلفة بناء مسكن لا تتجاوز 100 أد)، تراجع الطلب على السكن خاصة لدى الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار المعنية بتدخّل الصندوق.

النتائج المالية للصندوق:

خصّصت لفائدة الصندوق إعتمادات قدرها 50000 أد إلى موفى سنة 2023 منها:

- 10000 أد موضوعة على ذمّة الشركة التونسية للضمان،

- 40000 أد تمّ تجميدها بحساب الصندوق المفتوح بالخزينة العامة للبلاد التونسية إلى حين التقدّم في تفعيل هذه الآلية على مستوى الشركة التونسية للضمان والبنوك المنخرطة في البرنامج.

غير أنّ الصندوق المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 لم ينطلق في النشاط إلى حدود موفى سنة 2023. ويجدر التذكير، أنّه تمّ إحداث الصندوق قصد تسهيل إقتناء مسكن لا تتجاوز كلفته 150 أد دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة أو بناء مسكن لا تتجاوز كلفة بناءه 100 أد لفائدة الفئات الإجتماعية الضعيفة ومتوسطة الدخل من ذوي الدخل غير القار والمستثناة من التمويل البنكي وذلك من خلال تكفّل الصندوق بـ70 % من مبالغ القروض السكنية غير القابلة للإستخلاص بعنوان الأصل والفوائض التعاقدية التي حلّ أجلها. ويتمّ تفعيل ضمان الصندوق في شكل تسبقة بعنوان تعويض جزئي لفائدة البنوك عند تقديمها للوثائق المثبتة لشروعها في الإجراءات القضائية على أن يتمّ التعويض النهائي بعد تفعيل الضمانات البنكية.

ونشير إلى أنّه تمّ إلى حدّ الآن:

- إبرام إتفاقيات ثنائية مع 5 بنوك أبدت إنخراطها في الصندوق وهي بنك الإسكان، التجاري بنك، بنك الأمان، البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن،

- تطوير منظومة معلوماتية قصد متابعة القروض البنكية المصرّح بها والتعويضات المصروفة في إطار الصندوق،

- عقد جلسة عمل في ديسمبر 2023 بوزارة التجهيز والإسكان وبحضور ممثلين عن الشركة التونسية للضمان للنظر في أسباب عدم إنطلاق الصندوق في النشاط،

- عقد جلسة عمل في فيفري 2024 بمقرّ المجلس البنكي والمالي (الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية سابقا) وبحضور ممثلين عن البنوك والشركة التونسية للضمان للتعريف بالصندوق ودعوة البنوك للإنخراط في هذه الآلية. هذا، وقد أثيرت خلال الجلسة عديد المسائل منها عزوف بعض البنوك عن الإنخراط نظرا للمخاطر المحتملة من هذا البرنامج الموجّه للفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار وضعف السقف المعتمد لإقتناء مسكن والمحدّد بـ 150 أد دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة في ظلّ إرتفاع أسعار العقارات.

كما أنّ ارتفاع نسبة الفائدة في السوق النقدية المطبقة على القروض السكنية وإرتفاع كلفة بناء المساكن تعدّ كذلك من أسباب تراجع الطلب على السكن خاصة لدى الفئات المعنية بتدخّل الصندوق.

	2021	2022	2023
جملة موارد الصندوق (أد)	**40000**	**40000**	**50000**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)	20000	-	-
مساهمة المنتفعين بالقروض السكنية (أد)	-	-	-
توظيفات الصندوق (أد)	-	-	-
بقايا موارد سنوات سابقة (أد)	20000	40000	40000
موارد أخرى (أد)	-	-	10000 (*)
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**-**	**-**	**-**
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة البنوك (أد)	-	-	-
عمولات التصرّف (أد)	-	-	-
مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	**-**	**-**	**-**
عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	**-**	**-**	**-**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

(*) تمّ بمقتضى الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2023 الصادر بالمرسوم عدد 79 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 تحويل مبلغ بـ 10 م د لفائدة الصندوق من الموارد المتوفرة بآلية ضمان قروض التصرّف والإستغلال المحدثة بالفصل 11 من المرسوم عدد 6 المؤرخ في 16 أفريل 2020 المتعلق بسنّ إجراءات جبائية ومالية للتخفيف من حدّة تداعيات إنتشار فيروس كورونا.

• صنـدوق دعـم المؤسسـات الصغـرى والمتوسـطة التـي تمـرّ بصعوبـات ماليـة ظرفيـة

- تبعا لإنتهاء العمل بتدخلات الصندوق بتاريخ 04 مارس 2019، فقد إقتصرت تدخلاته على متابعة تقدّم تعبئة الموارد الراجعة له وتصفية تعهداته.
- تمكن الصندوق من تحقيق تطوّر في تعبئة الموارد الراجعة له سنة 2023. في حين بقي حجم تدخلاته ضعيفا بالنظر إلى التقدّم الكبيرفي صرف مستحقات المؤسسات بعنون برنامج إعادة الهيكلة. كما أنّ ضعف المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان يعتبرمؤشرا لنجاح المؤسسات في تجاوز الصعوبات وإستفادتها من برنامج إعادة الهيكلة المالية.
- يبلغ عدد المؤسسات المصادق نهائيا على إعادة هيكلتها 113 مؤسسة إلى موفى سنة 2023 بعد أن تمّ إلغاء برنامج إعادة الهيكلة لـ 6 مؤسسات سجلت تأخيرا في تنفيذ البرنامج المصادق عليه.
- بلغت تعهدات الصندوق بعنوان برنامج إعادة هيكلة 113 مؤسسة دون إعتبارعمولات شركات الإستثماروبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ما قدره 56823 أد. وقد تمّ صرف مستحقات 105 مؤسسة بما قدره 55649أد إلى موفى سنة 2023 أي بنسبة إنجازبلغت 97,9 %.
- بلغ حجم القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق 21926 أد إلى موفى سنة 2023. وقد تمّ صرف تعويضات بـ 57 أد لملف واحد يتعلق بقرض بنكي غيرقابل للإسترجاع في حين بقيت الملفات المتعلقة بتعويض 3 قروض غيرقابلة للإسترجاع في حالة تعليق النظر.

النتائج المالية للصندوق :

حققت موارد الصندوق تطوّرا سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021. ويعزى هذا التطوّر إلى:

- أهمية الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى،

- إرتفاع حجم الموارد الذاتية للصندوق المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة في إطارآلية القروض وآلية قروض المساهمة والفوائد وفوائد التأخير،

- إسترجاع مبالغ من شركات الإستثمارذات رأس تنمية على إثرإلغاء برنامج إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات،

- ارتفاع حجم موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية للضمان.

كما تعتبرتدخلات الصندوق ضعيفة مقارنة بحجم موارده. ويعزى ذلك إلى التقدّم الكبيرخلال السنوات السابقة في صرف مستحقات إعادة الهيكلة المالية لعدد من المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وعدم تسجيل تقدّم في برنامج إعادة الهيكلة بالنسبة لبقية المؤسسات. كما أنّ عملية المتابعة والمرافقة التي يقوم بها بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وشركات الإستثماروالخبراء المكلفين في إطاربرنامج إعادة الهيكلة قد ساعدت هذه المؤسسات على تخطي الصعوبات وبالتالي عدم لجوء البنوك إلى التقاضي وتفعيل تدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان. هذا، وقد تمّ خلال سنة 2023 صرف عمولات تصرّف لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعنوان إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق ولفائدة الشركة التونسية للضمان بعنوان التوظيفات المنجزة.

2023	2022	2021	
46678	**43021**	**42317**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
14477	**12729**	**13169**	**1 - الموارد المخصصة لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة**
-	-	-	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)
-	4	140	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية والقيمة الزائدة والمرابيح المتعلقة عنها (أد)
1503	1445	1422	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية القروض والفوائد وفوائد التأخير المتعلقة بها (أد)
662	605	414	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية قروض المساهمة وفوائد التأخير المتعلقة بها المتعلقة بها (أد)
325	676	-	مبالغ تمّ إسترجاعها بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية (أد)
-	305	-	موارد أخرى (العمولات المستخلصة من المؤسسات مقابل إنتفاعها بقرض المساهمة)
11987	9694	(*) 11193	بقايا موارد سنوات سابقة لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أد)
32201	**30292**	**29148**	**2 - الموارد المخصصة لفائدة الشركة التونسية للضمان**
11	-	5	مساهمات المستفيدين بآلية الضمان (أد)
2159	1407	971	موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية للضمان (أد)
30031	28885	28172	بقايا موارد سنوات سابقة لدى الشركة التونسية للضمان (أد)
982	**1003**	**3738**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
-	**15**	**2**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية التشخيص والإحاطة والمرافقة (أد)**
-	**-**	**3**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية (أد)**
-	**-**	**-**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية القروض (أد)**
-	**-**	**-**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية قروض المساهمة (أد)**
57	-	-	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان (أد)**
56,3	-	-	مبالغ التعويضات بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع (أد)
-	-	-	مبالغ التسبيقات بعنوان ضمان أصل القروض البنكية في طور الإستخلاص القضائي (أد)
-	-	-	مبالغ التعويضات بعنوان فوائد الخزينة على القروض غير المستخلصة (أد)
0,7	-	-	مصاريف التقاضي (أد)
603	**555**	(**) 3372	**عمولات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أد)**
143	**172**	**98**	**عمولات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (أد)**
179	**261**	**263**	**عمولات الشركة التونسية للضمان (أد)**

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الشركة التونسية للضمان

(*) بإعتبار إرجاع مبلغ قدره 1804 أد سنة 2021 من الرصيد المتبقي بالصندوق إلى الخزينة العامة للبلاد التونسية من طرف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

(**) تتعلق بعمولات البنك للفترة 2016 - 2021 بعنوان إستخلاص الإعتمادات المسندة في إطار آلية القروض والفوائد المنجرّة عنها. مع العلم أنّ عمولة البنك لسنة 2021 قد بلغت 562 أد

تتعلق تدخلات الصندوق بتمويل العمليات التالية:

- تسديد أتعاب الخبراء المكلفين بإنجاز دراسة التشخيص المالي والإقتصادي وعمليات المرافقة لدى المؤسسات المالية ومتابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة (آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة)،

- وضع إعتمادات على ذمّة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية لتمكين المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية من تدعيم أموالها الذاتية (آلية تدعيم الأموال الذاتية)،

- تمويل عمليات إعادة الجدولة وإسناد قروض متوسطة وطويلة الأجل لإنجاز إستثمارات جديدة تتطلبها عملية إعادة الهيكلة المالية (آلية القروض)،

- إسناد قرض مساهمة بدون نسبة فائدة للباعث أو المساهم الرئيسي بالمؤسسة للترفيع في رأس مال المؤسسة (آلية قروض المساهمة)،

- ضمان التمويلات المسندة في إطار برنامج إعادة الهيكلة المالية (آلية الضمان).

ونشير إلى أنّ حجم الموارد المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة في إطار آلية القروض وآلية قروض المساهمة قد بلغ 11465 أد منذ إحداث الصندوق إلى موفى سنة 2023. وتتوزع كما يلي:

	المبالغ المتأتية من إستخلاص قروض إعادة الجدولة (أد)	المبالغ المتأتية من إستخلاص قروض التمويل (أد)	المبالغ المتأتية من إستخلاص قروض المساهمة (أد)	الجملة (أد)
منذ إحداث الصندوق إلى موفى سنة 2023	8040	968	2457	11465

إحصائيات الصندوق:

- بالنسبة لآلية التشخيص والإحاطة والمرافقة وآلية تدعيم الأموال الذاتية وآلية القروض وآلية قروض المساهمة:

عقدت لجنة تسيير الصندوق خلال سنة 2023 إجتماعين بتاريخ 01 فيفري 2023 و12 أفريل 2023. وقد تمّ خلالهما:

- النظر في مدى تقدّم إنجاز برنامج إعادة الهيكلة لبعض المؤسسات. وتبعا لذلك، أقرّرت اللجنة إلغاء برامج إعادة الهيكلة لـ6 مؤسسات سجلت تأخيرا كبيرا في إنجاز برامج إعادة الهيكلة المصادق عليه. وتتعلق هذه الإلغاءات بما يلي:

- 05 قروض إعادة الجدولة بقيمة 1469 أد،
- 02 قروض تمويل متوسطة المدى بقيمة 55 أد،
- 04 قروض مساهمة بقيمة 300 أد،
- 01 مساهمة شركة إستثمار بقيمة 325 أد بالإضافة إلى مطالبة شركات الإستثمار بإرجاع مبلغ لم يتمّ إستعماله بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية بما قدره 65 أد.

وبذلك يبلغ عدد المؤسسات المصادق نهائيا على إعادة هيكلتها 113 مؤسسة إلى موفى سنة 2023.

- متابعة المؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق والتي ألغيت مهام الخبراء المكلفين بمتابعتها أو التي لم يتمكّن الخبراء من تقييم مدى نجاح برنامج إعادة هيكلتها بسبب عدم إستكمال المؤسسات لبرامجها أثناء تقديم تقارير

المتابعة. وفي هذا الإطار، قامت لجنة تسيير الصندوق بدراسة مذكرات متابعة منجزة من طرف اللجان الجهوية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لفائدة 14 مؤسسة خلال سنة 2023.

- تقييم مدى نجاح برنامج إعادة الهيكلة في تمكين 99 مؤسسة من تخطي الصعوبات التي واجهتها من جملة 113 مؤسسة متحصّلة على المصادقة النهائية على إعادة هيكلتها. ويجدر الإشارة إلى أنّه تمّ الإلتجاء في العديد من الحالات التي ثبت فيها سوء تصرّف مسيّر المؤسسة لإشتراط تغييره ضمن برنامج إعادة الهيكلة ممّا وفّر لشركات الإستثمار مناخا مطمئنا لديمومة المؤسسة. كما تمّ إلزام المؤسسات بفتح حساب جاري يخصّص لإعادة الهيكلة وإخضاع التصرّف المالي فيه للتوقيع المشترك مع مصالح شركة الإستثمار. ممّا ساعد على متابعة تنفيذ البرنامج وعدم حياده عن الأهداف المرسومة له.

وتتلخص إحصائيات الصندوق المحيّنة إلى موفى سنة 2023 كما يلي:

- عدد مطالب الإنخراط ضمن تدخلات الصندوق:	226
- عدد المطالب التي تمّ قبولها:	169
- عدد الخبراء الذين تمّ تعيينهم:	161
- عدد دراسات التشخيص الاقتصادية والمالية المنجزة من طرف الخبراء:	164
- عدد دراسات التشخيص الاقتصادية والمالية المصادق عليها من طرف لجنة تسيير الصندوق:	153
- عدد المؤسسات المصادق نهائيا على إعادة هيكلتها إلى موفى سنة 2023:	113
- تعهدات الصندوق بعنوان برنامج إعادة الهيكلة دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات:	55799 أد
- عدد تقارير المرافقة لدى الجهاز المالي والدائنين المنجزة من طرف الخبراء والمصادق عليها من طرف لجنة تسيير الصندوق:	113
- عدد تقارير المتابعة السنوية المنجزة من طرف الخبراء والمصادق عليها من طرف لجنة التسيير:	23
- عدد تقارير المتابعة السنوية المنجزة من طرف الخبراء والمرفوضة من طرف لجنة التسيير:	11

- بالنسبة لآلية الضمان:

تبعا للإتفاقية المبرمة بتاريخ 9 مارس 2015 بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان، فقد تمّ توسيع تدخلات آلية الضمان لتشمل ضمان التمويلات المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصناعة والخدمات في إطار إعادة الهيكلة المالية والمبرم في شأنها ملحق إتفاقية بتاريخ 15 جانفي 2007 بين الدولة التونسية والشركة التونسية للضمان.

لم يتمّ، خلال سنة 2023، التصريح بقروض أو مساهمات جديدة لضمان الصندوق ليستقرّ حجم القروض والمساهمات المصرّح بها في حدود 21926 أد خلال الفترة 2007 - 2023.

ويتوزع عدد وحجم أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007 - 2023 حسب قطاع النشاط كما يلي:

قطاع النشاط	أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007 - 2022		أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق سنة 2023		الجملة	
	عدد أقساط القروض والمساهمات	حجم أقساط القروض والمساهمات (أد)	عدد أقساط القروض والمساهمات	حجم أقساط القروض والمساهمات (أد)	عدد أقساط القروض والمساهمات	حجم أقساط القروض والمساهمات (أد)
الصناعة	78	21226	-	-	78	21226
الخدمات	8	700	-	-	8	700
الجملة	**86**	**21926**	**-**	**-**	**86**	**21926**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

ويتوزع حجم أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007 - 2023 حسب الولايات كما يلي:

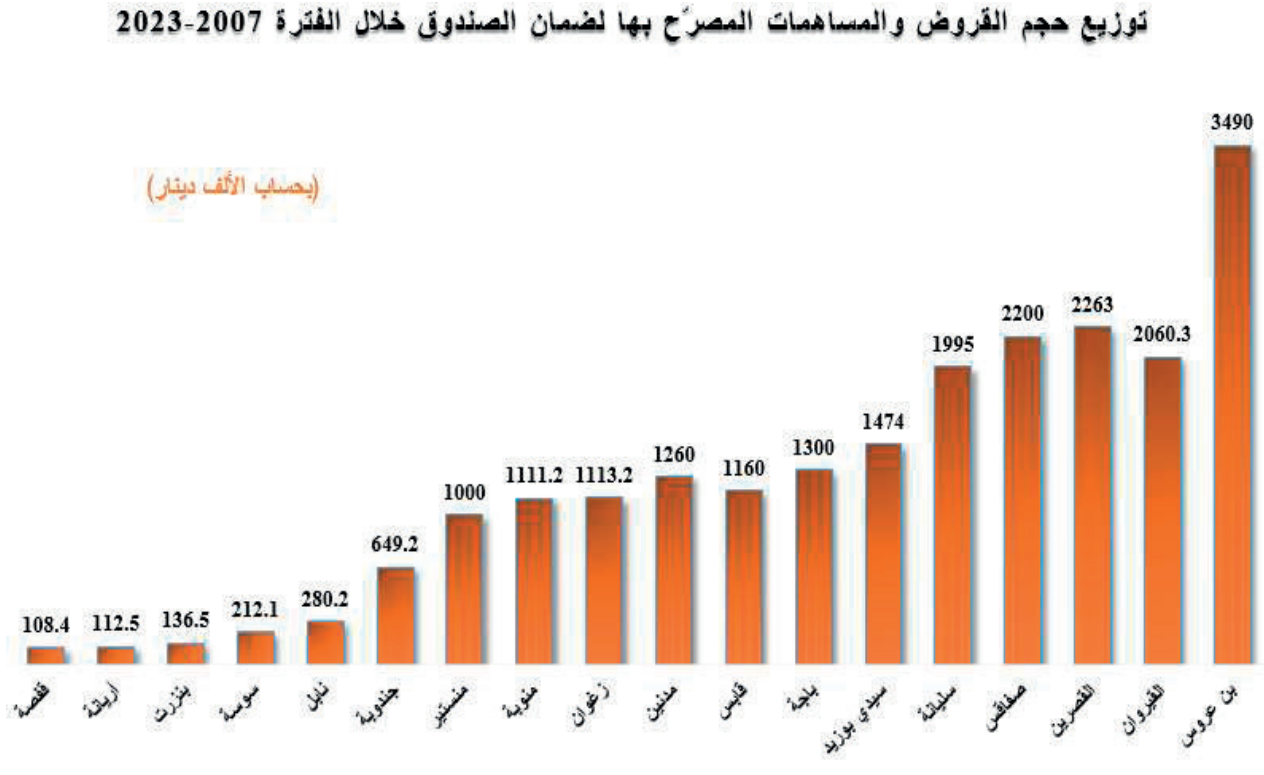

التمويلات المسندة على موارد الصندوق منذ إحداثه:

- بالنسبة لآلية التشخيص والإحاطة والمرافقة وآلية تدعيم الأموال الذاتية وآلية القروض وآلية قروض المساهمة:

تتوزع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات حسب الآليات كما يلي:

السنوات	عدد المؤسسات المصادق نهائيا على إعادة هيكلتها	عدد مواطن الشغل الحالية	عدد مواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة	آلية القروض		آلية قروض المساهمة (أد)	آلية تدعيم الأموال الذاتية : مساهمات شركات الإستثمار (أد)	آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة : أتعاب الخبراء	مجموع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات
				قروض إعادة الجدولة (أد)	قروض التمويل (أد)				
تعهدات الصندوق من 2015 إلى موفى 2023	113	2175	(*)2040	30657	5142	10350	9650	-	**55799**
أتعاب الخبراء				-	-	-	-	1024	**1024**
العمولات				-	-	1035	1997	-	**3033**
مجموع التعهدات بإعتبار العمولات وأتعاب الخبراء				**30657**	**5142**	**11385**	**11647**	**1024**	**59856**

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

(*) أرقام وقتية في إنتظار ضبط الأرقام النهائية عند ختم برنامج الصندوق.

وتتوزع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات حسب قطاع النشاط كما يلي:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المصادق نهائيا على برنامج إعادة هيكلتها	تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات (أد)
الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية	7	3364
الصناعات الغذائية	25	14400
الصناعات الكيميائية والبلاستيكية	9	6770
التنشيط الشبابي والترفيه والعناية بالطفولة ورعاية المسنين	2	367
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	13	8645
خدمات في الدراسات والخبرات والمعونة	3	798
الصناعات المختلفة	11	5682
صناعات النسيج والإكساء والجلود والأحذية	17	6403
الخدمات البيئية	1	173
الفلاحة	5	848
أنشطة الإنتاج والصناعات الثقافية	1	141
أشغال عامة	1	500
السياحة	2	1101
خدمات أخرى	16	6607
الجملة	**113**	**55799**

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

ويشير توزيع تعهدات الصندوق لإعادة الهيكلة حسب قطاع النشاط الوارد بالجدول أعلاه إلى إنتفاع المؤسسات الناشطة في قطاعي الصناعات الغذائية وصناعة مواد البناء والخزف والبلور بالنصيب الأوفر من تعهدات الصندوق وذلك بسبب هشاشة هذين القطاعين.

وتتوزع تعهدات الصندوق دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات وعدد المؤسسات المصادق على برنامج إعادة هيكلتها حسب الولايات كما يلي:

توزيع تعهدات الصندوق (دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات) وعدد المؤسسات المصادق على برنامج إعادة هيكلتها حسب الولايات

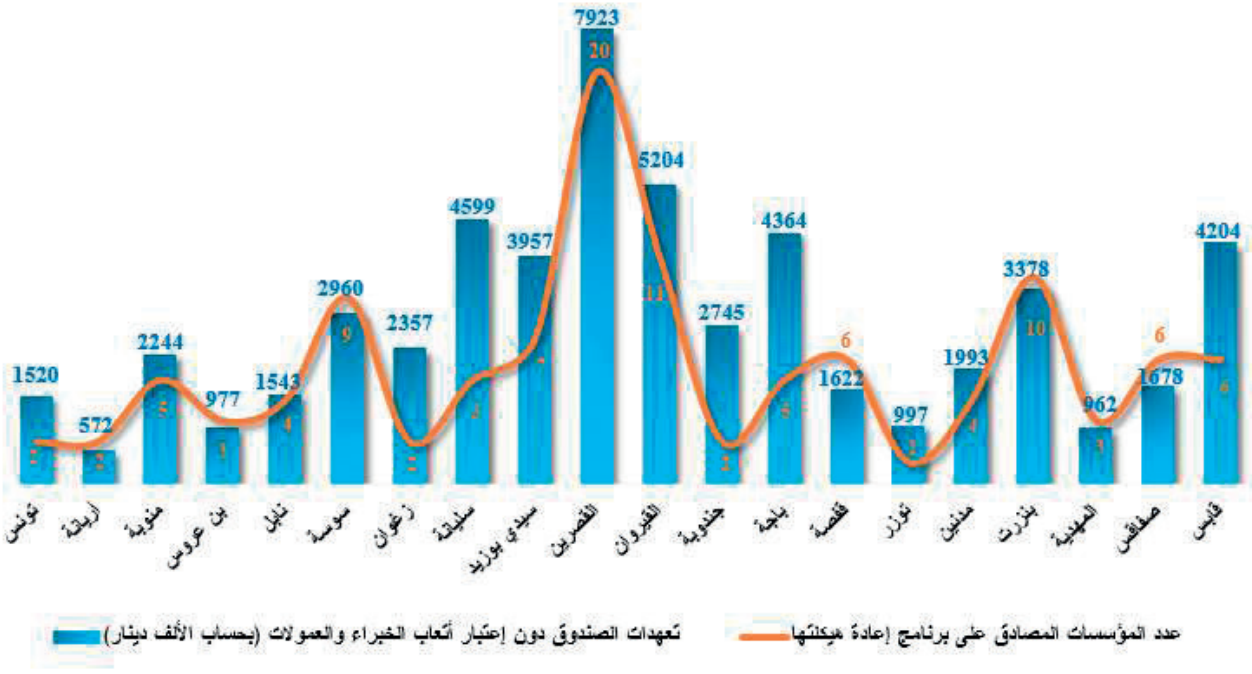

هذا، وقد تمكن الصندوق من صرف مستحقات إعادة الهيكلة بمبلغ جملي قدره 57971 أد دون إعتبار عمولات شركات الإستثمار وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خلال الفترة 2015 - 2023. وتتوزع المبالغ المصروفة حسب الآليات كما يلي:

الآليات	تعهدات الصندوق		الإنجازات خلال الفترة 2015 - 2023	
	العدد	جملة تعهدات الصندوق (أد)	العدد	المبالغ المصروفة خلال الفترة 2015-2023 (أد)
آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة: أتعاب الخبراء	-	1024	-	942
آلية تدعيم الأموال الذاتية: مساهمات شركات الإستثمار	47 مساهمة	9650	47 مساهمة	9650
آلية القروض (قروض إعادة الجدولة وقروض التمويل)	131 قرض	35799	126 قرض	34887
آلية قروض المساهمة	97 قرض مساهمة	10350	95 قرض مساهمة	10170
الجملة	**275**	**56823**	**268**	**55649**
عدد المؤسسات المعنية ببرنامج إعادة الهيكلة	**113 مؤسسة مصادق على برنامج إعادة هيكلتها**		**105 مؤسسة إنتفعت بكامل مستحقاتها بعنوان إعادة الهيكلة 8 مؤسسات إنتفعت جزئيا بمستحقاتها بعنوان إعادة الهيكلة**	

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

وتجدر الإشارة إلى أنّ قروض إعادة الجدولة وقروض التمويل متوسطة المدى قد خصّصت جلّها لتمويل إستثمارات جديدة تتطلبها عمليات إعادة الهيكلة وأنّ قروض المساهمات ومساهمات شركات الإستثمار قد خصّصت في مجملها لدعم الأموال المتداولة وتغطية مصاريف الإستهلاك وجزئيا لخلاص الديون العاجلة.

وقد تمّ صرف مستحقات إعادة الهيكلة كاملة لفائدة 105 مؤسسة. بينما بقيت 8 مؤسسات لم تتحصل على كامل مستحقاتها في إطار برنامج إعادة الهيكلة المالية المصادق عليها.

- بالنسبة لآلية الضمان:

لم يرد خلال سنة 2023 أي مطالب جديدة لتعويض قروض أو مساهمات غير قابلة للإسترجاع. في حين تمّ دراسة مطلب وارد خلال سنة 2022 يتعلق بتعويض قرض غير قابل للإسترجاع مسند عن طريق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بقيمة 112,5 أد ومصاريف تقاضي بقيمة 1,4 أد. وقد تمّ صرف كامل مستحقات البنك بعنوان تعويض القرض آنف الذكر على موارد الصندوق.

هذا، ولا تزال الملفات الواردة على الشركة التونسية للضمان خلال الفترة 2007 - 2020 والمتعلقة بتعويض 3 قروض غير قابلة للإسترجاع في حالة تعليق النظر فيهم بإعتبار ما يلي:

- دخول المؤسسة المتحصّلة على القرض المسند عن طريق الشركة التونسية للبنك والبالغ 1000 أد في طور التسوية القضائية وإنتظار مآل ذلك لإحتساب مبلغ التعويض،

- عدم قيام بنك الأمان بتسوية وضعيته تجاه الشركة التونسية للضمان بالنسبة للقرض غير القابل للإسترجاع الذي قام بإسناده والبالغ 628 أد،

- ما تزال الإجراءات التنفيذية للإستخلاص القضائي للقرض المسند عن طريق بنك الأمان والبالغ 900 أد جارية ولم يتمكن البنك بعد من تفعيل الضمانات. هذا، وقد قامت الشركة التونسية للضمان بمطالبة بنك الأمان بإرجاع مبلغ التسبقة الذي تحصل عليه على موارد الصندوق.

السنوات	التمويلات غير القابلة للإسترجاع الواردة			التمويلات غير القابلة للإسترجاع المصادق على تعويضها			تعهدات الصندوق			المبالغ المصروفة (أد)		
	عدد الملفات	مبلغ أصل القروض أو المساهمات (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	عدد الملفات	مبلغ أصل القرض أو المساهمة (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	عدد الملفات	تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان (أد)	تعهدات الصندوق بعنوان تحمّل قسط من مصاريف التقاضي (أد)	العدد	المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان (أد)	المبالغ المصروفة بعنوان مصاريف التقاضي (أد)
الفترة 2007-2020	3	2528	-	1	900	-	1	450	-	1	251	-
2021	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2022	1	112,5	1,4	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2023	-	-	-	1	112,5	1,4	1	56,3	0,7	1	56,3	0,7

المصدر: الشركة التونسية للضمان

• صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية

- خصّصت لفائدة الصندوق موارد هامّة من ميزانية الدولة سنة 2023 لتدعيم قدرات الجماعات المحلية ومساعدتها على مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي.

- تراجعت جملة الموارد الذاتية للمجالس الجهوية وللبلديات بشكل كبير سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 في حين إرتفعت مساهمة الصندوق في تمويل الجماعات المحلية لتستقر بذلك نسبة موارد الجماعات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 2,6 % خلال سنتي 2023 و2022.

- تطوّر حجم موارد الإقتراض لدى الجماعات المحلية سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 والمتأتية من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

- شهد مستوى الإنفاق لدى البلديات نموّا ضعيفا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بلغ 0,5 % مدفوعا بنفقات تسديد الدين أصلا وفائدة ونفقات التسيير والتدخلات المحلية. في حين تراجعت نفقات الإستثمارات المباشرة ونفقات المشاريع المموّلة على الإعتمادات المحالة من الوزارات القطاعية.

- شهد مستوى الإنفاق لدى المجالس الجهوية نموّا ضعيفا سنة 2023 بلغ 4,3 % مدفوعا بنفقات التأجير ونفقات التدخلات المحلية. في حين تراجعت نفقات الإستثمارات المباشرة ونفقات التمويل العمومي ونفقات تسديد الدين أصلا وفائدة.

- تراجع مؤشر الإستقلالية المالية على مستوى كافة الجماعات المحلية سنة 2023 ليبلغ 22,2 % مقابل 36,0 % سنة 2022 تبعا لتراجع الموارد الذاتية للجماعات المحلية.

- تواصل المنحى التنازلي لمؤشر اللامركزية للجماعات المحلية ليبلغ 3,2 % سنة 2023

- تراجع مؤشر المجهود الإدخاري بشكل كبير على مستوى المجالس الجهوية سنة 2023 ليبلغ 28,6 % مقابل 48,3 % سنة 2022. في حين عرفت نتائج المؤشر تطورا هامّا على مستوى البلديات سنة 2023 ليبلغ 19,4 % مقابل 17,3 % سنة 2022.

النتائج المالية للصندوق:

تطوّرت الموارد المرصودة لفائدة الصندوق من ميزانية الدولة سنة 2023، حيث بلغت 863000 أد مقابل 710172 أد و815705 أد على التوالي سنتي 2022 و2021. وقد خصّصت لتمويل:

- نفقات التصرف لفائدة البلديات والمجالس الجهوية بما في ذلك إسناد منحة توازن للبلديات التي تمرّ بصعوبات مالية،

- نفقات التنمية والحاجيات الخصوصية والطارئة لفائدة البلديات وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

2023	2022	2021	
863000	**710172**	**815705**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
863000 (*)	710172 (*)	815705 (*)	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)
-	-	-	المبالغ المتأتية من مردود المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية (أد)
-	-	-	مردود المعلوم المتأتي من مساهمة الجماعات المحلية في أشغال التيار الكهربائي والتنوير العمومي (أد)
-	-	-	المبالغ المتأتية من محصول الضرائب الراجعة لميزانية الدولة (أد)
-	-	-	المداخيل المتأتية من إستغلال الثروات الطبيعية (أد)
-	-	-	بقايا موارد سنوات سابقة (أد)
863000	**710172**	**815705**	**المبالغ المحالة من الصندوق إلى الجماعات المحلية والهياكل الأخرى المستفيدة (أد)**
771330	**649163**	**638912**	**المبالغ المحالة إلى البلديات (أد)**
574600	531090	476500	منها: المناب من الدعم المالي السنوي للتسيير (أد)
72700	66353	82600	: المناب من الدعم المالي السنوي للإستثمار (أد)
81030	49667	64800	: المبالغ المتأتية من معاليم جبائية - المعلوم على المؤسسات والمعلوم على سعر التيار الكهربائي (أد)
-	588	13512	: إعتمادات مالية إضافية (أد)
43000	1465	1500	:مساعدات إستثنائية متأتية من سلطة الإشراف (أد)
64770	**61009**	**149793**	**المبالغ المحالة إلى المجالس الجهوية (أد)**
63800	59010	52900	منها: المناب من الدعم المالي السنوي للتسيير (أد)
970	-	3200	: المبالغ المتأتية من معاليم جبائية - المعلوم على المؤسسات والمعلوم على سعر التيار الكهربائي (أد)
-	1182	93693	: إعتمادات مالية إضافية (أد)
-	817	-	:مساعدات إستثنائية متأتية من سلطة الإشراف (أد)
26900	**-**	**25000**	**المبالغ المحالة إلى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (أد)**
-	**-**	**2000**	**المبالغ المحالة إلى الوكالة البلدية للخدمات البيئية (أد)**

المصدر: منظومة أدب مركزي، الإدارة العامة للموارد وحوكمة المالية المحلية بوزارة الداخلية

(*) تتكفل ميزانية الدولة بتخصيص الموارد اللازمة لمصاريف الصندوق في إنتظار فتح حساب خاص للصندوق بالخزينة العامة للبلاد التونسية لإدراج الموارد الراجعة له.

التمويلات المسندة على موارد الصندوق:

توزعت الإعتمادات المحالة من الصندوق إلى الجماعات المحلية سنة 2023، حسب بيانات وزارة الداخلية، كما يلي

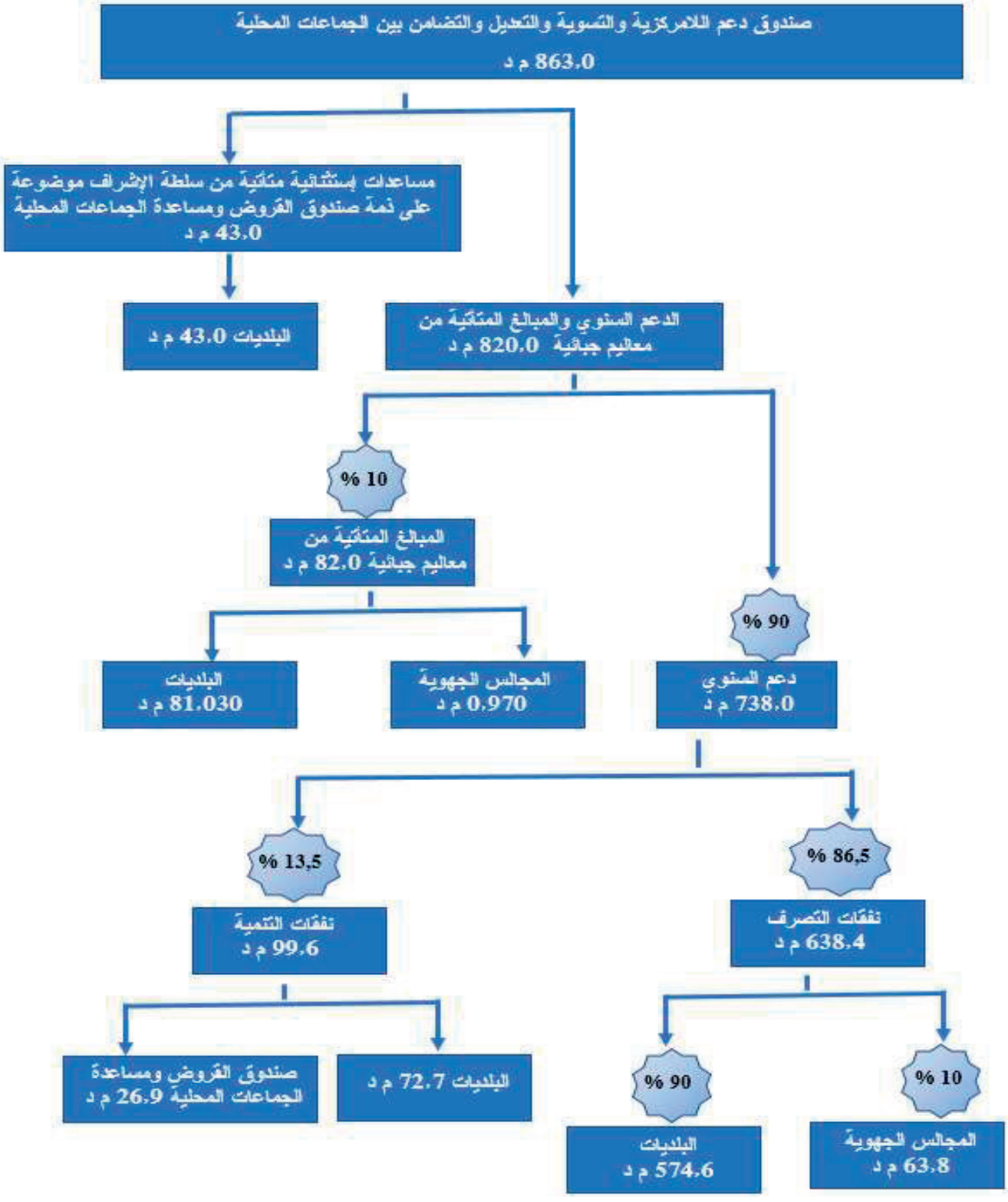

- **الدعم المالي السنوي المخصّص للتسييروالإستثمار:** تخصّص إعتمادات الدعم المالي السنوي لدعم قدرات التصرف للبلديات والمجالس الجهوية ودفع مجهود التنمية. ويسند بصفة مباشرة إلى الجماعات المحلية أوغيرمباشرة عن طريق سلطة الإشراف أوصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. يوزع الدعم المالي السنوي بين الجماعات

المحلية وفق المقاييس المضبوطة بالقرار المؤرخ في 22 جوان 2018 كما تمّ تنقيحه بالقرار المؤرخ في 29 مارس 2019 وبالقرار المؤرخ في 29 جوان 2021.

التبويب	الهيكل المستفيد/المقياس	النسبة	الإستعمالات
نفقات التصرف	**البلديات**	**% 90**	
	-التساوي	% 10	تمويل مختلف حاجيات البلديات في إطار التدبير الحرّ
	- عدد السكان	% 38	
	- المقابيض	% 31	
	- التفاوت	% 9	
	- التوازن	% 12	إثر وجود صعوبات مالية أو حاجيات خصوصية
نفقات التنمية	**المجالس الجهوية**	**% 10**	**تمويل مختلف حاجيات المجالس البلدية في إطار التدبير الحرّ**
	البلديات	**% 100**	
	بلدية تونس	% 25	دعم مجهود التنمية
	بلديات مراكز الولايات	% 29	يوزع لفائدة 24 بلدية معنية
	صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية	% 27	يوضع تحت تصرف صندوق القروض قصد إسناد مساعدات إستثنائية للجماعات المحلية
	سلطة الإشراف	% 19	يوضع تحت تصرف سلطة الإشراف قصد تلبية الحاجيات الخصوصية والطارئة للجماعات المحلية

- المبالغ المتأتية من معاليم جبائية (المعلوم على المؤسسات، المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي): تتأتى هذه المبالغ سابقا من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية قبل حذفه بقتضى قانون المالية لسنة 2021. ويتمّ سنويا توفير الإعتمادات المتعلقة بهذا المورد على ميزانية الدولة في إنتظار فتح حساب خاص بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. وتخصّص هذه الإعتمادات لتغطية الحاجيات المالية للبلديات والمجالس الجهوية في إطار التدبير الحرّ. وتقوم وزارة الداخلية سنويا بدعوة البلديات لتخصيص هذه الموارد لخلاص ديونها تجاه المؤسسات العمومية وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

- مساعدات إستثنائية متأتية من سلطة الإشراف: تمّ وضع إعتمادات بـ 43000 أد تحت تصرّف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية قصد تحويلها لفائدة البلديات منها 4000 أد لخلاص ديون بعض البلديات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز و39000 أد لتطهير مديونية البلديات تجاه المؤسسات العمومية تبعا لقرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 30 أكتوبر 2017.

ويبين الجدول الموالي الوضعية المالية للجماعات المحلية (بلديات ومجالس جهوية) وتطوّر مؤشر الإستقلالية المالية للجماعات المحلية ومؤشر اللامركزية في بعدها المالي ومؤشر المجهود الإدخاري خلال الثلاث سنوات الأخيرة 2021 و2022 و2023:

الوحدة : ألف دينار

	2021			2022			2023		
	البلديات	المجالس الجهوية	الجملة	البلديات	المجالس الجهوية	الجملة	البلديات	المجالس الجهوية	الجملة
جملة الموارد	2356779	1324911	3681689	2474183	1188019	3662201	2599694	1335299	3934994
موارد العنوان الاول	1226283	101661	1327944	1384588	110 435	1495023	1462250	80 881	1543131
الموارد الذاتية	**678 000**	**44 200**	**722 200**	**812 969**	**51 031**	**864 000**	**340 561**	**18 649**	**359 210**
تحويلات الدولة للتسيير بإعتبار فواضل السنة السابقة (على موارد صندوق دعم اللامركزية)	**548 283**	**57 461**	**605 744**	**571 619**	**59 405**	**631 024**	**1121689**	**62 232**	**1183921**
* المناب من الدعم السنوي	429 967	52 665	482 632	492 764	58 186	550 949	513 916	61 615	575 531
* الموارد المتأتية من المعلوم على المؤسسات	61 333	2 552	63 885	2 230	878	3 109	1 126	-	1 126
* الموارد المتأتية من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي	2 443	1 695	4 137	9 352	-	9 352	4 203	-	4 203
* تحويلات وموارد أخرى مخصصة للتسيير	54 541	550	55 091	67 273	341	67 614	602 444	617	603 061
موارد العنوان الثاني	1130495	1223249	2353745	1089594	1077583	2167178	1137445	1254418	2391863
الموارد الذاتية	**437 883**	**19 977**	**457 860**	**427 932**	**24 970**	**452 902**	**490 832**	**23 284**	**514 116**
تحويلات الدولة للإستثمار	**650 586**	**1203118**	**1853704**	**603 605**	**1052491**	**1656096**	**589 100**	**1227716**	**1816817**
* المناب من الدعم للإستثمار بإعتبار فواضل السنة السابقة (على موارد صندوق دعم اللامركزية)	104 701	-	104 701	97 833	-	97 833	100 495	-	100 495
* منح التجهيز ومنح أخرى	487 084	41 376	528 460	447 846	28 735	476 581	437 447	29 080	466 527
* موارد البرنامج الجهوي للتنمية	-	327 604	327 604	-	248 445	248 445	-	286 413	286 413
* الموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة	58 801	834 138	892 939	57 927	775 311	833 238	51 158	912 223	963 381
موارد الإقتراض	**41 574**	**155**	**41 729**	**54 561**	**122**	**54 683**	**54 820**	**3 417**	**58 237**
موارد حسابات أموال المشاركة	**452**	**-**	**452**	**3496**	**-**	**3496**	**2 692**	**-**	**2 692**
جملة النفقات	1423173	663 269	2086442	1571129	566 991	2138120	1579075	591 541	2170615
نفقات العنوان الأول	1064591	56 226	1120817	1145078	57 084	1202162	1177878	57 779	1235657
نفقات التأجير	671 956	34 593	706 549	693 193	34 070	727 263	691 507	34 285	725 792
نفقات وسائل المصالح	297 735	12 753	310 489	356 139	13 582	369 721	385 455	13 204	398 659
نفقات التدخلات المحلية	66 025	7 884	73 909	67 010	8 582	75 592	70 597	9 587	80 185
نفقات التصرّف الطارئة	130	8	138	15	4	19	251	-	251
فوائد الدين	28 745	988	29 733	28 721	846	29 567	30 067	703	30 771
نفقات العنوان الثاني	358 581	607 043	965 625	426 052	509 907	935 958	401 196	533 761	934 958
الإستثمارات المباشرة	283 248	153 770	437 018	344 596	126 627	471 223	328 991	112 497	441 488
التمويل العمومي	155	52 312	52 467	-	42 278	42 278	250	7 444	7 694
تسديد أصل الدين	46 704	2 018	48 722	48 295	1 787	50 083	49 109	1 488	50 597
النفقات على الإعتمادات المحالة	28 022	398 944	426 966	29 664	339 215	368 879	20 154	412 333	432 487
نفقات حسابات أموال المشاركة	452	-	452	3 496	-	3 496	2 692	-	2 692
جملة التحويلات/موارد ميزانية الدولة دون إعتبار موارد الإقتراض	% 3,6	% 3,7	% 7,3	% 2,8	% 2,7	% 5,5	% 3,9	% 3,0	% 6,9
مؤشر الإستقلالية المالية	% 47,3	% 4,8	% 32,1	% 50,2	% 6,4	% 36,0	% 32,0	% 3,1	% 22,2
مؤشر أهمية اللامركزية	% 2,6	% 1,2	% 3,8	% 2,6	% 0,9	% 3,5	% 2,3	% 0,9	% 3,2
مؤشر المجهود الإدخاري	% 13,2	% 44,7	% 15,6	% 17,3	% 48,3	% 19,6	% 19,4	% 28,6	% 19,9

المصدر: منظومة أدب جهوي، منظومةأدب بلديات

- على مستوى الموارد:

سجّلت جملة موارد الجماعات المحلية (البلديات والمجالس الجهوية) تطوّرا هامّا بنسبة 7,4 % سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 مدفوعة بتطوّر موارد المجالس الجهوية بـ 12,4 % وتطوّر الموارد البلدية بـ 5,1 %. وقد إستقرت بذلك نسبة موارد الجماعات المحلية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في حدود 2,6 % خلال سنتي 2023 و2022. في حين تراجعت نسبة الموارد الذاتية لميزانية الدولة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 28,8 % سنة 2023 مقابل 29,8 % سنة 2022.

ولئن حافظت الجماعات المحلية على حجم مواردها الجملية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، فإنّ ذلك يعود إلى الترفيع في مساهمة ميزانية الدولة في تمويل الجماعات المحلية سنة 2023. حيث شهدت تحويلات الدولة بعنوان التسيير والإستثمار تحسّنا سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وقد بلغت 3000,738 م د سنة 2023 مقابل 2287,120 م د سنة 2022 أي بنسبة 6,9 % من جملة الموارد الذاتية لميزانية الدولة سنة 2023 و5,5 % سنة 2022.

في حين تراجعت جملة الموارد الذاتية للجماعات المحلية بشكل كبير، حيث بلغت 873,326 م د سنة 2023 مقابل 1316,902 م د سنة 2022.

هذا، وقد إرتفع نسق تعبئة موارد الإقتراض لدى الجماعات المحلية سنة 2023 مقارنة بسنة 2022. وتسند هذه القروض من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية لتمويل المشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية أو لمجابهة نفقات ضرورية وغير منتظرة أو لمواجهة الوضعية المالية الصعبة لبعض البلديات. كما تمكنت بعض البلديات من تعبئة موارد هبات تمّ توظيفها بحسابات أموال المشاركة بلغت 2692 أد سنة 2023 مقابل 3496 أد سنة 2022.

تطوّر حجم تحويلات الدولة مقارنة بجملة موارد البلديات (2021-2023)

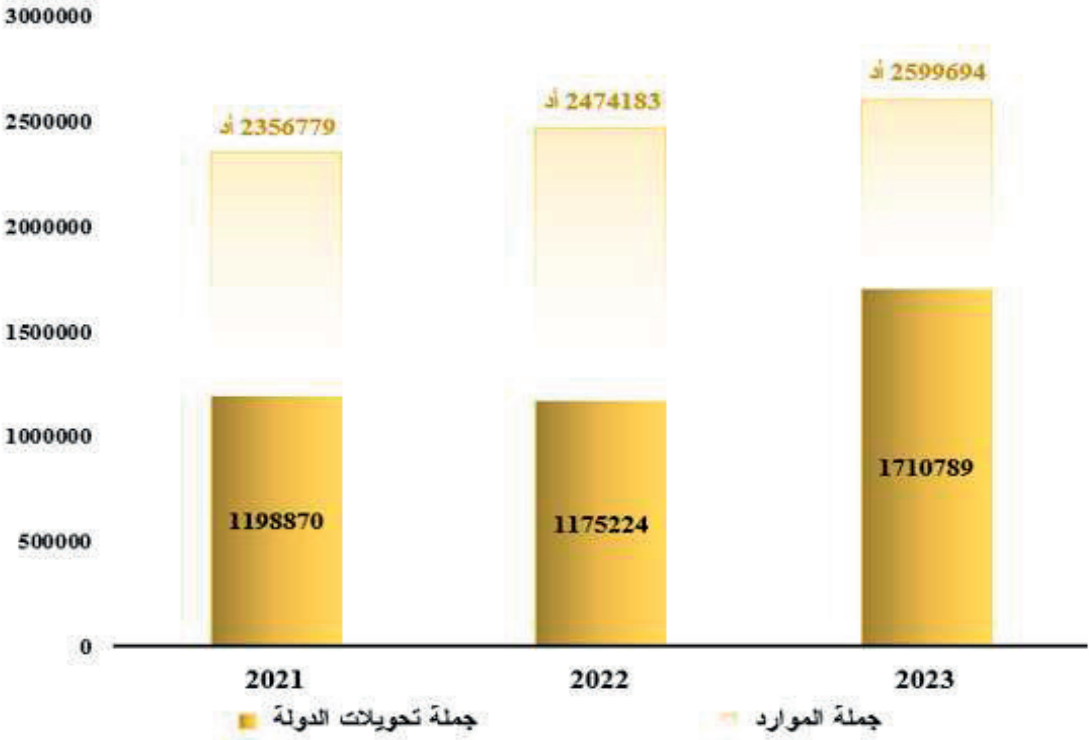

تطوّر حجم تحويلات الدولة مقارنة بجملة موارد المجالس الجهوية (2021-2023)

- على مستوى النفقات:

بالنسبة للبلديات، شهد مستوى الإنفاق البلدي نموّا ضعيفا سنة 2023 بلغ 0,5 % مقابل 10,4 % سنة 2022 و13,3 % سنة 2021. ويبرز توزيع الموارد والنفقات للبلديات بين عنوان أول وعنوان ثاني ما يلي:

- الارتفاع الملحوظ لنفقات العنوان الأول على حساب نفقات العنوان الثاني يرجع أساسا إلى:

* أهمية حجم نفقات التأجير الذي بلغ 47,3 % من إجمالي موارد العنوان الأول للبلديات سنة 2023 مقابل 50,1 % سنة 2022 و54,8 % سنة 2021. ويجدر التذكير أنّ حجم نفقات التأجير المسموح به بالفصل التاسع من مجلة الجماعات المحلية يجب أن لا يتجاوز سقف 50 % من الموارد الإعتيادية المحقّقة بالنسبة إلى كلّ جماعة محلية على حدة. وعلى الجماعات المحلية التي يتجاوز سقف التأجير لديها النسبة المذكورة آنفا أن تعدّ برنامج للتحكّم في نفقات تأجيرها تعرضه على الهيئة العليا للمالية المحلية وعلى سلطة الإشراف وذلك إلى حين صدور الأمر الحكومي الذي سيضبط شروط تطبيق الفصل التاسع من المجلة وإجراءاته،

* زيادة حجم نفقات وسائل المصالح سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021 وتتعلق النفقات المنجزة سنة 2023 أساسا بنفقات إستهلاك الكهرباء والغاز (92923 أد) وبتسديد متخلدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز (43576 أد) والشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه (6878 أد) وتجاه الخواص (8026 أد) وهياكل عمومية أخرى (21271 أد). بالإضافة إلى نفقات شراء الوقود لوسائل النقل ولفائدة الإطارات المكلفة بخطط وظيفية (44166 أد) ونفقات التعهد والصيانة للبناءات والمعدات ووسائل النقل (39172 أد) ونفقات تنظيف المدينة عن طريق المناولة (41682 أد) ومصاريف الإعتناء بالتنوير العمومي (9872 أد)،

- تواضع حجم نفقات العنوان الثاني مقارنة بموارد العنوان الثاني. حيث بلغت نسبة نفقات العنوان الثاني من موارد العنوان الثاني 35,3 % سنة 2023 مقابل 39,1 % و31,7 % على التوالي سنتي 2022 و2021،

- ضعف نفقات التمويل العمومي وتمثل هذه النفقات الإستثمارات البلدية غير المباشرة التي تنجزها البلديات عن طريق المؤسسات المحلية. وقد بقيت هذه النوعية من النفقات ضئيلة جدّا عبر السنوات،

- أهمية نفقات الإستثمارات المباشرة التي تناهز 80 % من نفقات التنمية. وتتعلق النفقات المنجزة سنة 2023 بعنوان الإستثمارات المباشرة أساسا بمشاريع الطرقات والمسالك (127562 أد) ومشاريع الإنارة العمومية ونصب الإشارات الضوئية وأشغال الصيانة المتعلقة بها (39973 أد) والبناءات الإدارية (35756 أد) وإقتناء معدات النظافة والتجهيزات (34369 أد) وأشغال التهيئة والتهذيب (19675 أد) وبناء وتهيئة منشآت الثقافة والشباب والرياضة والطفولة (17334 أد) وبناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية (13711 أد) وتهيئة المساحات الخضراء ومداخل المدن (13425 أد) ونفقات إنجاز دراسات المشاريع (8199 أد) وأشغال صيانة وتعهد شبكات تصريف مياه الأمطار وقنوات المياه المستعملة (5106 أد)،

- ضعف حجم النفقات المسدّدة من الإعتمادات المحالة من الوزارات القطاعية وضعف نسبة الإنجاز مقارنة بالموارد المحالة. وتتعلق هذه النفقات أساسا بإنجاز مشاريع البنية التحتية ومشاريع بيئية ومشاريع ذات صبغة سياحية ومشاريع ذات صبغة رياضية ومشاريع ذات صبغة ثقافية. ويرجع ذلك إلى عديد الإشكاليات التي من شأنها أن تعطّل أو تحول دون تنفيذ المشاريع المبرمجة في الإبان، نذكر منها إفتقار البلديات إلى الرصيد العقاري اللازم لتركيز المشاريع ومطالبة البلديات بالمساهمة في رصد تمويل ذاتي لهذه المشاريع قد تكون أحيانا غير قادرة على توفيره،

- إرتفاع نفقات الدين المسدّدة أصلا وفائدة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021. وبالرغم من تدخّل الدولة لخلاص ديون عدّة بلديات بشكل كلّي أو جزئي، يظلّ عبئ الدين المحلي عائقا أساسيا أمام بلوغ التوازن المالي للعديد من البلديات. وتعود أسباب المديونية إلى محدودية الموارد المالية لبعض البلديات أمام ارتفاع التكاليف المنجرّة بالخصوص على مستوى نفقات التأجيروخدمات النظافة والعناية بالبيئة والتنامي السريع لحاجيات البلديات من التسييروالإستثماربما يفوق قدراتها الحقيقية.

بالنسبة للمجالس الجهوية، كانت الإنجازات ضعيفة مقارنة بحجم مواردها. حيث سجّلت نسبة نموّ النفقات في حدود 4,3 % سنة 2023 مقابل 14,5- % سنة 2022 و11,9 % سنة 2021. ويبرز توزيع الموارد والنفقات للمجالس الجهوية بين عنوان أول وعنوان ثاني ما يلي:

- رغم أهمية حجم موارد العنوان الثاني الموضوعة على ذمّة المجالس الجهوية أو المحالة لها من قبل الوزارات لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية وذات الصبغة الجهوية، إلاّ أنّ الإنفاق الجهوي كان ضعيفا بالنظر إلى العديد من الإشكاليات منها عزوف المقاولات عن المشاركة في طلبات العروض وإرتفاع أسعار المواد الأولية وقلّة توفرها خاصة بالنسبة لمشاريع الطرقات والمسالك. كما أنّ بعض المشاريع تشكو من نقص في الإعتمادات التي توفرّها الوزارات القطاعية خاصة بعد إرتفاع كلفتها لتأخر تنفيذها.

- ضعف الموارد الذاتية المخصّصة لتمويل التنمية وتعويل المجالس الجهوية على الموارد المتأتية من الدولة لإنجاز إستثماراتها،

- تراجع حجم نفقات التمويل العمومي خلال الفترة 2021 - 2023. وقد خصّصت النفقات المتعلقة بالتمويل العمومي أساسا للمساهمة في رأس مال المؤسسات الوطنية ولإنجاز مكونات البرنامج الجهوي للتنمية المتعلقة بتحسين المسكن وإحداث وتدعيم مواطن الشغل في قطاعات الفلاحة والصناعات التقليدية والمهن الصغرى والتكوين المهني وخلاص المساهمات الاجتماعية لعملة الحضائر،

- تراجع هامّ لنفقات الإستثمارات المباشرة خلال الفترة 2021 - 2023. حيث بلغت 21,1 % من نفقات التنمية سنة 2023 مقابل 24,8 % سنة 2022 و25,3 % سنة 2021. وتتعلق النفقات المنجزة سنة 2023 بعنوان الإستثمارات المباشرة أساسا بمشاريع الطرقات والمسالك (52521 أد) والماء الصالح للشراب (24874 أد) ومشاريع البيئة وتحسين المحيط (7320 أد) وبناء وتهيئة المحلات الصناعية والحرفية وفضاءات عمومية مختلفة (6198 أد). وتموّل هذه المشاريع أساسا على إعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية.

تطوّر نفقات البلديات مقارنة بمواردها خلال الفترة 2021-2023

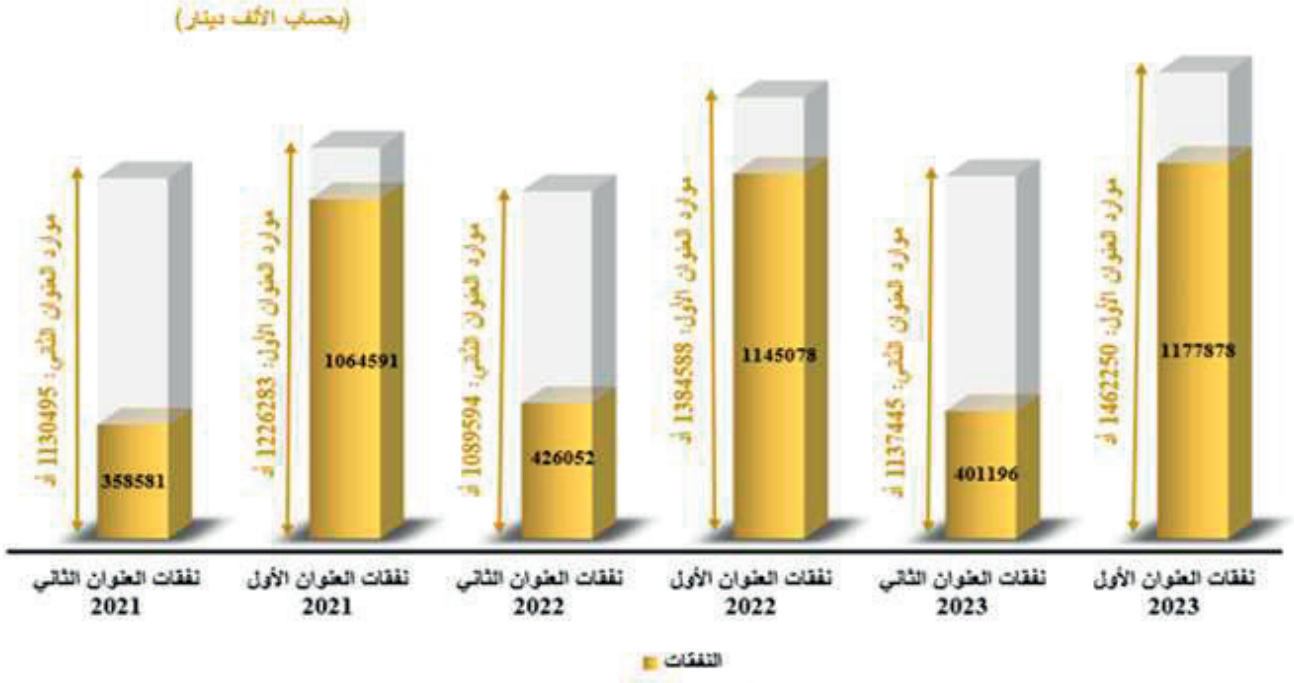

تطوّر نفقات المجالس الجهوية مقارنة بمواردها خلال الفترة 2021-2023

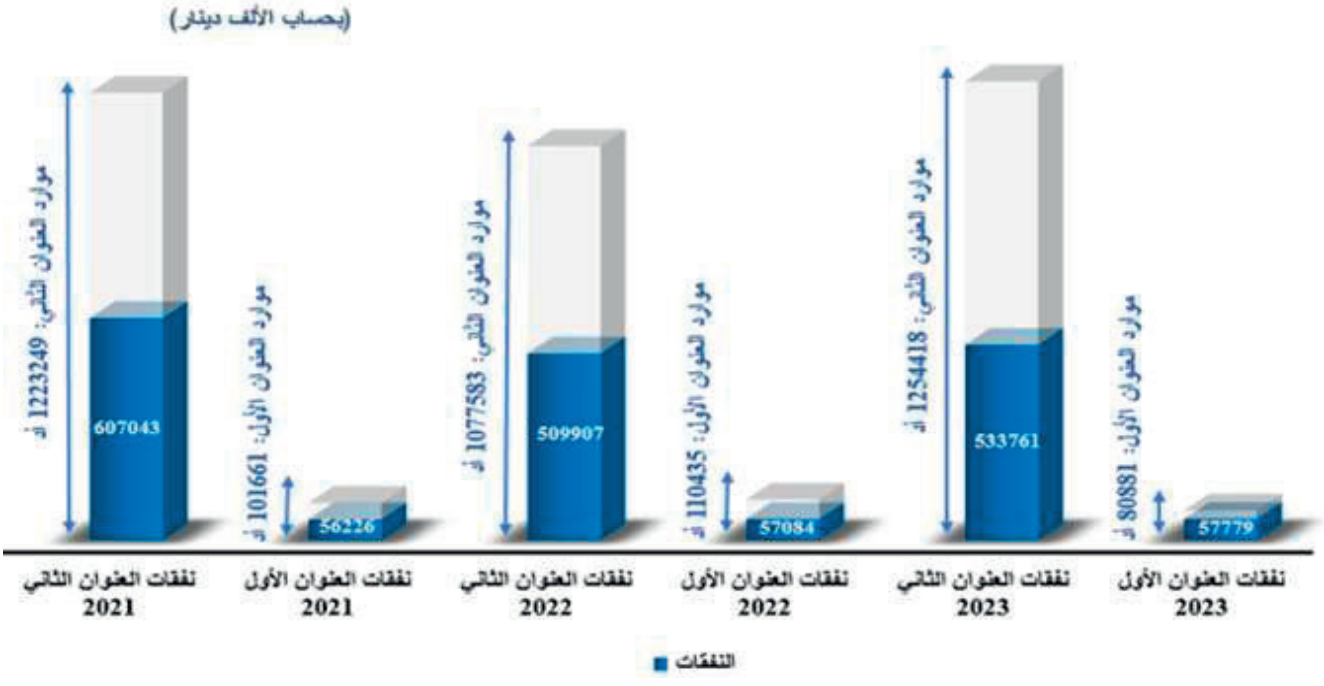

- مؤشر الإستقلالية المالية للجماعات المحلية:

يبرز تحليل مؤشر الإستقلالية المالية للجماعات المحلية للفترة 2021 - 2023 بالأساس ما يلي:

- على مستوى كافة الجماعات المحلية: تراجع المؤشر سنة 2023 ليبلغ 22,2 % مقابل 36,0 % سنة 2022 و32,1 % سنة 2021 وذلك تبعا لتراجع حجم الموارد الذاتية للجماعات المحلية،
- على مستوى البلديات: إنخفضت نسبة الإستقلالية المالية بالنسبة للبلديات سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021 ممّا يشير إلى تراجع الإستخلاصات للموارد المحلية الراجعة لها،

- على مستوى المجالس الجهوية: سجّل المؤشر تراجعا ملحوظا. إذ بلغ 3,1 %سنة 2023 مقابل 6,4 % سنة 2022 و4,8 % سنة 2021.

ويجدر التذكير أنّ هذا المؤشر يحتسب على أساس ما تمثله الموارد الذاتية من نسبة داخل جملة الموارد الراجعة للجماعات المحلية. وتشمل الموارد الذاتية كلّ الموارد الراجعة للجماعات المحلية دون إعتبار موارد الإقتراض والموارد المتأتية من الدولة (المناب من دعم الدولة المخصص للتسيير والمناب السنوي المخصص للإستثمار والموارد المتأية من المعلوم على المؤسسات ومن المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي ومنح التجهيز والموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة وموارد البرنامج الجهوي للتنمية).

- مؤشر اللامركزية للجماعات المحلية:

يبرز تحليل مؤشر اللامركزية للجماعات المحلية للفترة 2021 - 2023 إنحدارا تدريجيا للنتائج المحققة بهذا المؤشر والتي بلغت 3,2 % سنة 2023 مقابل 3,5 % سنة 2022 و3,8 % سنة 2021.

ويجدر التذكير أنّ هذا المؤشر يحتسب على أساس ما تمثله نفقات الجماعات المحلية من نسبة داخل جملة نفقات الجماعات المحلية ونفقات ميزانية الدولة دون التحويلات. ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المعتمدة لقياس هامش الصرف المخوّل للجماعات المحلية.

- مؤشر المجهود الإدخاري للجماعات المحلية:

يبرز تحليل مؤشر المجهود الإدخاري للجماعات المحلية للفترة 2021 - 2023 بالأساس ما يلي:

- على مستوى كافة الجماعات المحلية: إستقرار نسبي للنتائج المحققة بهذا المؤشر خلال سنتي 2022 و2023، حيث بلغ 19,9 % سنة 2023 و19,6 % سنة 2022 مقابل 15,6 % سنة 2021،
- على مستوى المجالس الجهوية: شهدت النتائج المحققة بهذا المؤشر تراجعا ملحوظا سنة 2023 مقارنة بسنتي 2022 و2021، حيث بلغت 28,6 % سنة 2023 مقابل 48,3 % سنة 2022 و44,7 % سنة 2021،
- على مستوى البلديات: عرفت نتائج المؤشر تطوّرا هامّا سنة 2023 ليصل إلى 19,4 % سنة 2023 مقابل 17,3 % سنة 2022 و13,2 % سنة 2021. ويعود تحسّن المجهود الإدخاري لدى البلديات إلى زيادة حجم تحويلات الدولة لفائدة البلديات بعنوان نفقات التسيير على موارد صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية.

ويجدر التذكير أنّ هذا المؤشر يحتسب على أساس ما يمثله الفارق بين موارد العنوان الأول ونفقات العنوان الأول بإعتبار مساهمة العنوان الأول في نفقات العنوان الثاني من نسبة داخل موارد العنوان الأول. ويمكن هذا المؤشر من قياس أداء الجماعات المحلية في تعبئة الموارد الراجعة لها ومدى قدرتها على التصرّف والتحكّم في نفقاتها لخلاص قروضها وتمويل التنمية.

• صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

- لم ينطلق الصندوق المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 في النشاط إلى موفى سنة 2023. حيث لم يتم تعبئة موارد لفائدته.

- تكثفت الجهود خلال سنة 2023 من أجل التعريف بالصندوق لدى المانحين الدوليين وإعداد جملة من المشاريع الإستثمارية التي ينتظر إنجازها في إطار الشراكة والتوافق بين جميع الهياكل الإدارية حول مقتضيات مشروع الأمر المتعلق بضبط طرق التصرف في الصندوق وتسييره وصيغ تدخلاته ومجالاتها وحول مشروع الإتفاقية المزمع إبرامها مع وزارة المالية لضبط كيفية التصرف في الصندوق.

النتائج المالية للصندوق:

لم يتم تعبئة موارد لفائدة الصندوق إلى موفى سنة 2023 كما لم يتم بعد فتح حساب لفائدته لدى مؤسسة بنكية. حيث أنّ تركيزه الفعلي ما يزال يشهد تأخيرا. غير أنّ صندوق الودائع والأمانات تعهد بتوفير تمويلات له بقيمة 15 م د كما يتوقع تعبئة تبرعات دولية بقيمة 17 مليون دولار إضافية بعد أن تمّ تقديم صندوق دعم الشراكة في منتدى الإستثمار في تونس لعام 2022.

ويجدر التذكير أنّه تمّ إحداث الصندوق بمقتضى الفصل 13 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 قصد دفع إنجاز المشاريع العمومية بإعتماد آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال تحمّل الصندوق لنفقات الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات والمنجرّة عن إنجاز هذه المشاريع.

ونشير إلى أنّه تمّ خلال سنة 2023:

- تنظيم جلسة عمل بمكتب البنك الدولي في تونس وبحضور ممثلين عن الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وبعض المانحين الدوليين لمزيد التعريف بالصندوق وبدوره في تطوير مشاريع الشراكة من خلال 3 إجراءات رئيسية:

- تعزيز القدرة على إعداد مجموعة قوية من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال صياغة معايير مراجعة المشاريع وتحديد أولوياتها. وهو ما قد يساعد أيضا على تحقيق مكاسب غير مباشرة على مستوى بناء قدرات الهياكل العمومية من ذلك نقل المعرفة والخبرات من القطاع الخاص والإطلاع على أفضل الممارسات والخبرات الدولية،

- تعزيز أساليب إعداد مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في ما يتعلق بدراسات الجدوى والصفقات العمومية وتحسين مراجعة وتقييم مقترحات المشاريع والتفاوض على عقود الشراكة فضلا عن الاتفاق على التراتيب المالية والتجارية مع المستثمرين المعنيين ومؤسسات التمويل،

- تحسين متابعة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان إمتثال الشركاء من القطاع الخاص في المراحل الأولية لإنجاز المشاريع لمقتضيات العقود المبرمة معهم. ويشمل ذلك متابعة أكثر شمولا للعمليات اليومية لهذه المشاريع أثناء تنفيذها.

وقد تمّ الاتفاق على إثر جلسة العمل على مواصلة تقديم البنك الدولي للمساندة الفنية للهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتفعيل الصندوق من خلال التعاون مع بقية المانحين الدوليين والصندوق الإئتماني لإفريقيا.

- إعداد جملة من المشاريع الإستثمارية التي تتجاوز قيمتها 4000 م د ينتظر إنجازها في إطار الشراكة. وهي مشاريع ذات إمكانيات عالية تتوافق مع الأولويات الوطنية وسيكون لها أثر قوي على النموّ. وتتعلق هذه المشاريع بقطاع الطاقة المتجدّدة (1700 ميغاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ومياه الصرف الصحّي والهيدروجين الأخضر وشبكة ترام صفاقس فضلا عن برامج تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحّي،

- التوافق بين جميع الهياكل الإدارية المتدخلة حول مقتضيات مشروع الأمر المتعلق بضبط طرق التصرف في صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتسييره وصيغ تدخلاته ومجالاتها وحول مشروع الإتفاقية المزمع إبرامها مع وزارة المالية لضبط كيفية التصرف في الصندوق. وينتظر إصدار الأمر وإمضاء الإتفاقية خلال سنة 2024.

II. النتائج المنتظرة لسنة 2024 :

- **الموارد :**

بلغت جملة موارد الصناديق الخاصة في موفى جوان 2024 ما قدره 1670493 أد مقابل 1483971 أد محققة خلال نفس الفترة من سنة 2023 أي بزيادة قدرها 12,6 %. وتعود هذه الزيادة إلى:

- تطوّر حجم الفوائض المنقولة من تصرّف سنة 2023 إلى تصرّف سنة 2024 لأهمية حجم الموارد الراجعة لبعض الصناديق بمقتضى التشاريع الجاري بها العمل مقارنة بحجم تدخلاتها،

- تطوّر حجم الموارد الذاتية المعبئة في إطار الصناديق الخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 لا سيّما تلك المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان وصندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

وتتوزع جملة موارد الصناديق الخاصة في موفى جوان 2024 والبالغة 1670493 أد كما يلي:

- 1110892 أد بقايا موارد السنوات السابقة،

- 396036 أد بعنوان منحة الدولة المحالة للصناديق،

- 163565 أد موارد ذاتية محصّلة في موفى جوان 2024.

وقد تمّ مراجعة تقديرات موارد الصناديق الخاصة لكامل سنة 2024 وذلك بإعتماد التوجهات التالية:

- المحافظة على الاعتمادات المرسّمة بمقتضى قانون المالية لسنة 2024 بعنوان منحة الدولة المحالة للصناديق الخاصة. هذا، ونشير إلى أنّه يمكن عند الإقتضاء الترفيع في المنحة المحالة من ميزانية الدولة لفائدة الصناديق الخاصة خلال السنة وذلك إمّا بإسناد إعتمادات طارئة أو بإعادة توزيع الإعتمادات داخل ميزانية الوزارة المشرفة على الصندوق وحسب الإجراءات المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

- مراجعة مبالغ الموارد المتبقية من السنوات السابقة بالصناديق الخاصة بعد تحيين نتائج سنة 2023،

- تحيين مبالغ الموارد الذاتية التي ينتظر تعبئتها في إطار الصناديق الخاصة على ضوء النتائج المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2024 وذلك بالتخفيض في حجم الموارد المتوقع تحصيلها لفائدة صندوق التطوير واللامركزية الصناعية وصندوق ضمان مخاطر الصرف والترفيع في حجم الموارد المتوقع تحصيلها لفائدة الحساب المركزي للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للضمان وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار وصندوق دعم المؤسسات الصغرى

والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية والمحافظة على تقديرات الموارد الذاتية المعبئة في إطار بقية الصناديق الخاصة.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تبلغ جملة موارد الصناديق الخاصة لكامل سنة 2024 ما قدره 2532592 أد موزّعة كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	جملة الموارد في موفى جوان 2024				تقديرات محيّنة لموارد كامل سنة 2024
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	1654	22371	1343	25368	30654
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	17303	9000	8875	35178	43303
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	12708	8162	364	21234	46408
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	27699	36235	1463	65397	140699
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	-	-	-	-	-
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	97406	30000	13133	140539	147406
الصندوق الوطني للضمان	689621	-	38023	727644	769621
صندوق تغطية مخاطر الصرف	98828	-	81662	180490	268828
صندوق ضمان المؤمن لهم	79977	-	15670	95647	109977
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	50000	-	(*) 646	50646	51000
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	(**) 35696	-	2386	38082	40696
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	290268	-	290268	869000
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-	-	-	15000
جملة الموارد	**1110892**	**396036**	**163565**	**1670493**	**2532592**

(*) مبالغ متأتية من موارد التوظيفات.

(**) تمّ بمقتضى الفصل 29 من قانون المالية لسنة 2024، تحويل إعتماد بـ 10 م د من الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق لإحداث خط تمويل جديد قصد إسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. ويتولى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التصرف في خط التمويل الجديد.

• النفقات :

بلغت جملة نفقات الصناديق الخاصة في موفى جوان 2024 ما قدره 387505 أد مقابل 414128 أد خلال نفس الفترة من سنة 2023 أي بتخفيض قدره 6,4- %. ويعود هذا التخفيض إلى:

- تراجع حجم تدخلات الصناديق المخصّصة لدفع الإستثمارالخاص: الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون، خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023،

- تراجع نفقات الصندوق الوطني للضمان وصندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم،

- تراجع نفقات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023.

في حين عرفت نفقات كلّ من صندوق التطوير واللامركزية الصناعية وصندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية تطوّرا إيجابيا خلال السداسي الأول من سنة 2024 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023،

وقد أفضت النتائج المسجلة خلال السداسي الأولى من سنة 2024 والنتائج المسجلة لسنة 2023 إلى مراجعة تقديرات نفقات الصناديق الخاصة لكامل سنة 2024 وذلك بإعتماد التوجهات التالية:

- تحيين حجم تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية بالتخفيض فيها وذلك تبعا لنسق الصرف للسداسي الأول من سنة 2024،

- التخفيض في نفقات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية للبقاء في حدود الموارد المتوقع تعبئتها بالصندوق وبإعتبار إحالة ملفات المشاريع الجاهزة للصرف إلى الصندوق التونسي للإستثمار لصرف الإمتيازات المالية المتعلقة بها على ميزانيته،

- المحافظة على تقديرات النفقات لسنة 2024 بالنسبة للصندوق الوطني للضمان وصندوق دعم المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية.

- توقع عدم تسجيل نفقات لصندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لعدم صدور النصوص الترتيبية المنظمة لتدخلاته إلى موفى جويلية 2024.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تبلغ جملة نفقات الصناديق الخاصة لكامل سنة 2024 ما قدره 1194654 أد موزّعة كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	جملة النفقات في موفى جوان 2024	تقديرات النفقات لكامل سنة 2024 محيّنة
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	22359	30654
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	5382	25000
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	6649	30000
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	21140	100000
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	-	-
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	-	50000
الصندوق الوطني للضمان	2879	8000
صندوق تغطية مخاطر الصرف	38117	80000
صندوق ضمان المؤمن لهم	126	1000
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	-	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	585	1000
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	290268	869000
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-
جملة النفقات	**387505**	**1194654**

III. تقديرات سنة 2025 :

ضبطت موارد الصناديق الخاصة لسنة 2025 في حدود 2717538 أد مقابل 2532592 أد لسنة 2024.

وضبطت نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2025 في حدود 1201300 أد مقابل 1194654 أد سنة 2024.

تتوزع موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2025 كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات الموارد لسنة 2025				تقديرات النفقات لسنة 2025
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	-	25000	4000	**29000**	**29000**
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	18303	9000	17000	**44303**	**25000**
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	16408	30000	600	**47008**	**35000**
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	40699	70000	6500	**117199**	**120000**
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	-	-	-	-	-
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	97406	30000	20000	**147406**	**50000**
الصندوق الوطني للضمان	761621	-	87000	**848621**	**10000**
صندوق تغطية مخاطر الصرف	188828	-	180000	**368828**	**70000**
صندوق ضمان المؤمن لهم	108977	-	35000	**143977**	**800**
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	51000	-	1500	**52500**	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	39696	-	6000	**45696**	**500**
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	858000	-	**858000**	**858000**
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	15000	-	-	**15000**	**3000**
الجملة	**1337938**	**1022000**	**357600**	**2717538**	**1201300**

وقد تمّ إعداد تقديرات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة لسنة 2025 على أساس الفرضيات التالية:

- الإنتعاش النسبي للنشاط الإقتصادي لا سيّما على مستوى القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات وبعض أنشطة القطاع الصناعي ممّا سيعيد الثقة للمستثمرين ويساهم في تطوّر حجم الإستثمارات الخاصة،

- الإنعكاسات المتوقعة للإصلاحات الجارية لمناخ الأعمال خاصة تلك المتعلقة بتبسيط الشروط المستوجبة للحصول على الإمتيازات المالية المنصوص عليها بقانون الإستثمار ممّا سينعكس على حجم تدخلات الصناديق المخصّصة لدعم الإستثمار الخاص،

- حصر تطوّر معدل الأسعار في حدود مقبولة بفضل توخي سياسة نقدية ملائمة تهدف إلى التخفيض التدريجي للتضخّم ممّا سيؤثر إيجابا على موارد ميزانية الدولة وعلى النشاط الاقتصادي،

- صعوبة الظروف المناخية ونقص مياه الريّ وضرورة إتخاذ التدابير اللازمة للتحضير للموسم الفلاحي 2024 - 2025 لا سيّما في ما يخصّ التأمين الفلاحي والتمويل ودعم الفلاحين لمواصلة إنجاز الإستثمارت الرامية إلى تعزيز قدرة القطاع على التكيّف مع التغيرات المناخية،

- إستقرار نسبة الفائدة على القروض البنكية في مستويات مرتفعة سنة 2025 وصعوبة النفاذ إلى القروض البنكية خاصة القروض البنكية غير المهنية الموجهة لإقتناء أو بناء مسكن،

- شبه إستقرار متوقع لنفقات الجماعات المحلية في نفس مستوى سنة 2024 أخذا بعين الإعتبار قدرة المجالس الجهوية والبلديات على إنجاز مشاريعها الإستثمارية.

وبناء على كلّ هذه الفرضيات، تمّ إعتماد التوجهات التالية لضبط موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2025:

- **بالنسبة للموارد :**

- نقل بقايا موارد الصناديق الخاصة المسجّلة عند إنتهاء سنة 2024 إلى ميزانية الصناديق لسنة 2025،

- توقع تطوّر الموارد الذاتية للصناديق سنة 2025 مقارنة بسنة 2024،

- التخفيض في منحة الدولة المحالة للصناديق الخاصة لسنة 2025 مقارنة بسنة 2024 والتعويل على الموارد الذاتية المتوقع تحصيلها سنة 2025 وبقايا الموارد المتوقع تسجيلها في موفى سنة 2024.

وتبعا لذلك، ينتظر أن تسجّل موارد الصناديق الخاصة لسنة 2025 تطوّرا بنسبة 7,3 % مقارنة بتقديرات سنة 2024 محيّنة كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات محيّنة لموارد سنة 2024				تقديرات الموارد لسنة 2025			
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	1654	25000	4000	30654	-	25000	4000	29000
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	17303	9000	17000	43303	18303	9000	17000	44303
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	12708	33000	700	46408	16408	30000	600	47008
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	27699	107000	6000	140699	40699	70000	6500	117199
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	-	-	-	-	-	-	-	-
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	97406	30000	20000	147406	97406	30000	20000	147406
الصندوق الوطني للضمان	689621	-	80000	769621	761621	-	87000	848621
صندوق تغطية مخاطر الصرف	98828	-	170000	268828	188828	-	180000	368828
صندوق ضمان المؤمن لهم	79977	-	30000	109977	108977	-	35000	143977
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	50000	-	1000	51000	51000	-	1500	52500
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	35696	-	5000	40696	39696	-	6000	45696
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	869000	-	869000	-	858000	-	858000
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	-	15000	15000	15000	-	-	15000
جملة الموارد	**1110892**	**1073000**	**348700**	**2532592**	**1337938**	**1022000**	**357600**	**2717538**

وبالتالي، ستشهد موارد جلّ الصناديق الخاصة التالية زيادة كما يلي:

- صندوق تغطية مخاطر الصرف +100,0 م د
- الصندوق الوطني للضمان +79,0 م د
- صندوق ضمان المؤمن لهم +34,0 م د
- صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية +5,0 م د
- صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار +1,5 م د
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى +1,0 م د
- الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري +0,6 م د

ويفسّر تطوّر موارد الصناديق آنفة الذكر بأهمية الفوائض التي يتوقع نقلها من تصرّف سنة 2024 إلى تصرّف سنة 2025.

كما ينتظر أن يتمّ تركيز صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال سنة 2024 وإعداد النصوص الترتيبية المتعلقة بتدخلاته ليتمكّن من تعبئة موارد ذاتية متأتية من مساهمات صندوق الودائع والأمانات والهبات والتي سيتمّ توظيفها لفائدته.

كما ستشهد موارد صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والحساب المركزي للتنمية الفلاحية تراجعا وستستقر موارد كل من صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وصندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في نفس المستوى لسنة 2024.

هذا، ويتوقع عدم تسجيل موارد لصندوق النهوض بقطاع الزيتون بإعتبار إقرار عدم تحويل منحة ميزانية الدولة لفائدته وتمويل العمليات المتعلقة به على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري وذلك في إطار الإمتيازات المسندة بمقتضى قانون الإستثمار نظرا لأهمية هذه الإمتيازات مقارنة بالإمتيازات المسندة في إطار صندوق النهوض بقطاع الزيتون.

- **بالنسبة للنفقات :**

- التخفيض في حجم التمويلات المسندة إلى الجماعات المحلية بعنوان دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بينها وستخصص هذه التمويلات لسداد ديون الجماعات المحلية وتغطية العجز الحاصل لديها في مستوى النفقات الوجوبية وإنجاز بعض المشاريع الإستثمارية،

- التخفيض في حجم تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية للبقاء في حدود الموارد المعبئة لفائدته،

- إستقرار حجم تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية،

- الترفيع في حجم تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وذلك في إطار السياسة المتّبعة من طرف الدولة والتي تهدف إلى تشجيع الإستثمار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي،

- التخفيض في حجم تدخلات صندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم وصندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية بإعتبار التقدّم الكبير في تصفية التعهدات المحمولة عليها.

وتبعا لذلك، ينتظر أن تسجّل نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2025 تطوّرا بنسبة 0,6 % مقارنة بتقديرات سنة 2024 محينة كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات النفقات لسنة 2024 محينة	تقديرات النفقات لسنة 2025
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	30654	29000
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	25000	25000
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	30000	35000
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	100000	120000
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	-	-
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	50000	50000
الصندوق الوطني للضمان	8000	10000
صندوق تغطية مخاطر الصرف	80000	70000
صندوق ضمان المؤمن لهم	1000	800
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	-	-
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	1000	500
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	869000	858000
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	-	3000
جملة النفقات	**1194654**	**1201300**

وبالتالي، ستعرف نفقات الصناديق التالية زيادة كما يلي:

الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي)	+20,0 م د
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	+5,0 م د
الصندوق الوطني للضمان	+2,0 م د
صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	+3,0 م د

هذا، وينتظر أن تسجّل نفقات الصناديق التالية تراجعا كما يلي:

صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	11,0- م د
صندوق تغطية مخاطر الصرف	10,0- م د
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	1,654- م د
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	0,5- م د
صندوق ضمان المؤمن لهم	0,2- م د

يفسّر تراجع حجم تدخلات صندوق ضمان مخاطر الصرف بتراجع حجم القروض الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق.

وستعرف نفقات كلّ من الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية إستقرارا خلال سنتي 2024 و2025.

ويتوقع عدم تسجيل نفقات لصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القارسنة 2025 بإعتبار أنّه لم يتم الإشعار بوجود قروض سكنية أسندت للفئات المعنية بتدخل الصندوق والتصريح بها لدى الشركة التونسية للضمان.

كما يتوقع عدم تسجيل نفقات لصندوق النهوض بقطاع الزيتون بإعتبار إقرار تمويل العمليات المتعلقة به على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري وذلك في إطار الإمتيازات المسندة بمقتضى قانون الإستثمار نظرا لأهمية هذه الإمتيازات مقارنة بالإمتيازات المسندة في إطار صندوق النهوض بقطاع الزيتون.

VI. أداء الصناديق الخاصة والأنشطة والتدخلات لسنة 2025 :

• صندوق التطوير واللامركزية الصناعية :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق التطوير واللامركزية الصناعية كما يلي :

الهدف: النهوض بالإستثمار في القطاع الصناعي

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	عدد	214	179	91	80	75	70	62
نسبة المشاريع المنتفعة بمنحة الإستثمار بمناطق التنمية الجهوية من جملة المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	%	89,7	96,1	91,2	95	93	90	88

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
النهوض بالإستثمار في القطاع الصناعي	عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	- تجميع مطالب الإنتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال المقدمة من قبل المستثمرين والتثبت في تاريخ صدور الشهادة في إيداع التصريح بالإستثمار (تاريخ مطلب الإنتفاع بالمنح لا يمكن أن يتجاوز سنتين من تاريخ صدور شهادة في إيداع التصريح بالإستثمار) والوثائق المكونة للمطالب خاصة دراسة جدوى فنية وإقتصادية ومالية للمشروع والتي تتضمن البيانات التالية: * نوعية الإستثمار، * النشاط الرئيسي، * نظام الاستثمار، * مكان انتصاب المشروع، * الجانب البيئي عند الإقتضاء، * بيانات حول السوق، * كلفة الاستثمار ونمط التمويل، * الشكل القانوني للمؤسسة، * المساهمات الأجنبية، * البرمجة الزمنية لإنجاز المشروع، * مواطن الشغل المزمع إحداثها، * وصف لمسار الإنتاج، * قائمة التجهيزات اللازمة التي سيقع اقتناؤها، * الفواتير التقديرية أو النهائية لمختلف مكونات الإستثمار وتقرير إختبار فني للتجهيزات عند الإقتضاء، * قائمة تقديرية أو تقرير خبير في البناء معتمد لدى المحاكم يتضمن الفواتير التي تمّ إعتمادها وذلك بعنوان أشغال البناء والتهيئة، * كشف للمصاريف بعنوان البنية الأساسية. - دراسة مطالب الإنتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال وإبداء الرأي فيها من قبل لجنة إسناد الإمتيازات المختصة.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
			- إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة المستثمر أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتياز وإعلام المستثمر بذلك كتابيا في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - تقليص آجال البتّ في المصادقة على الإمتيازات لفائدة الباعثين (أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط) وتبسيط إجراءات صرف أقساط المنح، بالنسبة للإستثمارات التي تحصلت على مقرّر إسناد إمتيازات مالية في إطار مجلة تشجيع الإستثمارات الصادرة بالقانون عدد 120 لسنة 1993 والإستثمارات التي تحصلت على مقرّر إسناد إمتيازات مالية قبل غرّة جانفي 2022 والإستثمارات التي وقع عرضها على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات قبل غرة جانفي 2022 والتي يتكفل الصندوق بصرف المنح المتعلقة بها: - صرف أقساط المنح للمستثمرين بناء على: * ملف مدعم بالوثائق والمؤيدات اللازمة خاصة الفواتير والعقود والقائمات في إنجاز أشغال البناء والتهيئة والخدمات التي تكون مصحوبة بالتحويلات البنكية وبما يفيد الخلاص الفعلي للمبالغ المفوترة لمختلف مكونات الإستثمار وذلك بعد القيام بالمعاينة الميدانية من قبل الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمصالح الجهوية لوزارة المالية، * تقرير إختبار منجز من قبل خبير في البناء معتمد لدى المحاكم بالنسبة لأشغال البناء والتهيئة ما عدى المشاريع الصغرى التي لا تتجاوز كلفة إستثماراتها 200 أد. - إسناد شهادة الدخول طور النشاط الفعلي للمؤسسات التي تمّ تكوينها بناء على الوثائق والمؤيدات القانونية المتعلقة بإنجاز كامل مكونات المشروع المصادق عليه شريطة إقتناء المكونات الأساسية التي تمكن من إنتاج السلع أو إسداء الخدمة وبعد معاينة ميدانية من قبل الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمصالح الجهوية لوزارة المالية، - صرف المنح على قسطين (القسط الأول: 40 % من قيمة المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، القسط الثاني: 60 % من قيمة المنحة وذلك عند الدخول طور النشاط الفعلي). وذلك بعد تقديم المستثمر لمطلب في الغرض لا يتعدى تاريخ إيداعه أجل أقصاه السنة الخامسة من تاريخ صدور شهادة في إيداع التصريح بالإستثمار. ويمدّد هذا الأجل بسنتين في صورة التمديد في آجال إنجاز برنامج الإستثمار، - التثبت في مدى إستجابة الفواتير والعقود للشروط القانونية ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية، - إحتساب المنح بإعتماد المبالغ خالية من المعاليم والأداءات وذلك بالنسبة للحالات التي يمكن فيها إسترجاع أو طرح المعاليم والأداءات المذكورة، - متابعة تقدّم نسق إنجاز المشاريع المتحصلة على إمتيازات الصندوق طيلة فترة الإنجاز المنصوص عليها بالفصل 21 من قانون الإستثمار وذلك على ضوء تقرير سنوي يقدمه المستثمر إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، - سحب وإسترجاع الإمتيازات وتوظيف خطايا تأخير عليها بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية ووفقا للإجراءات المنصوص عليها بمجلة المحاسبة العمومية وذلك عند عدم إنجاز الإستثمار في الآجال المحدّدة بالفصل 21 من قانون الإستثمار أو تحويل الوجهة الأصلية للإستثمار بصفة غير قانونية، - التثبت في الإجراءات والوثائق المكونة للمطالب المقدمة من طرف المؤسسات التي ترغب في تغيير نظام الحوافز والتي تشمل: * إيداع تصريح في الإنتقال من نظام إلى آخر من أنظمة الحوافز، * دفع الفارق بين جملة قيمة الحوافز الممنوحة في إطار النظامين مع خطايا التأخير.
	نسبة المشاريع المنتفعة بمنحة الإستثمار بمناطق التنمية الجهوية من جملة المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق		

• الصنـدوق الوطنـي للنهـوض بالصناعـات التقليديـة والمهـن الصغـرى :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى كما يلي:

هدف 1 : إستحثاث نسق إحداث المشاريع وضمان ديمومتها

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
نسبة تغطية تعهدات البنوك	%	88,7	(*) 72,3	(*) 81,2	85	87	90	93
عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	عدد	1591	1963	1517	2400	2480	2600	2800
عدد مواطن الشغل المحدثة	عدد	3362	3369	2467	4200	5000	5300	5670

(*) تمّ إحتساب المؤشر بإعتماد إحصائيات البنك التونسي للتضامن الذي يعتبر المموّل الرئيسي لمشاريع الصندوق ويستأثر بما يناهز 90 % من تحويلاته.

هدف 2 : تحسين التصرّف في موارد الصندوق

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
نسبة إستخلاص القروض البنكية وإعتمادات الدولة	%	غير متوفر	(*) 73	(*)73,1	80	85	87	90
مبلغ إعتمادات الدولة غير القابلة للاستخلاص إلى موفى السنة	أد	114050 (**)	91362 (***)	34989 (****)	87000	85000	84000	80000

(*) تمّ إحتساب المؤشر بإعتماد معطيات البنك التونسي للتضامن الذي يعتبر المموّل الرئيسي لمشاريع الصندوق ويستأثر بما يناهز 90 % من تحويلاته.

(**) معطيات تمّ تجميعها من قبل البنك المركزي التونسي من 4 بنوك وهي البنك التونسي للتضامن والبنك الوطني الفلاحي وبنك تونس العربي الدولي والبنك التونسي.

(***) معطيات تمّ تجميعها من قبل البنك المركزي التونسي من 7 بنوك وهي البنك التونسي للتضامن والشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبنك تونس العربي الدولي والبنك التونسي والبنك العربي لتونس وبنك التجاري.

(****) تمّ إحتساب المؤشر بإعتماد معطيات البنك التونسي للتضامن بإعتبار عدم توفر المعطيات لدى بقية البنوك. وتجدر الإشارة أنّ هذه الإعتمادات غير المستخلصة ثابتة بمحضر عجز نهائي ومصنفة بالصنف الخامس.

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
إستحثاث نسق إحداث المشاريع وضمان ديمومتها	نسبة تغطية تعهدات البنوك	- البنك المركزي التونسي - الوزارة المكلفة بالتشغيل	- إعلام البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق بالمبالغ المرصودة لفائدتهم وطلب مدّ البنك المركزي التونسي والوزارة المكلفة بالتشغيل بالبرنامج التقديري للإستعمالات، - تحويل الإعتمادات في الآجال، - تنظيم إجتماعات مع البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق لحلّ الإشكاليات، - موافاة وزارة المالية بتقرير كلّ ثلاثة أشهر حول متابعة إستهلاك الإعتمادات المتوفرة لدى البنوك والعمليات المتعلقة بالجانب الدائن والجانب المدين للصندوق وبكشف للمشاريع التي لم يقع المصادقة عليها.
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق عدد مواطن الشغل المحدثة	- البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق - الوزارة المكلفة بالتشغيل	- وضع الدراسات القطاعية وقاعدة المعطيات حول المشاريع القابلة للإنجاز وذات المردودية وقائمة محيّنة في متطلبات كل حرفة من تجهيزات ضرورية والأسعار المتداولة في السوق على ذمة خلايا البنك لتسريع عملية دراسة ملفات الباعثين الراغبين في الحصول على تمويلات الصندوق، - قبول مطالب الباعثين والتثبت في الوثائق المكوّنة لها وخاصة دراسة جدوى المشروع تحتوي بالخصوص على: * نوعية الاستثمار، * النشاط الرئيسي، * مكان انتصاب المشروع، * بيانات حول السوق، * كلفة الاستثمار ونمط التمويل، * الشكل القانوني للمؤسسة، * البرمجة الزمنية لإنجاز المشروع، * مواطن الشغل المزمع إحداثها، * كشف للمصاريف وقائمة التجهيزات التي سيقع اقتناؤها، - دراسة المطالب والتثبت في إستجابة الباعثين لشروط الحصول على تمويلات الصندوق ودراسة مردودية المشروع المزمع إنجازه أو توسعته، - إعلام الباعثين بمآل ملفاتهم، - تقديم طلب سحب إعتمادات إلى البنك المركزي التونسي - متابعة تقدّم إنجاز المشاريع المموّلة على موارد الصندوق ومساندتها وتقييمها، - التنسيق بين المصالح المركزية للبنك وخلاياه الجهوية وربط الصلة بالباعثين والإحاطة بهم لمعرفة الأسباب التي حالت دون تقدّم إنجاز مشاريعهم، - القيام بزيارات ميدانية لمعاينة وضعية بعض المشاريع، - ضبط قائمة المشاريع المموّلة على موارد الصندوق والتي تعاني صعوبات في الإنجاز وإقتراح التدابير والحلول لإنقاذها،
تحسين التصرف في موارد الصندوق	نسبة إستخلاص القروض البنكية وإعتمادات الدولة	- البنك المركزي التونسي - البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق	-إعداد كشف حول مبالغ الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات التي حلّت آجالها، - إستخلاص الإعتمادات وفوائد التأخير المستوجبة من البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق، -توظيف وإستخلاص خطايا تأخير ضدّ البنوك التي سجّلت تأخير في إحالة الإستخلاصات بعنوان الأصل وفوائض التأخير إلى البنك المركزي التونسي، -التثبت في العمولات الراجعة للبنوك بعنوان إستخلاص الإعتمادات والإذن لهم بسحبها على موارد الصندوق، - إستصدار أوامر بالدفع في شأن الباعثين الذين لم يقوموا بخلاص ديونهم تجاه البنك، - توظيف نسبة فائدة على المبالغ غير المسدّدة في آجالها وإحتساب فوائد التأخير في صورة عدم قيام الباعثين بدفع المبالغ المتخلّدة بذمّتهم، - القيام بالتتبعات المدنية والجزائية ضدّ الباعثين الذين تمّ توجيه إنذارات بالدفع لهم أو الذين قاموا بالتفريط في المعدات المموّلة من قبل البنك والمرهونة لفائدته، - إعداد كشف للقروض والإعتمادات غير القابلة للإستخلاص، - تقديم مطالب التعويض إلى الصندوق الوطني للضمان بهدف ضمان القروض غير القابلة للإستخلاص.
	مبلغ إعتمادات الدولة غير القابلة للاستخلاص إلى موفى السنة	البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق	- موافاة البنك المركزي ووزارة المالية بكشف لإعتمادات الدولة غير القابلة للإستخلاص وإثبات العجز النهائي للباعث على تسديد ديونه وذلك بعد إستيفاء جميع الإجراءات القانونية لإسترجاعها، - دفع قسط من المخاطر المنجرّة عن عدم إستخلاص إعتمادات الدولة المحمولة عليه.

• الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري كما يلي:

الهدف : تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف صغار الفلاحين والصيادين البحريين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	4167	2316	6639	6700	6850	6900	7200
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	عدد	164	266	194	230	260	300	330
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	708	256	153	130	100	90	80
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	عدد	-	-	-	-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف صغار الفلاحين والصيادين البحريين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	- تجميع مطالب الإنتفاع بإمتيازات الصندوق الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب خاصة: * مطلب الإنتفاع بالإمتيازات مع وثيقة تتضمن معطيات حول عملية الإستثمار (دراسة مختصرة) طبقا للأنموذج المعمول به، * شهادة في إيداع التصريح بالإستثمار، * هيكل التمويل للمشروع، * شهادة ملكية أو شهادة حوز أو عقد كراء للأرض موضوع المشروع أو رخصة صيد ساحلي أو عقد مغارسة أو عقد مساقاة أو توكيل بالتصرف أو شهادة إسناد أرض إشتراكية على وجه الملكية الخاصة، * قائمة تقديرية في الأشغال أو المواد المراد إقتناؤها مصادق عليها من طرف المصالح الفنية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية. - دراسة المطالب من الناحية الفنية، - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إحتساب المنح بإعتماد قيمة مكونات الإستثمار - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة الباعث أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتيازات وإعلام المستثمر وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - إحالة مقرّرات إسناد الإمتيازات إلى البنك، - إعلام الباعثين بمآل مطالبهم ودعوتهم إلى التوجه إلى فرع البنك المعني لإمضاء العقد معه والقيام بإجراءات الرهن، - صرف المنح على أساس: * مطلب كتابي يقدمه الباعث وبعد تقديمه لتقرير حول تقدّم إنجاز المشروع * تقديم فواتير أصلية أو نسخ مطابقة للأصل منها ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	* بعد المعاينة الميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية إلاّ في حالة إقتناء معدات فلاحية لها بطاقات رمادية (الجرارات والحاصدات) فإنه يتمّ الإكتفاء بالإستظهار بأصل البطاقة الرمادية والفاتورة النهائية وما يفيد الخلاص الفعلي دون معاينة ميدانية. - إعداد تقرير معاينة ميدانية يتضمن تحديد نسبة إنجاز المشروع ويتمّ إمضاء التقرير من قبل المشاركين فيها وتسجيله بمكتب الضبط للمندوبية، - إعداد إذن بصرف المنح وتوجيهه إلى البنك للدفع لفائدة المستثمر. ويمكن صرف المنح المتعلقة بالمعدات المتنقلة مباشرة للمزوّد حسب الإجراءات المعمول بها، - صرف المنح على قسطين وبعد إيداع المستثمر لمطلب في الغرض: * القسط الأول: 40 % من المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، * القسط الثاني: 60 % عند إنجاز كامل مكونات الإستثمار المصادق عليها. - عند عدم قدرة الباعث على مواصلة برنامج الإستثمار، يتمّ إجراء معاينة ميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية والتثبت في الإستثمارات التي دخلت طور النشاط الفعلي وتحيين مقرّر إسناد الإمتيازات بناء على ذلك وصرف المنح في حدود الإنجازات الفعلية بالنسبة للأنشطة التي دخلت طور النشاط الفعلي أو مطالبة الباعث بإرجاع الفرق بين المنح المستحقة والمنح المصروفة إذا فاقت المنح المصروفة المنح المستحقة وذلك بمقتضى قرار سحب جزئي للإمتيازات، - تكثيف تظاهرات تعريف الفلاحين والصيادين البحريين بالفرص المتاحة للإنتفاع بالمنح بعنوان الإستثمارات في قطاعي الفلاحة والصيد البحري، - تنظيم أيام إعلامية تحسيسية لفائدة الفلاحين حول الممارسات السليمة في المجال الفلاحي، - تأطير الفلاحين في مجال مكافحة الآفات الدخيلة وطرق الوقاية منها.
	عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي		
	عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن		

• الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) كما يلي:

الهدف : تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف كبار الفلاحين والصيادين البحريين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري.

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2024	2025	2026
عدد المشاريع المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	2635	1424	1713	2000	2400	2600	2800
عدد مشاريع التحويل الأولي المندمجة المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق والمحالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	عدد	9	2	3	4	3	4	5
عدد المنتفعين بالقروض العقارية المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	124	110	102	150	200	210	230

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف كبار الفلاحين والصيادين البحريين والهياكل المهنية في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.	عدد المشاريع المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	- قبول جميع الملفات الواردة والمتعلقة بمطالب إسناد الإمتيازات، - دراسة وتقييم مطالب الإنتفاع بالإمتيازات الواردة والتثبت في تاريخ صدور الشهادة في إيداع التصريح بالإستثمار (تاريخ مطلب الإنتفاع بالمنح لا يمكن أن يتجاوز سنتين من تاريخ صدور شهادة في إيداع التصريح بالإستثمار) والوثائق المكونة للمطالب (دراسة فنية وإقتصادية ومالية للمشروع، ملف جدوى ومردودية المشروع عند الإقتضاء، هيكل التمويل للمشروع...) - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إحتساب المنح بإعتماد قيمة مكونات الإستثمار في علاقتها مع القيمة المضافة كما يلي: * بالنسبة للمشاريع في الأنشطة غير الخاضعة للأداء على القيمة المضافة (الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية): يتمّ إحتساب قيمة المكونات وإسنادها المنح بإعتبار الأداء على القيمة المضافة ما عدى بالنسبة للمكونات المعفاة منها، * بالنسبة للمشاريع في الأنشطة الخاضعة للأداء على القيمة المضافة (الخدمات والتحويل الأولي): يتمّ إحتساب قيمة المكونات وإسنادها المنح دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ما عدى بالنسبة لجمع وخزن المنتوج على حالته على غرار صوامع خزن الحبوب وتجميع الحليب... - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة الباعث أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتيازات وإعلام المستثمر وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - صرف المنح على أساس: * مطلب كتابي يقدمه الباعث وبعد تقديمه لتقرير حول تقدّم إنجاز المشروع * تقديم فواتير أصلية أو نسخ مطابقة للأصل منها ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية. * بعد المعاينة الميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية إلاّ في حالة إقتناء معدات فلاحية لها بطاقات رمادية (الجرارات والحاصدات) فإنه يتمّ الإكتفاء بالإستظهار بأصل البطاقة الرمادية والفاتورة النهائية وما يفيد الخلاص الفعلي دون معاينة ميدانية. - إعداد تقرير معاينة ميدانية يتضمن تحديد نسبة إنجاز المشروع ويتمّ إمضاء التقرير من قبل المشاركين فيها وتسجيله بمكتب الضبط للوكالة، - إعداد إذن بصرف المنح وتوجيهه إلى البنك للدفع لفائدة المستثمر. ويمكن صرف المنح المتعلقة بالمعدات المتنقلة مباشرة للمزوّد حسب الإجراءات المعمول بها، - إسناد شهادة الدخول طور النشاط الفعلي للمؤسسات التي تمّ تكوينها بناء على الوثائق والمؤيدات القانونية المتعلقة بإنجاز كامل مكونات المشروع المصادق عليه وبعد معاينة ميدانية من قبل الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية والمصالح الجهوية لوزارة المالية، - صرف المنح على قسطين: * القسط الأول: 40 % من المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، * القسط الثاني: 60 % عند إنجاز كامل مكونات الإستثمار المصادق عليها. - صرف منحة الدراسة كاملة مع صرف القسط الأول من المنح أي عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمارات المصادق عليها وذلك بعد تقديم المستثمر للفاتورة وما يفيد الخلاص الفعلي للمبلغ. - عند عدم قدرة الباعث على مواصلة برنامج الإستثمار، يتمّ إجراء معاينة ميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية والتثبت في الإستثمارات التي دخلت طور النشاط الفعلي وتحيين مقرّر إسناد الإمتيازات بناء

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
			على ذلك وصرف المنح في حدود الإنجازات الفعلية بالنسبة للأنشطة التي دخلت طور النشاط الفعلي أو مطالبة الباعث بإرجاع الفرق بين المنح المستحقة والمنح المصروفة إذا فاقت المنح المصروفة المنح المستحقة وذلك بمقتضى قرار سحب جزئي للإمتيازات، - توجيه الإمتيازات نحو تطوير القطاعات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية ومنظومات الإنتاج والنهوض بالمناطق الفلاحية ذات الأولوية وخاصة منها الداخلية والرفع من القدرة التشغيلية، - توجيه الإستثمار في مجال الاقتصاد في الطاقة على غرار الريّ الذكي وإستعمال الطاقة الشمسية، - تشجيع الإستثمار في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية، - التحسيس بأهمية الإستثمارات اللامادية في نجاح المشاريع ومواكبتها للتطوّرات، - تنظيم دورات تكوينية في مجال بعث المشاريع الفلاحية من قبل محاضن المؤسسات الفلاحية، - تنظيم ورشات مبادرة للباعثين الشبان من المتكونين بمراكز التكوين المهني الفلاحي والراغبين في الإنتصاب للحساب الخاص، - الإحاطة ومرافقة الباعثين الشبان خلال المراحل التالية: * دراسة المشروع: بتوفير خبراء ومؤطرين لمدّة تصل إلى 24 شهرا والمساعدة على إعداد مخطط الأعمال وتوفير محطات للتجارب النموذجية لأفكار المشاريع المجدّدة وتأمين حصص تكوين إضافي وتربصات للباعث، * تمويل المشروع: بمرافقة الباعث عند البحث على مصادر التمويل وعند طلب الحصول على الإمتيازات المسندة في إطار قانون الإستثمار، * إنجاز المشروع: بتذليل الصعوبات ومساندة الباعث خلال الإجراءات المتعلقة بصرف القروض والإمتيازات وخلال الدخول طور النشاط ثمّ التطوير. - تعصير الإدارة وتقريب الخدمات من المستثمر ومزيد تسهيل الإجراءات الإدارية (التصريح عن بعد...)، - تكثيف أشغال لجان إسناد الإمتيازات، - تشجيع الشباب للإنخراط صلب محاضن المؤسسات الفلاحية للإستفادة من برامجها، - تشجيع الشباب للإنخراط صلب محطات التجارب النموذجية بالوكالة والحصول على علامة المؤسسات الناشئة، - تنمية مهارات باعثي المشاريع في مجال التصرّف وتقنيات التسويق، - مواصلة العمل مع المؤسسات الجامعية لإحداث ماجستير مهني مختصّ في المبادرة الخاصة في المجال الفلاحي، - تجسيم مشاريع الشراكة والتعاون المبرمة مع المنظمات العالمية والمؤسسات الأجنبية في مجال بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والإحاطة وتأطير الباعثين والبحث عن مشاريع شراكة وتعاون جديدة،
	عدد مشاريع التحويل الأولي المندمجة المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق والمحالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	- إعداد بطاقات وصفية لأفكار مشاريع قابلة للإنجاز ودراسات قطاعية يتمّ وضعها على ذمّة المستثمرين الراغبين في بعث مشاريعهم للإستئناس بها، - توجيه الإستثمار في إطار تطوير منظومات الإنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية وفي إطار سلاسل القيمة، - حثّ الباعثين على إقتحام المجالات الواعدة للإستثمار لضمان أكبر الفرص لنجاح مشاريعهم خاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي الفلاحي.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالقروض العقارية المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية	- قبول جميع الملفات الواردة والمتعلقة بمطالب الحصول على قرض عقاري، - دراسة وتقييم مطالب الحصول على قرض عقاري الواردة والتثبت في إستجابة الباعث لشروط الحصول على القرض العقاري وفي الوثائق المكونة للمطالب (شهادة في إيداع تصريح بالإستثمار، وعد البيع بالنسبة للأرض موضوع مطلب القرض أو ما يفيد ملكية الأرض، تقديم هيكل تمويل يتضمّن نسبة دنيا من التمويلات الذاتية لا تقلّ عن 5 % من قيمة شراء الأرض و10 % من قيمة أشغال التهيئة، الفواتير التقديرية والوثائق والمؤيدات اللازمة لمختلف مكونات الإستثمار...) - المعاينة الميدانية للأرض موضوع القرض وإعداد تقرير يتضمن خاصة الرأي الفني حول مدى قابلية الأرض للإحياء وجدوى المشروع ومدى قابليته للتمويل البنكي وذلك بعد دراسة وتقييم مخطط الأعمال المقدّم من طرف الباعث، - إعداد بطاقة قرض عقاري وإصدار مقرّر إسناد قرض عقاري في الغرض ينصّ على قيمة شراء الأرض موضوع القرض وقيمة عمليات التهيئة إن وجدت وقيمة القرض المصادق عليه والمسند لكل مكونة على حدة، - صرف القسط الأول من القرض عقاري المتعلق بإقتناء الأرض لفائدة الباعث من طرف البنك بعد ترسيم شرط فسخي لفائدة الدولة في الرسم العقاري للعقار مع ضرورة التنصيص على هذا الشرط بعقد شراء الأرض موضوع القرض العقاري، - صرف القسط الثاني من القرض العقاري والمتعلق بعمليات التهيئة طبقا للإجراءات المعمول بها. - في حالة عدم إنجاز الباعث للمشروع الفلاحي أو التفويت في الأرض الفلاحية موضوع القرض العقاري أو عدم التعاقد مع مرافق مختص في بعث المشاريع والتصرف في المستغلات الفلاحية لمدّة 4 سنوات من تاريخ شراء الأرض، يتمّ سحب إمتياز القرض العقاري بإلزام الباعث بإرجاع الجزء الذي لم يسدّد من أصل القرض مع إعادة إحتساب الفوائض المتعلقة به بعنوان المدّة المنقضية على أساس النسبة المطبقة على القروض البنكية طويلة المدى الجاري بها العمل في تاريخ إقرار إجراء السحب ودفع الفارق مقارنة مع النسبة التفاضلية للفائض البالغة 3 %.

• صندوق النهوض بقطاع الزيتون :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق النهوض بقطاع الزيتون كما يلي:

الهدف : تطوير وتنمية إنتاج الزيتون

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	382	121	232	-	-	-	-
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	1	-	-	-	-	-	-

يجدر الإشارة أنّ عدم تسجيل قيمة لمؤشرات الصندوق يرجع إلى تجميد تدخلاته وإقرار تمويلها على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري في إطار قانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016.

• صنـدوق تعويـض الأضـرار الفلاحيـة الناجمـة عـن الجوائـح الطبيعيـة :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية كما يلي:

الهدف : تطوير آليات الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
العدد الجملي للمكتتبين في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي	عدد	1840	2750	2348	2500	2800	3000	3200
نسبة المستغلات الفلاحية المستفيدة بتعويضات الصندوق من جملة المستغلات المتضرّرة	%	100(*)	99,5	92,8	100	100	100	100
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه الفلاحين المتضررين	%	100(*)	99,5	97,4	100	100	100	100

(*) تمّ تحيين إنجازات المؤشر على على إثر صرف التعويض لملف واحد بما قدره 7 أد خلال الموسم 2020 - 2021.

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير آليات الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية	العدد الجملي للمكتتبين في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي	مؤسسة "كتاما"	- توسيع تدخلات الصندوق ليشمل تغطية بعض الخضروات ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية على غرار البطاطا، الطماطم الفصلية، الفلفل، البصل الشتوي، البصل الصيفي، - إصدار إعلان للفلاحين بفتح باب الإكتتاب وآخر أجل للإكتتاب، - تنظيم أيام تكوينية وإعلامية وتحسيسية بالتعاون مع الأطراف المتدخلة (وزارة الفلاحة والموارد المائية، الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، المندوبيات الفلاحية، المجالس الجهوية للولايات) وإعداد الدعائم والنشريات وذلك للتعريف بالبرنامج لدى الفلاحين والمهنة، - دراسة مطالب الإكتتاب في الصندوق والتثبت في أنّ الأنشطة والمجالات المراد تغطيتها تندرج ضمن تدخلات الصندوق وفي إستيفاء المطالب للشروط المضبوطة بدليل الإجراءات، - رفض مطالب الإكتتاب الواردة خارج الآجال المضبوطة بدليل الإجراءات - تسليم المشتركين المقبولين عقد إشتراك يتضمن حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة وإجراءات وأسس التعويض، - إدراج المعطيات اللازمة بالنظام المعلوماتي وخاصة المعطيات المتعلقة بمعدل كلفة الإنتاج والمردود حسب الجهات ونوعية الإنتاج في مجال الزراعات الكبرى، - إستخلاص مساهمات المكتتبين وتحويلها لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة،
	نسبة المستغلات الفلاحية المستفيدة بتعويضات الصندوق من جملة المستغلات المتضرّرة	مؤسسة "كتاما"	- إعداد دليل إختبار ينظم عمليات الإختبار عند حصول الجوائح وعرضه على مصادقة اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - دراسة مطالب المصرّحين المتضرّرين والتثبت في إستجابتها لـ: * شروط الإنتفاع بتعويضات الصندوق المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزارة المالية * طبيعة الجوائح والأنشطة والمناطق المتضرّرة والمدّة الزمنية التي حصل فيها الضرر والتي تمّ إقرارها بمقتضى أمر حكومي

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه الفلاحين المتضررين		- تكليف خبراء لمعاينة الأضرار وفقا لدليل الإختبار، - إحتساب مبالغ التعويضات المستحقة بالإعتماد على تقارير تقييم الأضرار المتعلقة بملفات المتضرّرين والمساحات ووفقا لدليل الإجراءات، - إدراج تقارير الإختبارات بالنظام المعلوماتي لحفظها، - صرف التعويضات بناء على مقرّر تعويض جماعي ممضى من طرف الوزير المكلف بالقطاع الفلاحي والصيد البحري لفائدة المتضرّرين وذلك في حدود الموارد المتوفرة بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية، - عرض جميع الإشكاليات المتعلقة بالوضعية المالية للصندوق على اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - المساهمة في إقتراح الآليات الكفيلة بتطوير الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية، - القيام بتوظيف الموارد المتوفرة بالصندوق مع ضمان أفضل مردودية والمحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - تحويل فوائد التوظيفات لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية، - عرض برنامج الإستثمار المتعلق بتوظيف موارد الصندوق على مصادقة اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - موافاة وزارة المالية والكتابة القارة للجنة الوطنية للجوائح الطبيعية كل ثلاث أشهر بتقارير حول نشاط الصندوق تتضمن خاصة البيانات حول الإكتتابات وملفات التعويض تحت الدرس أو بصدد التعويض، - موافاة وزارة المالية بتقرير سنوي حول نشاط الصندوق والقوائم المالية المصادق عليها من طرف مراقبي الحسابات.

• الصندوق الوطني للضمان :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الوطني للضمان كما يلي:

هدف 1 : توسيع قاعدة المستفيدين بالقروض وتحسين حجم الإستثمارات المصرّح بها لضمان الصندوق

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
عدد قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد	2107	2098	3160	3400	3700	3900	4200
حجم قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق	أد	47006	57647	57587	51000	53000	55650	57000
عدد قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد	29480	30957	27799	37000	37500	39000	40000
حجم قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	أد	149275	165745	173521	160000	170000	180000	190000

هدف 2 : تحسين التصرّف المالي في آليات الضمان

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
عدد القروض الفلاحية المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	عدد	722	158	104	1012	800	950	1000
عدد القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق	عدد	915	733	1733	2000	2300	2500	3000
عدد المساهمات المنتفعة بضمان الصندوق	عدد	-	-	-	-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
توسيع قاعدة المستفيدين بالقروض وتحسين حجم الإستثمارات المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق حجم قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق عدد قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق حجم قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- العمل على التعريف بمزايا آليات الضمان والتنسيق بين مختلف مؤسسات التمويل في هذا المجال للرفع من حجم القروض المصرح بها لضمان الصندوق ودفع نسق بعث الإستثمارات المتعلقة بها - إستغلال منظومةالإكسترانات(Extranet) الموضوعة على الخطّ لفائدة مؤسسات التمويل (بنوك، مؤسسات إيجار مالي، شركات إستثمارذات رأس مال تنمية) قصد تقريب الخدمات منهم وتمكينهم من متابعة التمويلات التي تم قبولها للضمان (الموافقة المبدئية والنهائية وقائم التمويلات ...) وانجاز التغييرات اللازمة عن بعد وكذلك متابعة ملفاتهم من مرحلة التصريح إلى مرحلة التعويض النهائي - العمل على التعريف بالإجراءات الخاصة بمجال تدخل آليات الضمان وبالآجال المعتمدة في التعامل مع مؤسسات التمويل للتصريح بالتمويلات وذلك عملا بما ورد بدليل الإجراءات الذي تم صياغته على أساس الإتفاقيات المبرمة بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان
تحسين التصرف المالي في آليات الضمان	عدد القروض الفلاحية المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	الشركة التونسية للضمان	- تجميع مطالب الضمان المقدّمة من طرف البنوك وتخزينها بقاعدة البيانات الخاصة بها، - دراسة مطالب الضمان والتثبّت في الوثائق المكوّنة لها وأساسا: * شهادة مسلّمة من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مرجع النظر الترابي بعد معاينة المساحات المتضرّرة، * قرار جدولة القروض المصرّح بها لضمان الصندوق تأخذ بعين الإعتبار نسبة الضرر الحاصل والحالة المالية للمدين، * جدول إستخلاص القروض المعاد جدولتها. - تعليق النظر في مطالب الضمان التي لا تتضمّن أحد الوثائق آنفة الذكر، - التثبّت إن تمّ التصريح فعلا بالقروض الأصلية، - مخاطبة البنوك قصد:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
			* رفع التحفظات المتعلقة بعدم تطابق المعطيات بالوثائق المقدّمة مع المعطيات المذكورة بتصاريح القروض، * مراجعة قرار جدولة القروض المصرّح بها لضمان الصندوق في صورة تضمّن القرار فوائض إعادة الجدولة (يستوجب أن يتضّمن قرار الجدولة مبلغ القروض المعاد جدولتها فقط مع إلغاء الفوائض الناجمة عنها)، - التثبّت في توفّر الشروط اللازمة لجدولة القروض المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي، - إعلام البنوك بمآل مطالبهم - دفع الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية إلى البنوك طبقا لجداول إستخلاص القروض المعاد جدولتها ولمدّة لا تتجاوز 5 سنوات.
	عدد القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق عدد المساهمات المنتفعة بضمان الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- دراسة مطالب التصريح بالقروض أو المساهمات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل وتقييم الوثائق والمستندات المكونة للمطالب خاصة دراسة الجدوى ومخطط الأعمال المقدمة من طرف الباعث وأية وثائق أخرى يقدمها إلى مؤسسة التمويل قصد الحصول على التمويلات (قرض أو مساهمة في رأس المال) كالتصريح بالإستثمار أو مقرر إسناد الإمتياز أو مكان الإنتصاب... وأية مستندات أخرى من شأنها أن تسهل دراسة مطلب الضمان. - مطالبة مؤسسات التمويل بتقديم الوثائق المثبتة لقيمة الإستثمار النهائي (عقود القروض ومعاهدات حاملي الأسهم وجداول سداد القروض والمساهمات) في أجل لا يتعدى 3 أشهر من تاريخ صرف القرض وذلك للتأكد من عدم تجاوز السقف المحدّد لتدخلات صندوق الضمان -النظر في إستجابة مطالب التصريح المقدمة من طرف مؤسسات التمويل لشروط الإنتفاع بالضمان وإعلامهم بمآلها - تحيين قاعدة البيانات بإدراج المعطيات المتعلقة بالإستثمارات المصرح بها لضمان الصندوق من حيث طبيعة النشاط وقيمة الإستثمار ومبلغ القرض وعدد مواطن الشغل التي تم إحداثها والتاريخ الفعلي للدخول حيّز النشاط - متابعة القروض التي حلّ أجلها والتعرف على مآلها وتقييم المخاطر المتعلقة بها بالتنسيق مع مؤسسات التمويل وذلك لتكوين المدّخرات الضرورية - عقد إجتماعات مع مؤسسات التمويل للنظر في تقدم الإجراءات القضائية بخصوص الملفات التي هي في طور النزاع والملفات التي دخلت طور التسوية القضائية - دراسة مطالب التعويض النهائي المقدمة من قبل مؤسسات التمويل والتثبت في الوثائق المصاحبة (عقد القرض، جدول الخلاص، الحكم القضائي، الإجراءات التنفيذية بالنسبة للقروض البنكية، الوثائق المتعلقة بتصفية الشركة بالنسبة لمساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية) - تفعيل التعويض النهائي بعد التثبت في شهادة العجز النهائي عن التسديد وفي وضعية الضمانات العينية والشخصية المصرح بها.

• صندوق تغطية مخاطر الصرف :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق تغطية مخاطر الصرف كما يلي:

الهدف : تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر الصرف الحاصلة للبنوك والمؤسسات المالية عند تسديدها لقروضها الخارجية.

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق	أد	2630110	1942254	1361586	1200000	1000000	900000	750000
نسبة تغطية مساهمات البنوك والمؤسسات المالية لخسائر الصرف	%	81,4	103,7	92,6	91,0	90,0	88,0	86,0

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر الصرف الحاصلة للبنوك والمؤسسات المالية عند تسديدها لقروضها الخارجية.	مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تجميع مطالب التغطية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتثبت من تضمّنها للوثائق المستوجبة (نسخة من إتفاقية القرض والشروط المالية والنسب المتعلقة بتسديده) - إحالة مطالب التغطية للجنة صندوق ضمان مخاطر الصرف لدراستها وضبط نسب تغطية الصندوق ونسب مساهمة البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة لكل قرض - إعلام البنوك والمؤسسات المالية بمآل مطالبهم وبنسب تغطية الصندوق للقروض ونسب مساهمتهم للإنتفاع بتدخلاته
	نسبة تغطية مساهمات البنوك والمؤسسات المالية لخسائر الصرف	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- مطالبة البنوك بكشف شهري حول السحوبات المنجزة خلال الشهر المنقضي ونسخة من قرار تحويل المبالغ المسدّدة ونسخة من عقد الصرف لبيع العملات الأجنبية وجدول الإهلاكات للقرض - إحتساب المساهمات الواجب تسديدها للصندوق من طرف البنوك والمؤسسات المالية عند حلول آجال تسديد أقساط القروض الخارجية - إحتساب التغيير في سعر الصرف الواجب تغطيته من طرف الصندوق في تاريخ حلول أجل تسديد القسط من القرض - توظيف وإستخلاص خطايا تأخير ضدّ البنوك التي سجّلت تأخير في إحالة مستحقات الصندوق في آجالها، - تسديد خطايا التأخير المستوجبة على الصندوق عند القيام بتأخير في صرف تغطية القروض الخارجية لفائدة البنوك والمؤسسات المالية - النظر في ضبط سياسة ناجعة لتوظيف موارد الصندوق بالتنسيق مع لجنة صندوق ضمان مخاطر الصرف - إقتراح التدابير والحلول لتمويل عجز الصندوق

• صندوق ضمان المؤمن لهم :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق كما يلي:

هدف 1 : حماية المؤمن لهم من عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	13939	13942	13949	13944	13955	13957	13960
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤمن لهم	%	52,3	52,8	53,2	53,5	53,7	53,9	54,1

هدف 2 : جبر الأضرار المادية التي لحقت المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد والمؤسسات المتضررة من الفيضانات

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الاضطرابات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	695	695	695	695	695	695	695
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد	%	97	97	97	97	97	97	97
العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	152	163	168	168	169	169	169
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الفيضانات	%	99	99,3	99,9	99,9	99,9	99,9	99,9

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025 :

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
حماية المؤمن لهم من عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم	العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	- تسجيل مطالب التعويض الواردة على الصندوق حسب تاريخ وصولها بدفتر مرقم ومؤشر عليه بصفة قانونية، - التثبت من تضمّن مطالب التعويض لجميع الوثائق المستوجبة، - دراسة مطالب التعويض من طرف الشركة المسيّرة للصندوق وتقديم مقترحات بشأنها وإحالتها إلى اللجنة الفنية - إبداء الرأي في مطالب التعويض من طرف اللجنة الفنية وتضمين مقترحاتها ضمن محضر جلسة ممضى من طرف أعضاء اللجنة الحاضرين، - عرض مطالب التعويض على لجنة ضمان المؤمن لهم مصحوبة بمقترحات الشركة المسيّرة للصندوق ورأي اللجنة الفنية
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤمن لهم	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	- تكليف محامين لتمثيل الصندوق لدى سائر المحاكم، - إحتساب التعويضات بالنسبة للملفات التي صدر بشأنها أحكام قضائية باتة والملفات المتضمنة لأحكام قضائية باتة بالغرم الوقتي على أساس النسب المنصوص عليها بدليل الإجراءات، - تسديد مبالغ التعويضات المستحقة مباشرة لحساب المؤمن لهم والمستفيدين بعقود التأمين أو لورثته في حالة وفاة المستفيد من التعويض، - مواصلة إجراءات التقاضي وإرجاء صرف التعويضات في صورة عدم صدور حكم قضائي نهائي، - متابعة تنفيذ إتفاقيات إعادة التأمين وعرض الملفات التي تدخل في إطار إعادة التأمين على لجنة فنية لدراستها وتقديم مقترحات بشأنها إلى لجنة ضمان المؤمن لهم، - إعداد كشف كل ثلاثة أشهر حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق (التعويضات المستحقة حسب طبيعة الأضرار، أتعاب المحامين...) وإحالته إلى لجنة ضمان المؤمن لهم، - موافاة وزارة المالية بتقرير مفصل حول العمليات المنجزة يتضمن خاصة: * مبالغ التعويضات الممنوحة * توزيع التعويضات حسب أصناف التأمين وحسب أنواع الأضرار المادية والبدنية * مطالب التعويض في إنتظار التسوية * الموازنة السنوية للصندوق * المداخيل والمصاريف * الميزانية التقديرية للصندوق
جبر الأضرار المادية التي لحقت المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد والمؤسسات المتضررة من الفيضانات	العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الاضطرابات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تسجيل مطالب التعويض الواردة على الصندوق بدفتر خاص حسب تاريخ وصولها، - تجميع مطالب التعويض والتثبت من تضمّنها لجميع الوثائق المستوجبة - مراسلة المؤسسات المتضررة لطلب استكمال الملف في صورة عدم توفر كافة الوثائق المستوجبة - عرض مطالب التعويض المقبولة والمستوفية للوثائق المستوجبة على اللجنة الفنية - دراسة الملفات من طرف اللجنة الفنية والتثبت من إستجابتها لشروط الإنتفاع بتدخل الصندوق وإبداء الرأي فيها وتضمين مقترحاتها ضمن جدول ممضى من كافة أعضاء اللجنة الحاضرين - إحالة مقترحات اللجنة الفنية على لجنة ضمان المؤمن لهم المكلفة بالنظر في مطالب التعويض بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقد تأمين: - إحتساب مبلغ التعويض المستحق بإعتماد: * تقرير الإختبار العدلي المقدّم من طرف المؤسسة المتضررة * أو بعد إجراء إختبار مضادّ لتقرير الإختبار المقدّم من طرف المؤسسة المتضررة وذلك بناء على طلب من اللجنة الفنية
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
			- أو بعد تعيين خبير ثالث لإحتساب مبلغ التعويض المستحق في صورة إعتراض المؤسسة المتضررة على نتائج الإختبار المنجز بطلب من اللجنة الفنية - أو بعد تعيين خبير من ضمن قائمة الخبراء المسجلين لدى الجمعية المهنية لشركات التأمين في صورة عدم تقديم المؤسسة المتضررة لتقرير الإختبار العدلي **بالنسبة للمؤسسات المكتتبة لعقد تأمين:** - إحتساب مبلغ التعويض المستحق بالإعتماد وجوبا على تقرير الإختبار العدلي المنجز بطلب من مؤسسة التأمين، - صرف منح التغطية التكميلية المستوجبة وذلك بعد: * التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين وتعويضها للمؤسسة المتضررة وفقا لسقف التعويض المنصوص عليه بعقد التأمين * أو عدم التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين ودون وجود منازعة حول إستحقاق المؤسسة المتضررة لمبلغ التعويض وإصدارها لشهادة متضمنة لمبلغ التعويض المستحق - إرجاء صرف التعويضات في صورة وجود خلاف بين المؤسسة المتضررة ومؤسسة التأمين حول مبالغ التعويض المستحقة أو نتيجة الإختبار، إلى حين فضّ النزاع القائم وتحديد مبلغ التعويض المتكفل به من قبل شركة التأمين - تسديد مبالغ التعويض المستحقة لفائدة المؤسسة المتضررة بواسطة التحويل البنكي مقابل إمضاءها إلتزام بعدم منازعة الصندوق في مبلغ التعويض، - القيام بعمليات رقابة ميدانية للتأكد من شروع المؤسسة المنتفعة بالتعويض في القيام بإصلاح الأضرار المعنية بالتعويضات أو مطالبة المؤسسة المنتفعة بالتعويضات بالوثائق المثبتة لإصلاح الأضرار. - إعداد كشف كل ثلاثة أشهر حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق وإحالته إلى لجنة ضمان المؤمن لهم يتضمن خاصة: * مبالغ التعويضات الممنوحة حسب كل مؤسسة منتفعة، * قائمة الخبراء ومصاريف الإختبار المسدّدة
	العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تجميع مطالب التعويض الواردة على مؤسسة التأمين المتصرّفة في الصندوق والتثبت من تضمّنها لجميع الوثائق المستوجبة، - مراسلة المؤسسات المتضررة لطلب استكمال الملف في صورة عدم توفر كافة الوثائق المستوجبة، - عرض مطالب التعويض المقبولة والمستوفية للوثائق المستوجبة على اللجنة المحدثة للغرض، - دراسة الملفات من طرف اللجنة والتثبت من إستجابتها لشروط الإنتفاع بتعويضات الصندوق ومن مبالغ التعويضات المستحقة، - إعلام المؤسسات بمآل مطالبهم. - تكليف خبراء لإنجاز إختبار تقييم الأضرار التي لحقت بالمؤسسات الإقتصادية، - إحتساب سقف التعويض المستحق بالإعتماد على تقرير الإختبار المنجز، **بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقد تأمين:** - تسديد مبالغ التعويض المستحقة لفائدة المؤسسة المتضررة. **بالنسبة للمؤسسات المكتتبة لعقد تأمين:** - تسديد مبالغ التغطية التكميلية المستوجبة وذلك بعد التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين وتعويضها للمؤسسة المتضررة وفقا لسقف التعويض المنصوص عليه بعقد التأمين، - إعداد كشف حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق يتضمن خاصة: * مبالغ التعويضات الممنوحة حسب كل مؤسسة منتفعة، * قائمة الخبراء ومصاريف الإختبار المسدّدة
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الفيضانات		

• صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار كما يلي:

الهدف : تطوير آليات ضمان القروض السكنية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	أد	-	-	-	-	10000	30000	40000
عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	عدد	-	-	-	-	-	-	-
مبالغ توظيفات موارد الصندوق	أد	-	-	-	1000	1200	4200	4800

ورغم توقع عدم تسجيل نفقات للصندوق سنة 2025، إلاّ أنّ الهياكل المكلفة بتسيير الصندوق مطالبة بإنجاز الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير آليات ضمان القروض السكنية	مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	الشركة التونسية للضمان	- تنظيم أيام تكوينية وإعلامية وتحسيسية بالتعاون مع البنك الدولي لفائدة البنوك وإعداد النشريات وذلك للتعريف بالبرنامج لدى الأسر والبنوك، - إبرام إتفاقيات ثنائية مع بقية البنوك للإنخراط في الصندوق تتضمّن الشروط العامة للضمان وشروط الإنتفاع بضمان الصندوق، - إستغلال التطبيقة الإعلامية الموضوعة على الخطّ لفائدة البنوك المنخرطة في الصندوق قصد تمكينهم من متابعة ملفاتهم من مرحلة التصريح إلى مرحلة التعويض النهائي، - التثبت في التصاريح بالقروض السكنية المقدّمة من طرف البنوك إن وجدت ودراستها حسب الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزير المالية والإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك، - إعلام البنوك بمآل تصاريحهم، - إستخلاص مساهمات المنتفعين بالقروض السكنية وتحويلها لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة،
	عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- إحتساب سقف تفعيل الضمان لكل بنك وذلك على أساس نسبة مبالغ تفعيل الضمان من جملة التمويلات المصرّح بها والتي تمّ قبولها للضمان، - ضبط سقف تفعيل الضمان بالإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك بعد المصادقة عليه من قبل وزير المالية، - متابعة القروض السكنية التي حلّ أجلها والتعرف على مآلها وتقييم المخاطر المتعلقة بها لتكوين المدخرات الضرورية، - التثبت في إستجابة مطالب تفعيل الضمان المقدمة من طرف البنوك لشروط وإجراءات الإنتفاع بضمان الصندوق المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزير المالية وللإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك، - عقد إجتماعات مع البنوك للنظر في تقدّم الإجراءات القضائية لإستخلاص القروض، - صرف التعويضات النهائية لفائدة البنوك بعد التثبت في قيام البنك بإستيفاء جميع الإجراءات القانونية الجاري بها العمل قصد إستخلاص القروض وبعد تفعيل الضمانات البنكية موضوع القرض،

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	مبالغ توظيفات موارد الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- تحويل كلّ الموارد الراجعة للصندوق لحسابه المفتوح بالخزينة العامة للبلاد التونسية، - فتح حساب بنكي قصد إستخلاص مساهمات المنتفعين بالقروض السكنية الراجعة للصندوق وتحويلها إلى حساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة، - إسترجاع المبالغ المدفوعة للبنوك بعنوان تحمّل نسبة من القروض غير المستخلصة في صورة توقف الإجراءات القضائية لإستخلاص القروض المذكورة أو ثبوت عدم قيام البنك بالإجراءات اللازمة للإستخلاص، - طلب فتح الإعتمادات المرصودة على ميزانية الدولة بعد موافاة وزارة المالية بكشف لميزانية الصندوق للسنة الموالية يتضمن تقديرات موارده وإلتزاماته ودفوعاته والتوازن المالي للصندوق على مدى 5 سنوات، - ضبط تعهدات الصندوق ومستحقاته المالية قصد المحافظة على توازناته المالية، - توظيف الموارد المتوفرة بالصندوق حسب قواعد تضمن سلامتها مع المحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - تقييم مردودية التوظيفات والعمل على تطويرها.

• صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية كما يلي:

الهدف : محافظة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على نشاطها وديمومتها وطاقتها التشغيلية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان إلى موفى السنة	عدد	1	1	2	2	2	3	5
نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان	%	55,8	55,8	60,7	60,7	60,7	62,5	64,0
العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان بقية الآليات إلى موفى السنة	عدد	103	114 (*)	113 (**)	113	113	113	113
العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة إلى موفى السنة	عدد	2196	2196	2040 (***)	2040	2040	2040	2040
نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان بقية الآليات	%	95,9	96,8	97,9	98,3	99,6	100,0	100,0

(*) بما في ذلك 10 مؤسسات تحصّلت على قسط من مستحقات برنامج إعادة الهيكلة. غير أنّ العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق قابل للإنخفاض وفقا لمدى تقدّم الـ10 مؤسسات المذكورة في إنجاز برنامج إعادة الهيكلة.

(**) بما في ذلك 8 مؤسسات تحصّلت على قسط من مستحقات برنامج إعادة الهيكلة.

(***) أرقام وقتية في إنتظار ضبط الأرقام النهائية عند ختم برنامج الصندوق.

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
محافظة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على نشاطها وديمومتها وطاقتها التشغيلية	العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان إلى موفى السنة	الشركة التونسية للضمان	- قبول مطالب الإنخراط في الآلية والتي تتقدم بها البنوك أو شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية أو شركات التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف وفقا لأحكام الإتفاقية المبرمة بين الوزارة المكلفة بالمالية والشركة التونسية للضمان وللشروط والإجراءات التي تحددها الشركة التونسية للضمان والتي يتمّ إعلامهم بها، - إستخلاص مساهمة المستفيدين بالتمويلات المسندة في إطار برنامج إعادة الهيكلة وذلك حسب النسب المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة بين الوزارة المكلفة بالمالية والشركة التونسية للضمان، - دراسة مطالب مؤسسات القرض الرامية إلى إستعمال ضمان "آلية الضمان" بعنوان إعادة تمويل النصف وتحمّل الفوائد بعنوان النصف الآخر من نسبة المبالغ غير المستخلصة من القروض وتحمّل نسبة من القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع وتحمّل قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي للقروض، - المصادقة على مطلب إستعمال ضمان "آلية الضمان" ودفع تسبقات بعنوان المبالغ غير القابلة للإستخلاص لمؤسسات القرض وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصندوق المشترك للتوظيف، - دفع الفوائد بعنوان النصف الآخر من المبالغ غير القابلة للإستخلاص، - متابعة تقدم الإجراءات القضائية للإستخلاص وتفعيل الضمانات العينية والشخصية المصرح بها، - دفع بقية المبالغ المستحقة بعنوان ضمان أصل القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع بعد تقديم شهادة في العجز النهائي للمؤسسة المقترضة عن تسديد ديونها، - تسديد المبالغ المحمولة على الصندوق بعنوان قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي، - إسترجاع المبالغ الراجعة للصندوق والمدفوعة في شكل تسبيقات إلى مؤسسات القرض وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصندوق المشترك للتوظيف عند عدم تقديم شهادة في العجز النهائي للمؤسسة المقترضة عن تسديد ديونها، - إستخلاص العمولات الراجعة للشركة التونسية للضمان حسب المبالغ المضبوطة بالتقارير السنوية لمراقب الحسابات وبعد أخذ موافقة الوزارة المكلفة بالمالية، - توظيف الموارد المتوفرة بالصندوق حسب سياسة ناجعة تضمن المحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - موافاة الوزارة المكلفة بالمالية بتقرير سنوي حول نشاط "آلية الضمان" مع بيان خاصة موارد الآلية وإلتزاماتها ودفوعاتها مبوبة حسب أصناف تدخلاتها.
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان بقية الآليات إلى موفى السنة	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق ومتابعة تقدمّ إنجاز برنامج إعادة الهيكلة ومواصلة صرف المستحقات المتعلقة به بعنوان الآليات التالية: **آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة:** - متابعة تنفيذ مختلف مكونات برنامج إعادة الهيكلة من طرف الخبير المختص وإعداد تقارير بخصوص مسار تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، - دراسة تقارير المتابعة التي ينجزها الخبير من طرف اللجان الجهوية وإعلام لجنة تسيير الصندوق بمختلف التطورات التي تشهدها عملية تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، - مصادقة لجنة تسيير الصندوق على تقارير المتابعة المعدة من طرف الخبراء، - تسديد أتعاب الخبراء، - إعداد تقرير سنوي من طرف لجنة تسيير الصندوق حول تقدّم إنجاز البرنامج وإحالته إلى الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة، - إحصاء عدد المؤسسات التي تمكنت من تجاوز صعوباتها المالية والإقتصادية على ضوء تقارير المتابعة المعدة من طرف الخبراء أو من خلال عمليات المتابعة التي تنجزها المكاتب الجهوية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. **آلية تدعيم الأموال الذاتية:** - متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الذي تنجزه شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية ومدى إلتزامها بالحوكمة الرشيدة وإحكام التصرّف المالي وعدم الحياد عن الأهداف، - تحويل الإعتمادات في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية إلى كلّ شركات الإستثمار المعنية حسب نسق إستهلاك الإعتمادات المتوفرة لديها وتقدم تدخلاتها وذلك في حدود سقف الإعتمادات المخصّصة لكل شركة. - ضبطت قائمة شركات الإستثمار المعنية بالبرنامج كما يلي: * شركة التنمية والإستثمار للشمال الغربي، * شركة التنمية والإستثمار للجنوب، * شركة الإستثمار والتنمية للوسط الغربي، * صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية، * شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين، * شركة التنمية الاقتصادية بسيدي بوزيد. - متابعة إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية، - الترخيص لشركات الإستثمار في سحب العمولات الراجعة لها من الحساب الخاص بهذه الآلية المفتوح لديها، - الترخيص لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في سحب العمولات الراجعة له بعنوان هذه الآلية بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. **آلية القروض:** - إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية والقيام بالتتبعات القضائية اللازمة، - صرف العمولات الراجعة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. - صرف المستحقات المتعلقة بهذه الآلية ومتابعة إستعمالها وذلك بعد التأكد من: * بالنسبة لجدولة الديون: - التأكد من حصول المؤسسة على جميع الموافقات على إعادة الجدولة من كل الأطراف المتدخلة (مؤسسات مالية، مصالح الجباية، مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الدائنين، البنوك، شركات الإستثمار...)،

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة إلى موفى السنة		- التنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة في مسألة تحاصص الضمانات، * بالنسبة للقروض متوسطة المدى: - التأكد من سلامة الوضعية المالية للمؤسسة (بعد إعادة جدولة ديونها) وللباعث (بعد خلاص الديون العاجلة وما تعلق به من ديون شخصية) وذلك بالإعتماد على المنظومة المعلوماتية لمركزية المخاطر التابعة للبنك المركزي، **آلية قروض المساهمة:** - صرف المستحقات المتعلقة بهذه الآلية ومتابعة إستعمالها وذلك بعد: * التثبت من عدم وجود ديون متخلدة بذمة الباعث بصفة شخصية وذلك بإعتماد المنظومة المعلوماتية لمركزية المخاطر التابعة للبنك المركزي أو التأكد من تمكّن الباعث من إبرام إتفاقيات تسوية مع الدائنين، * التأكد من عقد الجلسات الخارقة للعادة لمجالس إدارة المؤسسات للموافقة على الترفيع في رأس المال، - إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية والقيام بالتتبعات القضائية اللازمة، - صرف العمولات الراجعة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة، - تحويل الإعتمادات المستخلصة في إطار الصندوق بعنوان جميع الآليات لفائدة ميزانية الدولة، - موافاة الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة بكشوفات كل ثلاثة أشهر للتمويلات المسندة والإستخلاصات المنجزة في إطار كلّ آلية.
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان بقية الآليات		

• صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية كما يلي:

هدف 1 : تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية قصد مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء البلديات (*)	%	45,8	42,2	49,6	50,0	50,0	52,0	54,0
نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء المجالس الجهوية (*)	%	56,7	26,8	36,1	37,0	37,0	40,0	43,0

(*) تحتسب الأعباء على أساس جملة النفقات دون إعتبار النفقات المسدّدة على الإعتمادات المحالة وعلى موارد أموال المشاركة.

هدف 2 : تحقيق التسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والحدّ من التفاوت بينها

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027
عدد البلديات التي يتجاوز نصيب الساكن فيها من جملة مواردها المعدل الوطني (**)	عدد	136	125	125	130	135	138	140

(**) نصيب الساكن من جملة موارد البلدية = جملة موارد البلدية (عنوان أول وثاني) /عدد سكان البلدية (لمعرفة عدد السكان حسب البلدية، تمّ إعتماد إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لسنة 2020 بالنسبة لقيمة المؤشر لسنة 2021 في حين تمّ إعتماد تقديرات المعهد لغرّة جانفي 2022 بالنسبة لقيمة المؤشر لسنة 2022)

المعدل الوطني = الجملة العامة لموارد البلديات/العدد الجملي للسكان

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية قصد مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء البلديات	الهيئة العليا للمالية المحلية	- تقدير الموارد المالية الممكن إحالتها للجماعات المحلية ضمن مشروع ميزانية الدولة على أساس حاجيات تمويل مدروسة ومقاييس توزيع موضوعية وشفافة، - إعداد دراسة مسبقة حول الكلفة التقديرية لتحويل الإختصاصات أو توزيعها بالتنسيق مع المصالح المركزية، - القيام بالتحاليل المالية لمختلف الجماعات المحلية بناء على القوائم المالية للجماعات المحلية المحالة إليها، - تطوير نظام معلوماتي مندمج لتشبيك كافة الجماعات المحلية قصد توفير معطيات دقيقة وشاملة ومؤشرات مالية وإحصائية ذات بعد جهوي ومحلي ذات مصداقية، - تحليل المعطيات المالية وتقييم مدى نجاعة مختلف الموارد المحلية، - إعداد إستشارة وطنية حول سبل تطوير المالية المحلية بما في ذلك الموارد الذاتية المحلية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون المحلية، - إعداد وثيقة مرجعية تتضمن مخرجات الإستشارة الوطنية، - إعداد تقرير حول الحلول العملية لتطوير موارد الجماعات المحلية وآليات التحكّم في نفقاتها وحسن توظيفها بما يرتقي بأدائها في تسيير المصالح المحلية وتنمية المناطق الراجعة لها بالنظر، - إعداد دراسة تشخيص إشكاليات ضبط وجرد وحصر الأملاك العقارية للجماعات المحلية العامة والخاصة وإقتراح سبل تثمينها وذلك بالإستعانة بخبراء في التصرّف البلدي، - إقتراح منهجية جديدة لإعداد المخططات التنموية المحلية بالإستعانة بخبراء في التخطيط الإستراتيجي والتخطيط المحلي، - النظر في حجم التأجير العمومي للجماعات المحلية، - متابعة مديونية الجماعات المحلية، - تعيين خبراء في الجباية المحلية قصد: * إعداد تشخيص معمّق للجباية المحلية، * إعداد دراسة لتطوّر الجباية المحلية على إثر تطوّر النظام اللامركزي، * صياغة التصوّر العام والأحكام الجبائية الجديدة في إتجاه إرساء منظومة جبائية محلية أكثر عدالة تضمن التناسب بين الأعباء والإمكانيات. - القيام بالدرسات التقييمية والإستشرافية المتعلقة بالمالية المحلية وذلك بصفة دورية كلّ ثلاث سنوات، - تركيز نظام رقابة داخلية في إطار منظومة تصرّف في الميزانية حسب الأهداف تساعد على تحسين مؤشرات التوازن المالي والتصرّف وترشيد النفقات ولا سيّما نفقات التأجير والمديونية.
	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء المجالس الجهوية		
تحقيق التسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والحدّ من التفاوت بينها	عدد البلديات التي لا يتجاوز نصيب الساكن فيها من جملة مواردها المعدل الوطني	الهيئة العليا للمالية المحلية	- مواصلة تنفيذ الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية خاصة المتعلقة بتركيز مؤسسات اللامركزية (المجلس الوطني للجهات والأقاليم، المجلس الأعلى للجماعات المحلية)، - إعداد تصوّر لآلية ومقاييس توزيع إعتمادات التسوية والتعديل، - ضبط قائمة الجماعات المحلية المعنية ببرنامج تحقيق التوازن المالي من طرف المجلس الأعلى للجماعات المحلية وذلك حسب المعطيات المتوفرة لدى الهيئة، - متابعة تنفيذ توزيع المنابات الراجعة لكل جماعة محلية من مال الصندوق وإقتراح التعديلات اللازمة عند الإقتضاء، - القيام بدراسات تقييمية دورية حول مخصّصات الموارد المالية المحلية وتوزيعها على أساس تطوّر مؤشر الإستقلالية المالية لكلّ جماعة محلية وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية، - وضع إجراءات لتصحيح آثار الفوارق التنموية بين الجماعات المحلية، - إعداد إستشارة وطنية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية حول آليات تقليص التفاوت بين الجماعات المحلية ومقاييس توزيع الموارد بينها، - تطوير آليات مستحدثة لتقليص التفاوت بين الجماعات المحلية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية على غرار تركيز نظام محاسبة الكلفة بالجماعات المحلية وإعداد دراسة حول توزيع الموارد على أساس قاعدة الكلفة.

• صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص :

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كما يلي:

الهدف : تنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع العمومية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2024	التقديرات		
		2021	2022	2023		2025	2026	2027
عدد الدراسات المموّلة على موارد الصندوق للمشاريع المزمع إنجازها في إطار الشراكة	عدد	-	-	-	-	10	15	20
عدد عمليات المساندة والمرافقة المسداة للهياكل العمومية والمموّلة على موارد الصندوق	عدد	-	-	-	-	6	8	9
عدد مشاريع الشراكة المنتفعة بتدخلات الصندوق	عدد	-	-	-	-	10	15	20
نسبة تغطية تعهدات الصندوق	%	-	-	-	-	100	100	100

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2025:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع العمومية	عدد الدراسات المموّلة على موارد الصندوق للمشاريع المزمع إنجازها في إطار الشراكة	الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	- قبول مطالب المساعدة الفنية المقدّمة من مختلف الهياكل العمومية (الإدارات العمومية، الجماعات المحلية، المؤسسات والمنشآت العمومية) والمتعلقة بالمشاريع المبرمجة في إطار عقود شراكة، - التثبت في الوثائق المصاحبة لكلّ مشروع خاصة المعطيات المتعلقة بـ: * تصنيف المشروع ونشاطه (صناعي، فلاحي، تجاري، خدماتي...)، * تحديد موقع المشروع، * تحديد الخبرة والمؤهلات المطلوبة للشريك الخاص، * تحديد الشكل والنظام القانوني للشركة المتصرفة في المشروع (شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة مدرجة بالسوق المالية، مشروع فردي...)، * تحديد الرخص والتصاريح والجهة المعنية بإصدارها وتكلفتها والوقت اللازم لإستلامها لبدء المشروع، * تحديد المواصفات والأهداف المنتظرة من المشروع، * معطيات أخرى مفيدة لدراسة المشروع المزمع إنجازه في إطار عقود شراكة. - دراسة مقبولية مطالب المساعدة الفنية والبتّ في المشاريع المقدّمة من مختلفة الهياكل العمومية وبحث جدوى تنفيذها بنظام الشراكة وعرضها على لجنة إدارة الصندوق لإبداء الرأي فيها وحول الحاجة إلى دعم فني من الصندوق للتعاقد مع خبراء ومكاتب دراسات قصد مساندة ومرافقة الهياكل العمومية في: * التحديد الدقيق لحاجيات الإستثمار وإعداد الدراسات الأولية للمشروع (الدراسة المسبقة والدراسة التقييمية للآثار المالية والتأثيرات البيئية والإجتماعية)، * إختيار الشريك الخاص والتفاوض الناجع معه، * إعداد وإبرام عقد الشراكة.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد عمليات المساندة والمرافقة المسداة للهياكل العمومية والمموّلة على موارد الصندوق	الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	تتضمن الدراسة المسبقة للمشروع تقدير للكلفة الإجمالية والمردودية الاقتصادية للمشروع حسب مختلف الصيغ الممكن إعتمادها لإنجازه والهيكلة المالية بالإضافة إلى دراسة مختلف الجوانب القانونية والفنية والإجتماعية والإقتصادية. وتتضمن الدراسات التقييمية للآثار المالية والتأثيرات البيئية والإجتماعية ضبط للكلفة النهائية للمشروع وللآتاوات الثانوية إن وجدت وللمقابل المحتمل الذي سيتولى الشخص العمومي دفعه إلى الشريك الخاص وتقدير جملي لعملية التحيين على أساس الفترات والنسب المعتمدة وتقدير للقيمة المحيّنة الصافية للنفقات المحمولة على الشخص العمومي بعنوان كل صيغة تعاقدية. ويتضمن عقد الشراكة خاصة : موضوع العقد، أطراف العقد، مدة العقد، الكلفة الإجمالية للعقد، آجال إنجاز المشروع، كيفية تقاسم المخاطر بين الشخص العمومي والشريك الخاص، شروط ضمان توازن العقد في حالة القوة القاهرة والظروف الطارئة، حقوق والتزامات المتعاقدين، صيغ تنفيذ المشروع ووضعه حيز الاستغلال، صيغ تمويل المشروع، أهداف النجاعة المحمولة على الشريك الخاص وطرق تحديدها وكيفية مراقبتها، متطلبات الجودة بعنوان الخدمات المسداة وتشغيل المعدات والتجهيزات والأصول اللامادية موضوع العقد، طرق ضبط المقابل الذي يتقاضاه الشريك الخاص من الشخص العمومي مع ربطه بأهداف النجاعة، ضبط المقابل المرخص للشريك الخاص في استخلاصه من مستعملي المرفق العمومي وذلك إذا تضمن عقد الشراكة ترخيصا في استغلال بعض الخدمات أو المنشآت المرتبطة بالمشروع بصفة ثانوية، طرق مراقبة الشخص العمومي ومتابعته لتنفيذ العقد وخاصة تحقيق الأهداف المتعلقة بالجودة، عقود التأمين الواجب إبرامها، إجراءات اللجوء إلى المناولة، النظام القانوني للممتلكات والتأمينات والضمانات خلال مدة العقد وعند نهايته، إجراءات تعديل العقد أثناء تنفيذه، شروط تأمين استمرارية توفير الخدمة موضوع العقد في صورة فسخه، ضبط العقوبات والخطايا وكيفية دفعها، حالات إنهاء العقد قبل حلول أجله وشروطها وإجراءاتها وما يترتب عنها من إحالة وحلول، طرق فض النزاعات. - القيام بالإعلان عن إستشارات لإختيار خبراء أو مكاتب دراسات في كلّ مجال إختصاص يتطلبه المشروع وإختيار العارض على أساس العرض المالي الأقل ثمنا وتطابقه مع العناصرالمرجعية الواردة بكراس الشروط، - إبداء الرأي في الدراسة المسبقة المنجزة للمشروع وإحالة الدراسة التقييمية للآثار المالية لوزارة المالية لإبداء الرأي، - إبرام إتفاقية المساعدة الفنية مع الهيكل العمومي المعني في صورة الموافقة على إسناد الدعم الفني للمشروع المقترح إنجازه في إطار الشراكة، - متابعة تنفيذ المشاريع المنجزة في إطارالشراكة ومراقبة مدى إحترام الخبراء المتعاقدين للمهام المناطة بعهدتهم، - دراسة تقارير المتابعة التي يعدّها الخبراء وإعلام الجهات المعنية بمختلف التطوّرات والصعوبات والعراقيل التي يشهدها إنجاز المشروع، - تسديد أتعاب الخبراء، - إعداد تقرير سنوي حول تقدّم إنجاز مشاريع الشراكة، - تطوير نظام معلوماتي مندمج يضمّ كافة الأطراف المتدخلة في مجال الشراكة لتوفير المعطيات الإحصائية حول المشاريع المنجزة والمشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعدد وكلفة الدراسات وعمليات المرافقة والمساندة المموّلة من طرف صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، - القيام بأنشطة إتصالية وتكوينية لفائدة الهياكل العمومية للتعريف بمزايا إعتماد صيغة الشراكة في إنجاز المشاريع العمومية،
	عدد مشاريع الشراكة المنتفعة بتدخلات الصندوق		
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق	الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص	- فتح حساب للصندوق لدى مؤسسة بنكية لتعبئة الموارد الراجعة له بمقتضى التشاريع الجاري بها العمل، - متابعة السيولة المالية المتوفرة بالصندوق والقيام بتوظيف الموارد المتوفرة به مع ضمان أفضل مردودية والمحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - ضبط تعهدات الصندوق ومستحقاته المالية قصد المحافظة على توازناته المالية، - عرض جميع الإشكاليات المتعلقة بالوضعية المالية للصندوق على وزارة المالية وتقديم كشف لميزانية الصندوق يتضمن تقديرات موارده وإلتزاماته ودفوعاته والتوازن المالي له، - موافاة وزارة المالية بتقرير سنوي حول نشاط الصندوق والقوائم المالية المصادق عليها من طرف مراقب الحسابات.

الملاحق

ملحق 1 : التوزيع الجهوي للامتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

الوحدة : ألف دينار

الإقليم / الولاية	سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023
تدخلات الصندوق المسندة إلى الباعثين	39437	30759	11615
الإقليم الأول	4427	1822	1409
بنزرت	1152	-	-
جندوبة	130	324	60
باجة	1259	1102	767
الكاف	1886	396	582
الإقليم الثاني	8778	3572	690
تونس	-	-	215
بن عروس	-	-	-
أريانة	849	743	-
منوبة	-	-	-
نابل	588	385	198
زغوان	7341	2444	277
الإقليم الثالث	10049	10807	4667
سوسة	788	-	69
المنستير	56	1075	-
المهدية	1919	1482	374
سليانة	1945	3353	1074
القيروان	3375	3077	727
القصرين	1966	1820	2423
الإقليم الرابع	11607	12694	4237
صفاقس	2202	2369	91
سيدي بوزيد	603	3923	1657
قفصة	4483	1627	1008
توزر	4319	4775	1481
الإقليم الخامس	4576	1864	612
قابس	1735	502	7
مدنين	1374	26	131
قبلي	1211	793	346
تطاوين	256	543	128
تدخلات الصندوق المحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية	2948	-	152
الجملة	42385	30759	11767

المصدر : البنك المركزي التونسي

ملحق 2 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى

الإقليم / الولاية	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد المسند الواجب إرجاعه (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد المسند الواجب إرجاعه (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد المسند الواجب إرجاعه (أد)
الإقليم الأول	**164**	**2221**	**209**	**3109**	**143**	**2135**
بنزرت	49	708	83	1254	50	775
جندوبة	39	536	32	577	25	460
باجة	50	645	48	681	35	474
الكاف	26	332	46	597	33	426
الإقليم الثاني	**556**	**7050**	**796**	**11140**	**711**	**10409**
تونس	159	2167	257	3720	239	3397
بن عروس	136	1472	171	1954	193	2490
أريانة	80	1086	117	1905	101	1591
منوبة	62	577	75	840	51	780
نابل	93	1377	128	1982	93	1626
زغوان	26	371	48	739	34	525
الإقليم الثالث	**436**	**6039**	**457**	**6187**	**332**	**5198**
سوسة	137	2212	150	2203	135	2255
المنستير	88	1020	118	1529	78	1173
المهدية	62	911	74	1029	42	613
سليانة	24	281	17	177	15	233
القيروان	44	531	48	615	31	437
القصرين	81	1084	50	634	31	487
الإقليم الرابع	**239**	**3157**	**327**	**4138**	**200**	**2925**
صفاقس	109	1558	180	2466	128	1805
سيدي بوزيد	48	652	31	409	25	441
قفصة	39	537	55	774	24	399
توزر	43	410	61	489	23	280
الإقليم الخامس	**196**	**2082**	**174**	**2139**	**131**	**1786**
قابس	59	648	48	644	41	608
مدنين	48	597	51	734	45	663
قبلي	29	322	58	586	39	385
تطاوين	60	515	17	175	6	130
الجملة	**1591**	**20549**	**1963**	**26713**	**1517**	**22453**

المصدر : البنك المركزي التونسي

ملحق 3 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

الإقليم / الولاية	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)
الإقليم الأول	**872**	**3413**	**332**	**1728**	**410**	**2428**
بنزرت	464	1816	178	607	186	915
جندوبة	116	333	31	350	121	631
باجة	120	527	62	458	52	395
الكاف	172	737	61	313	51	487
الإقليم الثاني	**345**	**2061**	**215**	**1403**	**291**	**1826**
تونس	20	66	19	52	26	112
بن عروس	24	104	14	67	22	164
أريانة	15	73	13	84	22	143
منوبة	31	287	15	147	19	263
نابل	154	763	97	498	158	879
زغوان	101	768	57	555	44	265
الإقليم الثالث	**978**	**3430**	**410**	**1853**	**1940**	**7662**
سوسة	67	298	36	146	41	264
المنستير	110	381	58	151	202	553
المهدية	148	273	62	127	413	817
سليانة	334	1276	177	846	328	1711
القيروان	42	295	23	329	21	212
القصرين	277	907	54	254	935	4105
الإقليم الرابع	**924**	**4322**	**633**	**3235**	**911**	**5235**
صفاقس	162	548	49	268	162	902
سيدي بوزيد	458	1977	325	1313	370	1706
قفصة	127	717	115	749	74	465
توزر	177	1080	144	905	305	2162
الإقليم الخامس	**1920**	**5384**	**1248**	**4508**	**3434**	**10577**
قابس	313	1021	223	696	745	2664
مدنين	687	1653	416	1156	1310	3669
قبلي	314	948	248	999	395	1504
تطاوين	606	1762	361	1657	984	2740
الجملة	**5039**	**18610**	**2838**	**12727**	**6986**	**27728**

المصدر : البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن

ملحق 4 : التوزيع الجهوي لتدخلات الحساب المركزي للتنمية الفلاحية

الإقليم / الولاية	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)
الإقليم الأول	**396**	**16782**	**243**	**9482**	**316**	**13935**
بنزرت	93	4879	62	2190	72	3271
جندوبة	140	4968	72	2333	104	3852
باجة	74	3248	42	1961	55	2761
الكاف	89	3687	67	2998	85	4051
الإقليم الثاني	**268**	**12712**	**152**	**5795**	**185**	**7748**
تونس	2	31	-	-	2	16
بن عروس	24	887	12	207	10	486
أريانة	23	1102	13	297	15	399
منوبة	48	2334	14	1389	34	1477
نابل	99	5007	78	2424	74	3418
زغوان	72	3351	35	1478	50	1952
الإقليم الثالث	**872**	**33990**	**456**	**16376**	**540**	**20068**
سوسة	23	1187	3	122	8	128
المنستير	70	2316	34	1885	34	1575
المهدية	67	3116	32	763	50	2188
سليانة	132	5492	55	1684	46	2802
القيروان	197	10309	106	3967	123	4836
القصرين	383	11570	226	7955	279	8539
الإقليم الرابع	**754**	**22843**	**438**	**13060**	**518**	**18200**
صفاقس	127	5826	86	3135	92	4818
سيدي بوزيد	368	10179	189	6687	249	8579
قفصة	216	5562	120	2627	133	3963
توزر	43	1276	43	611	44	840
الإقليم الخامس	**478**	**13211**	**247**	**5648**	**259**	**7131**
قابس	141	5041	69	1540	73	2395
مدنين	145	4130	79	1932	105	3240
قبلي	115	2971	62	1509	33	651
تطاوين	77	1069	37	667	48	845
الجملة	**2768**	**99538**	**1536**	**50361**	**1818**	**67082**

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

ملحق 5 : التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون

الإقليم / الولاية	سنة 2021		سنة 2022		سنة 2023	
	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة (أد)
الإقليم الأول	**1**	**3**	**-**	**-**	**-**	**-**
بنزرت	1	3	-	-	-	-
جندوبة	-	-	-	-	-	-
باجة	-	-	-	-	-	-
الكاف	-	-	-	-	-	-
الإقليم الثاني	**4**	**15**	**2**	**4**	**1**	**4,1**
تونس	-	-	-	-	-	-
بن عروس	-	-	-	-	-	-
أريانة	-	-	-	-	1	4,1
منوبة	-	-	-	-	-	-
نابل	-	-	-	-	-	-
زغوان	4	15	2	4	-	-
الإقليم الثالث	**10**	**16,7**	**1**	**1**	**6**	**14,9**
سوسة	-	-	-	-	-	-
المنستير	-	-	-	-	-	-
المهدية	-	-	-	-	2	0,3
سليانة	2	3	-	-	1	2,1
القيروان	-	-	-	-	-	-
القصرين	8	13,7	1	1	3	12,5
الإقليم الرابع	**237**	**562**	**111**	**227**	**56**	**133,5**
صفاقس	9	10	-	-	5	6,1
سيدي بوزيد	176	445	105	219	50	126,0
قفصة	50	106	6	8	-	-
توزر	2	1	-	-	1	1,4
الإقليم الخامس	**131**	**271,3**	**7**	**9**	**169**	**300,5**
قابس	115	202	-	-	165	296,8
مدنين	15	69	7	9	4	3,7
قبلي	-	-	-	-	-	-
تطاوين	1	0,3	-	-	-	-
الجملة	**383**	**868**	**121**	**241**	**232**	**453**

المصدر : البنك الوطني الفلاحي

ملحق 6 : خارطة التوزيع الجغرافي لتدخلات الصناديق الخاصة لسنة 2023

إستفاد الإقليم الثالث بالنصيب الأوفر (29,1 %) من جملة تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون لسنة 2023.

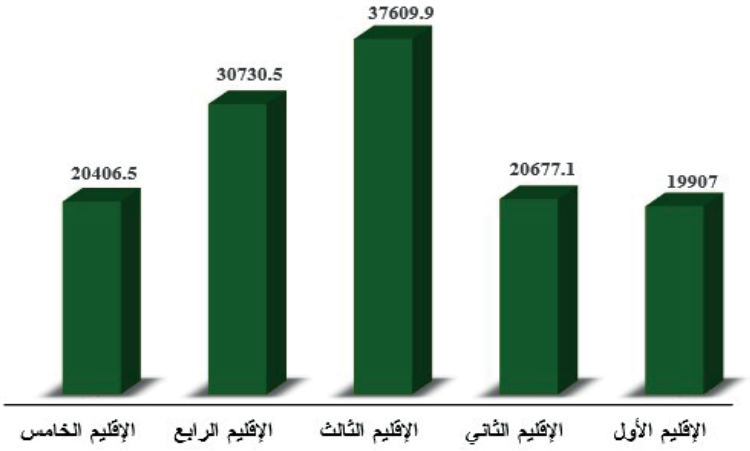

إستأثرت ولايات القصرين وسيدي بوزيد ومدنين وصفاقس والقيروان ونابل وقابس وقفصة وسليانة بـ56,7% من جملة تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون لسنة 2023.

ملحق 7 : بطاقة تعريف الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة

عرّف القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 في فصله 33 الصناديق الخاصة كما يلي: "تحدث بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون المالية التعديلي صناديق خاصة لتمويل تدخلات في قطاعات معينة. ويمكن أن تعهد مهمّة التصرّف في هذه الصناديق إلى مؤسسات أو هياكل مختصّة بمقتضى إتفاقيات تبرم مع الوزير المكلف بالمالية ورئيس الإدارة تحدّد بمقتضاها الأهداف المطلوب تحقيقها والمؤشرات التي تمكن من تقييم النتائج. كما يمكن أن ترصد لفائدتها إعتمادات من ميزانية الدولة وذلك بالإضافة إلى المبالغ التي يتمّ إسترجاعها من القروض المسندة أو مداخيل أخرى يمكن توظيفها لفائدتها. تنقح وتلغى هذه الصناديق بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون المالية التعديلي".

وبذلك، تختلف الصناديق الخاصة عن الحسابات الخاصة من حيث مصادر تمويلهما وطرق التصرف فيهما.

الصناديق الخاصة :

تتكون مواردها من المبالغ التي ترصد لفائدتها من ميزانية الدولة بمقتضى قانون المالية وفي إطار ميزانية الوزارة المشرفة على كلّ صندوق بالإضافة إلى المبالغ التي يتم استرجاعها من القروض المسندة أو التي يمكن توظيفها لفائدتها. تحدث وتنقح وتلغى الصناديق الخاصة بقانون المالية أو قانون المالية التعديلي.

تعهد مهمة التصرّف فيها إلى مؤسسات أو هياكل مختصّة وتخضع نفقاتها إلى نفس الإجراءات المتّبعة في مستوى تنفيذ ميزانية الدولة حيث يتولى آمر الصرف القيام بعمليات التعهد والتصفية والإذن بالصرف ويتكفل أمين المصاريف بتسريح الإعتمادات لفائدة الهياكل المعنية.

تتولى المؤسسات أو الهياكل المختصّة المتعاقدة في إطار الصناديق الخاصة تنفيذ البنود التعاقدية الواردة بالإتفاقيات المبرمة في الغرض مع وزير المالية والوزير المعني.

الحسابات الخاصة :

الحسابات الخاصة تشتمل على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تتكون موارد الحسابات الخاصة في الخزينة من موارد جبائية وغير جبائية توظف لتمويل نفقات معيّنة ذات صلة بمصدر الموارد. ولا يمكن أن تسند لفائدتها إعتمادات من ميزانية الدولة. تحدث وتنقح وتلغى الحسابات الخاصة في الخزينة بقانون المالية أو قانون المالية التعديلي.

تتكون موارد حسابات أموال المشاركة من المساهمات التطوعية أو الهبات التي يدفعها الأشخاص الطبيعيون أو الذوات المعنوية توظف لتغطية نفقات ذات مصلحة عامة. ولا يمكن توظيف مداخيل جبائية أو إعتمادات من ميزانية الدولة لفائدتها. تفتح وتنقح وتلغى حسابات أموال المشاركة بقرار من وزير المالية.

تكتسي نفقات الحسابات الخاصة الصبغة التقديرية حيث يمكن الترفيع فيها خلال السنة في حدود الموارد المحصّلة فعليا وذلك بقرار من وزير المالية دون المصادقة المسبقة لمجلس نواب الشعب. كما يمكن نقل فواضلها من سنة إلى أخرى ما لم يتقرر خلاف ذلك ضمن قانون المالية.

وتفتح الحسابات الخاصة وجوبا بدفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية الذي يتولى ترسيم كل مورد راجع لكل حساب خاص ضمن عملياته الحسابية ثم جبايته. وعند قيام آمر الصرف بعمليات التعهد والتصفية والإذن بالصرف لنفقات الحساب الخاص يتكفل أمين المال العام للبلاد التونسية بخلاص النفقات.

- بالإضافة إلى الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة، يمكن بمقتضى قانون المالية إحداث خطوط تمويل لإنجاز تدخلات معيّنة لفترة زمنية محدّدة وترصد لفائدتها إعتمادات جملية من ميزانية الدولة وأي موارد أخرى. تلغى خطوط التمويل بإنقضاء الفترة الزمنية المخصّصة لها أو بإستهلاك كامل الإعتمادات المرصودة وذلك ما لم يصدر خلاف ذلك بقانون المالية أو بقانون المالية التعديلي.

- **هذا وتطلق تسمية "الصندوق" على مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية على غرار "الصندوق التونسي للإستثمار" و"الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" و"الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية" و"الصندوق الوطني للتأمين على المرض". ولكن لا تعتبر هذه الصناديق صناديقا خاصة على معنى الفصل 33 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 ولا تدخل في نطاق هذا التقرير.**

كما لا تدخل الحسابات الخاصة وخطوط التمويل في نطاق هذا التقرير.

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية
Imprimerie Officielle de la République Tunisienne
since 1860 منذ